

وہی کہ کمالی

كن التقدير

[illegible]

المختار

فهذا اقلنا في الكتاب

محمد بن عبد

میں نے

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

لا اله الا الله

اثر القطر في التخييل كما مر في حديث صاحبنا في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 دفع الاخبار كلها قال ولا ذلك قال الله تعالى في المسكرات ما افادت القول بذلك لغيره اذ
 يكرهون من بعدهم وجه الاطلاع على حديثه يتناول كل مطلقا ولكن ان خرج ذلك بان كل
 خرجت له في عظمه بن بشار بن يحيى عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الحسن الاضمر قال كل كان عاقبة اخبره في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 الى القول به ولم اقف على حديثه بل منطلقه على الخصال ولكن ان يخرج ذلك بان الفناء
 فخرجت من ذلك ما مر في حديثه من الحكم من ابي عبد الله عليه السلام ما مر في الخصال في التخييل
 شربه في غير محمول وعن الرضا عليه السلام ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه على وجوب نزع الماء لكونه ان قال الحكم بن عيسى
 في حديثه ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 الشيخ رحمه الله في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 انما المفيد فقال في الخصال في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 من لوازمه في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 اذ انما يخلو في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 ان حكمه في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 رواه ابن موسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 كلها قال الشيخ يعني اذا اخبر احداهما فخر قال نعم فان علمت عليه ما علمت في رواية الى التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 عليها في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 ابن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن حذافه عن ابي عبد الله عليه السلام ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 من يجب نزع الماء في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 قيل ان المذنبين وان كانوا فطحيين فانهم مشهورون بالثقة فلا طعن في روايتهم اذ لم يكن لهم معارض
 من الحديث السليم وان اصاب ترك الملاكمة في اذهابها على سبيل الاستصحاب وانما لما مر
 الشيخ في التخييل ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 فليست الا في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 سائر حتى بلغت الحمار وبكل والبطلان في كل من ما وان كثر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن

وروى في
 عاقبة الخصال

في رواية عن

على

على نزع الماء من غير كونه الرواية سوى الاولى في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 لان التخييل في نزع الماء من غير كونه الرواية سوى الاولى في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 نزع الماء من غير كونه الرواية سوى الاولى في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 الا اعتبار رواية من وجه واحد من وجهين احدهما على الاصحاح في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام
 في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 نزع الماء من غير كونه الرواية سوى الاولى في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 مع نزاله كان في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 المفيد من اول الباطن في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 وقال الشيخ في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 الفخر في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 قد انقضت واما علم المستند رواه عن ابن سعيد عن ابي جعفر عليه السلام وانما انقضت
 سند ترويه في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 من اجله في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 في الباطن وقد اجاب بعض الاصحاب بان من اثنان يكون الجواب وقيل عن الجواب
 والبطلان في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 الجواب وقد روى ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ما مر في الخصال في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 جعفر عليه السلام في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 من البراءة في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 كمن في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 في التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه
 والادلة وكذا قال علم الهدى في المصالح وقال المفيد في المقتضا وانما في التخييل ما خبر واحد لا يمكن
 بقية او فسر وسببها من الدواب ولم ينفع لما نزع منها من الماء ومن نفع
 بديل ذلك فان اجابوا برأيه عن سببها في مقتضاه على كل حال والحق والبطلان
 فمن اين يلزم في البقرة والفرس فان قالوا في مقتضاه في العظم لا ينفع بديل الخطي
 الى التخييل ما خبر واحد لا يمكن اليك اني لم اقف على حديثه بل منطلقه

في رواية عن
 في رواية عن

البقرة كما لا يخفى ان الجاهل ليس كما يحل وربما كانت فرس في غلط الجمل فلا تعلق او اذ لم يشبه
 ومن القلة من يفتي بوطا ليس ذلك لادنى الاجماع لوجوده في كتب الشافعي ومغلط وجاهلان
 لم يكن يجادلوا ولا وجه في حمل الجرح والبقرة في قسمه لم يتنا ولا نص على الخصوص قال الموت
 الا ان ابن سبغون دلوا على انه مذنب علمنا من اولى الشرح وهي رواية ابن فضال
 عن عمر بن سعيد عن ميمون بن سعد عن عمار بن ابي صالح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
 عن رجل فوج طير فوج به في البر فقال يشرح منها دلا اذ كان ذكيا وما سوى ذلك
 يقع في غير الما في موت فورا كذا قال ابن سبغون دلوا واغلا فيصغر في شرح
 دلوا واحدا ما سوى ذلك في بيان من اورد الشرح في التذنب بالما المقتضين في مقابلة
 واغلا ورواه ابو جعفر بن ابراهيم في كتابه واكمه به لهما المقتضين تحتها بواحدة وقال في مقابلة
 واصف ولا يقال رواية السند فلياننا نقول هذا من كل من الثمات سلامة
 عن المحاض ثم يرد الرواية بمعمل عليها بين الاصحاب خلافا وراي قبول الجرح لا يصح
 مع عدم الراد ليجرح الى كونه تحتها بغير ادنى لفت فيه فلو عدل الى غيره لكان عدوا لمن
 الجرح على الطهارة الى الشا الذي ليس بشور ومو باطل خبر من مختلف المنقذين لعقوله عليه السلام
 خذنا جميعا على اصحابك واترك الشا الذي لم يسمع به من رواة في المنقذين ان
 ان في رواية غير شخص عن مقدار الكرو لم يتغير ذلك الما فليخرج من سبغون ولوا
 ولا معنى لذكر القدر ان ان يريه لامة من يفتح لكن لو ارد ذلك لا خفاء لفظ البقرة
 في هذا الحكم فقلنا ولي الصغير والكبير والاشي والذكور والمسلم والكفار فلا تالان
 جنس معروف بالام ليس هناك فهو يكون اللام من جنس اهل الجرح اهل الجرح
 ان كان جنس الانسان ثابت لهما فيكون حكمه متساويا لهما في حلال اللغظ وشرط
 بعض المتأخرين الاسلام واجتبه بان الكفا في جنس فحده طاقاته فيجب شرح الاجماع والمو
 لا يغير فلا يزل وجوب شرح الما قال ولو تمسك بالعموم هنا لكان معارضا بقوله يشرح
 لا انما ليس بكنس فانه بشرط الاسلام اذ لا يقدم احد من الاصحاب على القول في حمله
 يشرح لكان كما فرأوا كما استشرط هذا الاسلام فكذا في الجرح قوله طاقاته في حمله
 موصلة شرح الما قلنا لا يسلم من الاجماع الا في باب اطلاقه وهو مجردة عن كل شرط
 ان لم تقف على فتوى بذلك اصلا وكيف يدعى الاجماع ولو قال ذكر ذلك الشرح في

نكته
 هذه الرواية

وجه

المسوط

فتاوى

المسوط ليس وليا مجردة فعلم ان يدعى الاجماع ثم الشرح لم يخرج من ذلك لا يقول فليرد
 مقدره في خصوصه بغير منه نزع الما احتياط وان كان يجوز اربعين ولوا الخبر كال سابقا غير
 ان الاحاط الاول الشرح انما صار الى الاحتياط استظهارا لاطمأن انه على الجرح
 الما في الكفاية لا دليل على مقدره ونحن نقول الدليل موجود لان لفظ الانسب ان اذ كان ولا
 للمسلم والكافر فوجي الطير بها فاذا وجب هو سبغون في حمله ما شذذ اكثر ان
 الموت ان يقسم المباشرة فيعني في بار من مفهوم النفس وهذا كما نقول في الجرح ان
 وقع وخرج جبانة لا يجب ان يكون من اربعين وان لم يرد على عينه نفس بل محمول على ذلك
 فالشرح هو انهم يصرون الى الجرح فيقسمه ان النفس لا يكون له في رواية عن سبعين ورواية
 سبغون الجرح كونه مخصوصا فلا يتخصص العموم بالاحتياط غير جائز انما يخص الدليل القاطع بالاحتياط
 ليس من خصائص العموم في شيء انما يصار الى هذه الدليل والعموم دليل فيسقط الاحتياط
 مذكور في المقتضين ليس فلا يعتبر معه الاحتياط ومعارضة فيجب فيروا دة لا توجب من وجوه
 احده ان الدعا ليس من الجحامة فائزوا بظهوره فيكون ذلك قرينة على ان من لم يجر
 بالطهارة وهو ليس ولذا قال الشرح في المسوط يشرح مناسبا ولا ولم يظهر الشرح
 ان يقول ان يكون حنا دليل يشرح من مثل خبر الجرح في المسوط والى فوانا لا يكون فان كان
 فالا فتش انما هو ذلك الدليل وان لم يكن قلنا لوجوده في كتاب الا انما كان في رواية زاد
 عن الاستصحاب شيئا والاستصحاب ليس حجة في بطلان المستبعد التمسك ان مقتضى
 العمل بالعموم في الموضعين واستنا عن من استعمال احد العمومين في العموم لا يلزم منه اطراح
 العموم الا في رواية تقوم لا على العمومين مخضفة فالتوقف حتمه انما هو لظهوره في الصحيح والافق
 بملطفا فالاراد غير وارده ثم هذا ليس من قبيل على سلطان بل تمض على استعمال اللام في كل
 ان كان في رواية لا منزل قوله انما يند انما على العموم ولا قوله سارق والبيان في لانا لم
 نزل الجرح من اهل العموم قال في لافعة عشره ان ذابت فاربعون الخمسون و
 في التمسك في جعفر بن ابراهيم في كتابه وقال المغيرة في المقتضين لوطية لوارية خمسون وللبا
 مشرو قال الشرح في المسوط والبيان لوطية خمسون وللبا في عشرة وقال علم الهدى في المصباح
 في خمسة عشر ذابت او قطعت خمسون ولوانا رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 سلمة في العدة تقع في البر قال يشرح منها عشره ولان ذابت فاربعون وخمسون ولوا

الاحتياط

لعموم

[illegible][illegible]

كانت سابقا والاعطاء ففاد ولا فاعطيه في هذا الرد لان الرواية وان كانت هذه حقا فلا بأس
 ان ياخذ بالاحتياط استظهارا او استصحابا ولكن ان يقال فيه وجه لست وروا كل ما يقدر
 من فروع لا يجب فخرج علماء رواية محقة المقتضى ليعمل الى هذا على السلام لا يدخل الثوب ولا
 بقا الصلوة مما يقع في البس لا ان يمتنع ورواية اخرى ان ما لا لا يغسله شيء الا ان يتغير بغير
 او طهر ويزايل بالجوم فخرج منه ما دلست عليه المصنف من كونه طهرا او غير ما يتبع الباقي داخل
 تحت هذا الجوم ويزايل فقلنا ان النسخ لا يتعدى الا اذا انقل ذلك فالاولى نزع
 ما فيها اجمع الساجس او اوقه اكثر من واحد فالت فان كان النسخ لا يتعدى لم يداخل النسخ في
 والاني ان ولو تعلق النسخ كالكسب السند وان كان النسخ واحد ففي النسخ ترد وورد
 النسخ ان النسخ من جنس واحد لا يرد اذا النسخ الكيفية او البولي موجهة في كل فاعلم
 زيادة توجب زيادة النسخ ووجه هذا النسخ ان كثرة الواقع تترك في مقدار النسخ فلو شرب
 في الماء زبادا لهذا اختلف النسخ في ظاهر الواقع وموت وان كان في ممر في الحيوة
 لو جئت الشرب عاد ما في الطهارة ترد وشبهه انما نظرا لان طهارة ما في ما بها ووجه ما في
 كما هو حال النسخ فلو نزع بعد ذلك فالنسخ طهارة لا ينع في محل طاهر اذا جرى اليها المأكل
 بما جرى له نظرا لان العلم متعلق بالنسخ ولم يحصل التماس لجنس واحد انما يصيبها من
 فالنسخ لان المشقة لجنس واحد فليس له بعد انما النسخ الاشهر لا لا لو كان جنسا لم يكت عنه
 الشرع ولا لا استصحابا في النسخ بل في عدم ما يستلزمه والواجب نجاسته بالزهد الزيادة عليه
 خيلها والمعد من حادة الشرع خلافة ويظهر عندها فاعلم ان لا الأخيرة وجه الماء في تحاطر عذرا لا طهارة
 النسخ وهو حاصل في هذا فاعلم انما هو وجاهل الشرع لا يملك كل جنس ان لو
 ووجه حيا لم ينجس لان النسخ ينفذ انضماما في الشدة جدره فاعلم في الموضع النجاسة ثم لو
 كان مجزوا في موضع النسخ وم أو اقله في حيا متعلق بها كالكسب النجاسة
 اذا وجد في البس ما يجنبها بعد استحبابها فان يحسن لم ينجس النجاسة على لا استحباب اعاد الطهارة
 والصلوة ان جعل لم يعد لا احتمال وقومها بعده وعن أبي حنيفة في الجيفة ان كانت ممتنعة لم يفسخه
 احدى صلوة ثلث ايام وليا لها والاعاد صلوة يوم وليته ومسته خيال ضعيف وقال
 ولا ينجس البس الا في ان تعاد بها لم يتصل بها مستحبها لكن يستحب تباعدها في حيزه
 اذ ان كان كانت الارض حيا وكانت البس فاعلم ان لا ينجس اما انما لا ينجس فخر رواد محجة

هنا
 وارجح

اذا

نحو

في الغنم

الغنم من النجس عذرا لان في البس يكون منها وبين الكيف خمسة افرع واقلها انما
 منها قاله ليس يكره من قرب ولا بعدة موضعها ويتصل لم يتغير الماء وان ما في الاصل
 فلا يكره في حيا سدا لام العلم واما استحباب التباعد فخر رواد الحسن من رباط عن أبي حنيفة
 عليه السلام قال ساعد عن البس لو كان نوح البس فاعلم ان كانت اسفل من البس فاعلم ان
 اذا كانت فوق البس فخرج من كل حيزه ذلك كثير وروي بعض اصحابنا عن أبي حنيفة
 عليه السلام قال ساعد عن أبي حنيفة ان يكون بين البس والبس لا يكره فقال ان كان سدا
 وان كان جبلا فخرجته وروي زرارة عن محمد بن مسلم وابو بصير قتل البس يتوضا منها قال
 ان كان البس في علو الوادي وكان قد رطبت اذرع او اربعة اذرع لم ينجس وان كانت البس
 في اسفل الوادي وكان بين البس وبينها ستة اذرع لم ينجس ما كان اقل من ذلك لم يتوضا منه
 فعنه الرواية لا تشكك من ضعف وابو داود في الاخرة فخرج انهم لم ينجس القائل لكن في ذلك
 فلا بأس فخرج انما في البس فاعلم ان يكون من البس لا يكره في حيا كسنة ترد ولا احتمال ان يكون لا
 منها وان بعد والاحوط التمسك بسبب النجاسة قد ورد في الكمال على غيره فكن به انظر لا
 قاطع والطهارة في الاصل متيقنة فاعلم ان لا ينجس **باب في المضافات** **باب في المضافات**
 يتبادر الاسم باطلاقة ويصح سلبه عنه كالمعتق والمصدق والمزج ما يسلبه الاطلاق وانما قال اطلاقا
 لان المضاف يتبادر الاسم كالأطلاق بل انما لا يضافه وتوسر ويصح سلبه عنه فاعلم ان
 يقول ليس هذا ما تم من المضاف فانه لا يخرج عن كونه معتقدا من جسم كالحجر والبرق
 كما لو رد المضافات والمزج كما لا مرق وغيرهما كالمضاف اليه ما يسلب الاطلاق الاسم
 وكذا طهارة ما يرفع حيا اما طهارة فبإجماع الناس ولان النجاسة حكم مستفاد من آثار الشرع
 والتقدير بعد حيا وانما لا يكون لا يرفع حيا فاعلم ان لا يرفع حيا فاعلم ان لا يرفع حيا فاعلم ان لا يرفع حيا
 التي تم فسقطت الوسطة لقول الصادق ع ما قد يفسد من الوضوء والطين فقال انما هو الماء
 والصعيد وانما للصعيد ولان النجس من الصلوة لم يكره مستفاد من الشرع في حيا فاعلم ان لا يرفع حيا
 على ذلك فاعلم ان لا يرفع حيا فاعلم ان لا يرفع حيا فاعلم ان لا يرفع حيا فاعلم ان لا يرفع حيا
 اصحاب الحديث من اهل الاثر من استعمل الماء المطلق في شرب وغيره وعلى الشرع في الخلافات
 من الجاهل في الاستسكان بالورد وركا كان مستند ما رواه سهل بن زيات عن محمد بن عيسى عن
 يونس عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضا بالورد ويتصل قال لا بأس والنجاس الطين في الرد

بلا طلاق
 لكن

مستغنیہ

2

١٤١٦

11

التعليق برمنه

في بيان

الوضوء بغير رداء الوضوء الكبرية ان الشك بالاصل واما نقل الحائض بانها قد وضعت ذلك
 ونظرا لبريل لغوا وادعى الاجماع كما ادعى بعض الاصحاب كاشا لمطالبة بقاءه فانه لا ينعى ما ادعى
 في كبره سورة اكل الحيف من الطير اذ اخصا موضع الملاءمة من النساء لا يخرجوا
 علم الهدى في المصباح واستثنى الشيخ ذلك من الاحتياط في التنبية والمبسوط ان الاذن في اكل
 سورة الطيور والسباع يدل على ذلك انها لا يشك عن ذكاته في مسایل خارجة عن المسئلة
 عليه السلام على شرب منه صغارا وعقارب فقال كل شئ من الطيور يرضى ما يشرب منه الا ان
 ترى في منقاره دما **س** اذا اكلت الحرة ميتة ثم شربت لم تجنس الماء وان شربت
 فابت او لم يفت ذكره في المبسوط العموم الا حديث الخبيث لسورة الرعد رويته زرارة عن ابي
 عبد الله عليه السلام في كتاب علي عليه السلام ان البرس لا يشرب ولا بأس بسورة واني لا استحي من الله
 ان ادع طعاما لان البرس لا يشرب **س** قال في المبسوط كبره سورة الطير والحق وكذا قال في المصباح
 في المصباح ذكره في التنبية سورة التهم لا ما هو من رداء الملاءمة لا ما هو من رداء الملاءمة فانه في التنبية
 اوله بالبقية **س** اوله حيدر الى كبره الملاءمة رداءه على الجنب من القسم ثم في عباد الله السلام في سورة الطير قال في بعض
 بعض بعضه الى بعض قال ان اكلت ما من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 النجاسة كبره لا يستعمل استعمالا للعبادة **س** قال بعض الاصحاب لعاب المسح بجرس كبر
 والفرق والتعليق والاربع والعين في الشرح المسح بجرس كبره والفرق والتعليق والاربع والعين في الشرح
 على الطهارة خبر بعضه وان الطهارة هي مفضي الاصل في حكمها عدمه الا على التنبية في سورة الطير
 قال في المبسوط كبره سورة الطير على كل حال من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 من رداء الملاءمة **س** سورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 والسكت بالاصل **س** لا بأس بسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 باجوبة في كتابه وقال في التنبية الا فضل ترك استعماله لرداءه في الاحتياط في عباد الله عليه السلام
 ابا حنيفة عليه السلام كان يقول لا بأس بسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 قال في التنبية لا يجوز استعماله في رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 في كتابه والوجه الكبرية كبره الاصل لا يسيئ تجسس العين واما في بعضه من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 قال في المصباح العطار والجره والورع في في الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
س لا بأس بالاصل في رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه

نائب الذي
 المباح

الفرج

بعضه

مؤخر

من تغار على الظهور وماره ووجهه وقال قتلته من جنة فقتلت منها فقتلت يا رسول الله
 من قال المائيس عليه صلواته وقال ابن جبريل ذكره اذا حلت بالمرأة ماره ووجهه من عرق السبي من جنة
 نهي ان يشوا من بعضه من رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 رفعه فقد اخطأ **س** لا بأس بسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 الموت ولا تجنس الملاءمة ولا الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 عما نزلت من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 صلى الله عليه وآله وقال في المصباح ما من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 والوضوء من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 جازا قوله ووجهه من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 سئل عن الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والشافعية والحنابلة والظاهرية والشافعية والحنابلة
 وشبهه قال في المبسوط لا بأس وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شئ من الطيور يرضى ما يشرب منه الا ان
 ذكرك فلا بأس وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 كانت فليس ساله ليقال ما روى في رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 لا تقول رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 الاول يعيش في الماء ان كان لا بأس بسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 في الماء القليل فضعه او احل في الماء القليل في الماء القليل في الماء القليل في الماء القليل في الماء القليل
 مكانه من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 بالتمسك وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه وسورة الطير رداءه
 لم تزل مبرورة ما يستعمل الاطلاق قال في المصباح من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 ما قوله من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 وجهه من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 في رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 في رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة
 في رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة من رداء الملاءمة

المرء
 امه

عنه
 كبره

يقول

۱. نفس از احوال

عم
ولایخبر

ولایت زنگنه

ولا يترك ان التحري صوابا لا طرد في الماء والبول وقد اجتمع على طرح التحري من كتاب **الاصول** في
لو كان احد الاناس يحب ان يتطهر او صلى لم يرتفع الحديث ويصح الصلوة سواء فعلها مع الماء او الصلوة
او صلى على كل وضوء ولكنا، محكوم بان من غوى يستحق ما يعجز الجسد لما كان احد ما مضى او احتله
في النفس الواجب فان وجدنا مطلقا طمأنا على اليقين نظيره وان لم نجد نظيره ولم يوجد وجوه اقل في المصطلح
والخلاف. **لا** يمكن ان يؤثر لظاهره في مقبلة **الاصول** مع الضرورة في قبول انها شال
غيره النظارة ولا يلزم التحري وان كان احد ما عالج لا بالضرورة ويجوز التحري لا في اشد اليقين فيسقط اعتبار
مع لو خاف العطش امسك ايها شال انما هو في المنع ومن عرف العطش شك
في نفس فليكن المشبهة **الاصول** لو كان مؤثرا من خمس غير خمس تبين فغشش شر الطيب
وتبين وكذا الوطن جازية الى الاستتابة الطاهر وتم الصلوة لان وجوب النفس كونه **الاصول**
وكذلك في خمسة **الاصول** استحوذوا على الطهارة فيمنع انما اعتبر كونه اذ وقع حكمه جازية النفس
في نفسه وجوب المنع استحوذوا الاستحالة في الطهارة ولا ازالوا انما عرفت **الاصول** الكمال والشراب دون غيره
على الطين وحق القادة وانما حال لوضاظن عدم المانع **الاصول** بالصلوة المنقذة الى الطهارة قالنا في نوع
اضطر الى البول وهو النظارة **الاصول** واما وجوب التيمم فلا في محكوم بجازية يمنع من الطهارة ويجوز
مجمل عدم **الاصول** **الاصول** في الطهارة قالنا في وهو وضوء غسل الوضوء يستعمل في
الاصول في جازية **الاصول** في وجبات الوضوء خمسة فوجوب البول والغائط والرجل المضمومة
الاصول **الاصول** في فضل الطهارة فهم ما وجوب الوضوء فيها ما وجب الغسل ومنها ما وجب الوضوء مرة
والغسل اخرى وتقدر قسم الى اربع المماجات الوضوءة التي هي المسكون ان فروع هذه التثنية فضل الطهارة
وجوب الوضوء بول اليد ايضا معناه الى الاجتماع قوله واما وجب احدكم من الغائط فيقول النبي صلى الله عليه وسلم
كل من اخطى الى غائطه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنزع حتى تبيض حصواته او يغسل يديه او يداؤه او يداؤه الى هذا العلم
قال لا يجب الوضوء الا من غائط او اكل او شرب او وضوء او وضوء تحت بكماء او رداء او ذكر ارباب او قال سالت الرضا عن
الاصول فقال انما يغتسل الوضوء ثلث البول والغائط والرجل **الاصول** **الاصول** الاول اذا فرغ احد التثنية
من الوضوء المحاذي استقر اجماعا وان فرغ من غيره لم يغتسل وقال في الميسر والاختلاف ان فرغ البول والغائط
عادون المحدثه يغتسل من فوقه لا يغتسل الا بالابحى من فوق المحدثه لا يكون غائطا وهو منصفه لان الغائط
المسقطين ونقل الى الغسل المخصوصه من المحدثه الطعام وشراب الا فرغ الغرضه من الغسل
كثير خرج مما رواه الاسم ولا اعتبار بالخرج في كيفية بقاها قال في الاصول لا يغتسل مطلقا

ماد و ماخر

اداء الفرض عليه

فيقولون ان كان لا يقطع احد ما حدث من فعله الوضوء اجماعا للصلاة وما رواه الجهم عن ابي
 قلت فنعرض انتم الوضوء فقال انما كان يغيب على السجود والصوت **الشيخ** قال الشيخ
 في المسبوق قطع الوضوء انما كان يغيب عن السجود او سكر او غيره وقال في السجود في الموضع
 من الذكر وقال المفيد في الحقنة انما كان يغيب عن الذكر الا اذا ذكره قال في المصباح قال
 في قول الجهم انتم وما استبين من الجهم والوضوء وقال ابن الجهم كان غلب على الحقل كلفك الذكر
 اذا اقلوا وكلفك في الكفاية تقارب وضوءا بطلانك غلب على العقل لما روي محمد بن خالد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا جئني على الضموت فقد وجب الوضوء لا يقال صدق الحديث
 يتحقق الاخرى ويؤمن اسما انتم لا تقول في اللفظ مطلقا فلا يتحققه بالمقدرة الخاصة لان
 انتم الذي يجوز زعم احد حدث ان تلقى بغير وجه الوضوء في الاغذاء او في غير ذلك
 بالمعقول لا بالقياس **مسند** ولا يستحق فيه العقوبة انما قال في التقليد ان كان الضموت
 الاخران يجوزان الوضوء ايضا لا اراد ما وجب الوضوء فمعرفة انه وجب على الجميع اجماعا
 بهما بعد اطلاق العقل فانه قال لم يظهر على القطع فلا يصل عليها ولا وضوءه قال مالك ليس في الضموت
 وضوءا ما رواه الجهم عن النبي عليه السلام انما استحق ان يجازى في اجماعه فان كان
 لا يقرب اليك كرسف وضوءات وصلت كل وضوءة **مسند** في الاول في المسح
 من غيرتين وضوءا واحد قال ابو بصير في ان طهرا رتبا لو رتبت كل وضوءة بالكل وضوءة لما سلفت
 من الروايات لان وجهها حدث فيمسح بالطهارة لا بد منه وبالصلاة الواحدة **الشيخ**
 لو توضأت ودعيتها لم تان قطع بعد الطهارة قبل الدخول في الصلاة قال في المسبوق است
 الوضوء لان وجهها حدث وقد نال المحذور فظهر حكمه كرسف ولو حلت والحال هذه اجماعا
 الطهارة سواء قبل الفرج او بعده ولو انقطع في السجود انما والصلوة قال في المسبوق وجب
 الاستيقظة لانهما دخلت في الصلاة ودخولا مشروعا متيقظا ولا دليل على انما وجب الخروج وهذا
 يشكل مع قولنا ان انقطاع وجهها حدث بمعنى ان وجهه يظهر حكمه كرسف وكذا في قول وجهها
 حدث وانما يجب الصلاة للضرورة فعلى القديرين ان دليل الواجب للاستيقظة وجوب
 لا لا صلاة يستيقظ كرسف وذوال العذر لمن ان قيل فخرج وجهها بعد الطهارة معفو عنه
 فكم من مؤثرا في بعض الطهارة والاقطاع ليس كرسف لكن في التوبة في غير ذلك من الصلاة
 اذا انقطع قبل الدخول في الصلاة وما اذا انقطع في الثانية والفرق بينه والاستسالة على

سما لفتى به

المسح فيه وضوء لكل وضوءة وما رواه
محدثين عن ابي عبد الله عليه السلام

د خلاصه

الطهارة

الطهارة بالاستصحاب فيصير ايضا لا يمسح به وجها ولو عارض وضوءة الميم لا يمسح به في الفرق
 الى الاحاديث لما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام **الشيخ** لو توضأت قبل وضوءة
 لا يمسح به لا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به **الشيخ** قال في المسبوق اذا وضوءا
 جازان يصلي وضوءات من السجود قبل وقد اشكال فيشأن كون وجهها حدث فيمسح به بوضوء
 مرة لا بد منه وبالصلاة الواحدة ولقول النسبي عليه السلام المستحب لكل وضوءة وتقول في المسح
 عليه السلام توضأت وصلت كل وضوءة بوضوء **مسند** قال الشيخ في المسبوق لو وضوءا
 بعد وقت الصلاة وهو افرقت الصلاة لا متشا غلظة بها ثم وصلت لم تصح قال لان ما خذ عليها
 ان تتوضأ عند كل وضوءة وذلك يعني ان يقرب الصلاة والتخليص منيف لان لفظه جازا
 في بعض الاخبار والاعمال ان يكون جهة وتعدية التسليم فمزم ان يكون المراد بان يتوضأ عند
 اعادة الصلاة انما لو ترك اللفظ على ظاهره لم يزم ان يكون الطهارة سابقة على الوضوء لا يتحقق
 الوضوء عند ذلك وان يقال ان وجهها حدث فيمسح به بوضوء لا بد منه وهو قد روي في
 الصلاة وقد اشكلت الاحاديث في فضل الطهارة بالمشايخ في الاول انما يمسح
 الرجل احد فرجه لم يقطع وضوءه سواء مسح بالطين او الطاهرين وكذا الوضوء والمراد ان
 يباطن الكف ظاهره بشهوة وفيه ما هو اختيار الفقيه واما وجهه وقال ابو جعفر باوري في كتابه
 مسح باطن ذكره باصباحه باطن وبره انقطع وضوءه وقال ابن الجهم في المحقق ان مسح
 انضم عليه الشيطان فنعق وضوءه وقال ايضا في مسح ظاهره الفرج في غير الشهوة نظرا لانه كان محرم
 ومن مسح من الفرجين تعيد الوضوء من غير غسل لانه ما رواه الجهم عن عيسى بن طلق عن ابي عبد الله
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبرو في قال يا رسول الله ما ترى في مسح الرجل ذكره بعد ما يتوضأ
 فقال له هو الا يمسح منه او يمسح من قبل تدطن في هذا الحديث ابو حاتم فقال ليس يقوم
 بروايتهم قلنا الطهارة لا تقبل الا مضمرا فلا يفتت الى ان علقه بشهوة فليس تدرك اي احيى بنا يمشد
 بعد الحديث من سماعه عن ابي عبد الله عليه السلام فقال انما مسح به وادخل من طريقه ما رواه الجهم
 بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل مسح بركه في الصلاة المكتوبة فقال لا
 بأس وما روي عنه عليه السلام لا يقطع الوضوء الا فرج من طينك الاستسقاء في المسح ابن ابي
 برة وايز عابن موسى عن الصادق عليه السلام سئل عن الرجل يمسح باطن رجليه في وضوءه
 وان مسح باطن اظفله عليه الوضوء ان فتح اظفله اعادة الوضوء قال لا ان مسح في الذكر فمعه عليه السلام

شوقا

محدثين

لقد روي

اعمد من ذلك ما جاء في قول في جعفر عليه السلام يرت السن في الثرائف ثلثة اشياء ركن من ان
 يقال المراد بالاشياء المحاسن كما يقال نعت ثلثة اشياء اولها المداوثة فربما وتوحيدها واما
 ركن الفرق بينك باذغال البها واذ غسل المستتر واصابته في ستره ما به فحفظه نفس
 قال في المسح بجزء الاستحباب وهو حسن كذا لو كان المستتر المستعمل الطاهر من
 ويجوز ان يستعمل الخوف بدل الاستحباب قال الشيخ طائفة اشياء بالاجابة عن الاستحباب اذا كان متيقنا
 غير مطعون مثل الخوف والعتب والمردف ذلك واستعمل بالاجابة عن قوله اية حوز عن زرارة
 قال سئلت عن البول ثلث مرات من الغائط بالمردف والخوف وقال علم الهدى في المصباح
 يجوز الاستحباب بالاجابة وقام مقام ما من المردف والخوف وقال ابو داود لا يجوز الاستحباب الا بالاجابة
 فوجب الاستحباب على موضع الركنين ثلثة اشياء وروى عن النبي عليه السلام واستعمل ثلثة اشياء
 او ثلثة اشياء او ثلثة اشياء من تراب واما واما الاستحباب عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي
 الحسن عليه السلام قلت للاستحباب قال لا شيء ما قد هو على المطاوعة وروى زرارة قال سمعت
 ابا جعفر عليه السلام يقول كان الحسين يحس من الغائط بالكرسف ولا يتسلسل
 لا يجزي الا كماله العتيق والارجاج لا يلائم بل العيين الشال لا يجزي الا كماله العتيق والارجاج
 ناهل حوزة من الاستحباب ولا طعاما من مهنه وطعام اهل الصلاح اولى به لا لغوى
 لا يجوز الاستحباب بالاجابة عن قوله في المصباح والكتب الفقهاء واحاديث النبي عليه السلام لان فيه شك
 فيكون الشك في الاستحباب بالاجابة عن قوله في المصباح والكتب الفقهاء واحاديث النبي عليه السلام لان فيه شك
 الواحد والاشياء التي جاز استقامتها ما من ثلثة اشياء الاخران لم ينقل في كذا نعت النبي عليه السلام
 في الاستحباب ما هو كذا نعت طهره ما يستعمل طهره ما من استعمال لا فائدة قطعه على طرفه ولا من على القدر الا
 ولا يستعمل الروث ولا العطر ولا المستعمل في العطر والروث فعلى اتفاق الآحاد
 خلافا لا في حقه مطلقا وقال في المسح بالاجابة عن قوله عليه السلام لا يستعمل في العطر
 لا بالروث فانه اذا اخذ من الجفن وروى في المسح قال في المسح بالاجابة عن قوله عليه السلام لا يستعمل في العطر
 وروى الاصحاح عن النبي عليه السلام قال في المسح بالاجابة عن قوله عليه السلام لا يستعمل في العطر
 والبعوض والعدو قال اما العطر والروث فطعام الجفن وذلك اما شتره على ركن الله وقال الله
 يستعمل من ذلك ولما لم يستعمل في الاستحباب بوضعيه فثبت ان الجفن لا يستعمل في الاستحباب
 محققا ولو كسر واستعمل في العطر من جاز وكذا لو ازيلت النجاسة بغير اذنيه في ستره

بألف

الاستحباب بالاجابة عن قوله عليه السلام لا يستعمل في العطر
 فانه جاز في العطر في كل حال

في المسح

عن ابي عبد الله عليه السلام في الاستحباب ثلثة اشياء ركن من ان
 ويكن الاتحاف بالماء على الغيبة **مسألة** كل ثلثة اشياء ركن من ان
 يظهر على الاستحباب لانه المستعمل المستعمل في العطر والروث
 في الاستحباب المستعمل في العطر والروث في الاستحباب المستعمل في العطر والروث
 المحقق والقياسية وعلية اتفاق الاصحاب لا روى على بن اسباط عن ابي عبد الله عليه السلام كان اذا
 دخل كنيسته يغتسل راسه ويقول تبارك اسم الله وبارك من على بن اسباط واقفي واجتاز في العطر
 راسه رسول الرضا في راسه وذكر العترة محمد الله انما من حسن النبي عليه السلام وروى عن ابن عباس
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وضعت الخنجر فقل بسم الله وبارك في الخنجر في كل موضع
 الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع
 والماضي في روى من جعفر عليه السلام عن النبي عليه السلام انما كان اذا اغتسل اعمد كقول ابي بصير
 ذلك فليقل بسم الله فان استيطان فيغني بصره لان التسمية تصليح في شيطان واكتفى من مواظبة
 وتقدم الركن اليسرى عند الدخول واليمين عند الخروج ليكون فرقا بين دخول المسجد والخروج منه ولم اجد
 بهذا اجماعا فبان ما ذكره الشيخ ومما حوز من الاصحاب حسن والاستحباب في كنيسته او في كنيسته او في كنيسته
 او اذا اراد الاستحباب مع ما يصحبه الوسطى تحت ايشيه الى تحت القنيت مرتين او ثلثة فمصحح
 تحت القنيت وابهاه فوقه ويراعه باعها وقوى من اصلها راسا كشد مرتين او ثلثة فمصحح
 ما قد من ثلثة اشياء وقال الشيخ في الاستحباب ما قد اراد ذلك من هذه المقعدة الى تحت الايشين ثلثة اشياء
 القنيت ويتره ثلثة اشياء وقال علم الهدى في المسح بالاجابة عن قوله عليه السلام لا يستعمل في العطر
 وكلام الشيخ في الاستحباب وروى عن ابن عباس قال قلت لابي جعفر عليه السلام من لم يلم
 بك مرة قال بغير اصل كره الى كره ثلثة اشياء ومنه قوله فان وقع بعد ذلك فليقل بسم الله
 ولكن من الجاهل **مسألة** اذا استعمل في العطر والروث في الاستحباب المستعمل في العطر والروث
 لعل في جعفر عليه السلام في المسح بالاجابة عن قوله عليه السلام لا يستعمل في العطر
 في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع
 الطهارة لم يعد العطر للاستحباب في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع الخنجر في كل موضع
 والله عاتقه الدخول عند النظر الى الماء وعند الاستحباب وعند الغسل والله
 عند الدخول الى الماء **مسألة** يجزى من احد ما قال اذا وضعت الخنجر فقل بسم الله وبارك في الخنجر في كل موضع

كقول جعفر

منه

عبدالستار

حسن علی

إلى القسم

1847

لقب ۴۰

الظلمة

میرزا ابوالفتح

كان محمداً قبل لا يبع لانه لم يتواله استقامه فوكان نوى التبرؤ والوجوب لا يتبرؤ له قصد الصلوة بعد رتبة شدة
الاستقامه في نوى يستقامه وليس من شرط الطهارة بل من شرط كراهة القرآن والقول
 الشك في طهارة نوى بعد شدة لا نزل ليس من شرط الطهارة بل من شرط كراهة القرآن والقول
 قصد الغضبية وهي لا يحصل من دون الطهارة وكذا البحث في طهارة الكون على طهارة ولا كراهة لوقته
 ومطلقاتها **الاستقامه** في نوى لا يجب استقامته الاستقامه في النية في المسألة وليس كراهة في نوى
 بعده ونوى الاستقامه ارتفاع بعده الرد والاول **الاستقامه** في نوى قطع النية فما فعله فلا
 صحيح وما فعله مع غيرها فاسيد ولوجه ما وادع ذلك الغد منقطعاً الى ان لا يحدت جهارة عالم
 يطلع النفس على امورات فان النقص ذلك مطلق طهره واعاد في كل حين في جميع النيات
 جديدة لينة واكمل لطلال النفس وقهر ان المورالات لا يشترط فيه **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه
 في انشاء الطهارة استقامت لانه عبادته مشروط ولم يفتق **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه
 عند غسل اليدين للموضوء ما حصل لوجه وتضييق اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 انفعال للموضوء فما زلنا في نوى الغيرة **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 الواجب وزيادة غير مشائية **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 اذا وضوءا غيره فاعلمت غيرة لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 من تمام شعور اس في الاغلب الى الذنوب وعرضه ما استقلت عليه الابهام والوسيطي هو توب
 اهل الميتة وبعثا الى ذلك فقال الشافعي وابو حنيفة واحمد ومالك والشافعي والاذن من الوجوه اربعة
 هي عن احد ما قلت اضرب في حق الوجه الذي امر الله بغيره في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 عليه استقامة الوسيط الابهام من تمام شعور اس الى الذنوب وما سوى ذلك ليس من الوجوه
 الصريح ليس من الوجوه قال لا طلاق ما ذكرنا في حق على ان من الوجوه ما ذكرنا في حق على ان من الوجوه
 المتفق لا ما يتحقق تناوياً لا ما لا يفسد لا يقال الوجوه من المراجعة لانه مطلق قبل الذنوب
 الاصل والاشارة لا يبعد ان يفسد ما لا يفسد كستره في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 وان تارة **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 رجع الاذن ولا يجب ان لا يفسد الشرع في حق على التشرع ومع فقهه فلا توطيف
 ما استمر من الوجه طهارة لا يجب ان تفسد ما لا يفسد من الوجوه وقال الشافعي في اعدائه
 محسباً لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يفسد ما لا يفسد من الوجوه وقال الشافعي في اعدائه

الاجتناب

لغيره

وجوب

وجوبه ان لا يفسد من الوجوه من عمل اليدين والذنوب ففعل الاشارة الى المحل لما كان بعضها من الوجوه وهو
الاشارة الى ان لا يفسد من الوجوه من عمل اليدين والذنوب ففعل الاشارة الى المحل لما كان بعضها من الوجوه وهو
 الاذن من الرأس وقال الزهري ففعل الاشارة الى المحل لما كان بعضها من الوجوه وهو
 قلت ان اما يقول الاذن من الوجوه وطهره من الرأس فقال ليس عليها مسح ولا غسل ولا يفسد
 اورده لا يجوز لانه لا يفسد من كونه من الرأس وجوب مسحها ولا استحبابه انما يستحب ان مسح الرأس
 محقق بقدم **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 او حقيقاً على الاستقامه والحق المحمور على الاستقامه وقال ابن ابي عمير وفي حرجت العبد وكثر
 فعل المتوسم من الوجوه حتى يستيقن وصول الماء الى البشرة لا يتم استقامته فيها ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 بن معدي كرب انه وصف وضوء رسول الله فقال لم غسل وجهه ثم غسل يديه ثم غسل رجليه ثم غسل
 يكون الاستقامه فيها ما قال لان الوجوه ليس من الوجوه طهره من الرأس وجوب مسحها ولا استحبابه انما يستحب ان مسح الرأس
 عليه السلام قال اعطاه الشرف فليس على العبد ان يطهره ولا ان يمسحها ولا ان يمسحها ولا ان يمسحها ولا ان يمسحها
 من الرأس ما يجب له محال الماء الى محلهما كاستقامته او حقيقته لما ذكرناه **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه
 ولكن جهة مخالفة منه وفيه ان قوله ان قال علم الله في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 لان نيتي طهارة السلام في نيتي وضوءه وفعله ما لم يكن يكون واجبا وقوله عليه السلام وقوله
 وضوءه فافعلوا قبل الصلاة الصلوة الا يراى مثله **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه اذا بدأ بغسل الوجه للموضوء لا غسل اليدين للموضوء
 المرفقين مبتدئاً بهما وتوابع قولان ما غسل اليدين فيما جاء به المسلمين والصفة وضوء رسول الله
 صلى الله عليه وآله وقوله فيكم في المرافق واما دخول المرفقين فعليه الاجماع خلافاً من لا يحد من لاجل ان لا يحد من
 اوردوه عن جابر قال كان النبي عليه السلام اذا توضأ اذ اراد ان يمسح يديه من طريق الاستقامه
 وهو اذا التزم من غيرة النبي قال سالت ابا جبريل عليه السلام عن قوله فاعبدهم اوجهم وايدكم
 المرافق ثم امرهم من مرفق الى اصابعهم وروى ابو بكر وزاد عن النبي صلى الله عليه وآله في حجة
 وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله في المرافق لانه قد تافى معنى مع يجب شرطه
 ذلك توفيقاً بين آية التمسح وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله **الاستقامه** في نوى لا يشترط فيه
 نكس غلبها فاجتهد فيه كما في الوجوه والاستقامه لا يجوز لان النبي عليه السلام لم يقبل
 فوضعت متابعه وقال علم الله في الاشارة والمصباح يكره وقوله لا يفسد
 قل انفس لا يحصل من متناه ولو دهنها ولا يجوز ما يستحب من الاذن لا يتحقق منه الاشتغال

غسل

تعالى وايدكم

من مرفق الى اصابعهم وروى ابو بكر وزاد عن النبي صلى الله عليه وآله في حجة

في كتابه المسمى بـ

وضوء ولا زاد التنظيم غسلها قبل الوضوء وبعد ويجوز المسح على النعل ان لم يبرئ منه تحت الشراك لها
 لا تنسخ موضع الفرض **مسألة** لا يجوز المسح على الخفين ولا على ما يستمر موضع الفرض مع
 الاختيار وجوبه من قبلها انما ليست عليهم السلام خاصة لما قلنا قوله تعالى فاعبوا وجوهكم واماكم الى
 المرافق واسموا بوجوهكم وارجوكم واي من غير الخفين ولا تروك ان يخل على الوجه واليدين في بعض الظواهر
 لعدم الامتناع فكذا في القدم اعلم بقضي الكليل من طريق الاصحاب ما رواه عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل عن المسح على الخفين فقال سبق الكتاب الخفين وعلى الخفين
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المسح على الخفين فقال لا تسبحوا بغيره من طريقه عن ابي عبد الله عليه السلام
 السلام مسح على الخفين والجراس انما عارضه ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انما قال
 ما ابل مسحت على الخفين او على ثوبين الغداة وشد ردي عن ابي هريرة وعن عاصم انما قالت انما ينسخ
 رطلي الجاهلي حتى ابلت ان المسح على الخفين ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل ما حصل من اوله
 ومع التنازع كون الترجيح لاخبارنا انما لم يبق له الا ان يعللها بالبراهين واما ما سأل عنه العزم القوي
 اولى روى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل يقول مع من يختلج اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في عيد السلام فقال ما تقولون في المسح على الخفين تقدم المعيرة بن شاذان فقال
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فقال على غير السلام قبل المائدة او بعده فقال على السلام
 سبق الكتاب الخفين انما نزلت المائدة قبل ان يقبض بشهرين او ثلثه **مسألة**
 الاول يجوز المسح على الخفين عند التقية والفروقة كما لم يرد فيه شيء لان في كتاب ترجمه على هذا المثال انما
 بالكلية ووجهها متفقان ولما رواه ابو الورود قلت لابي جعفر عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام
 انما راي عليه السلام اراق الماء مسح على الخفين فقال كتب ابي عبد الله عليه السلام انما يكون قولك السلام
 سبق الكتاب الخفين قلت فعملها رخصة فقال الا ان عذر تقصير او عجز فمات على بركات
 يقطع على هذا التقدير ما يشترطه في جواز المسح لا يجوز انما لا يستتبع
 الضرورة فلا اعتبار بما سواها خلافاً من ان يكون لبها على طهارة او عدمه ولا يقدر بها قدره
 الخ لعل بل ما دامت الضرورة سواها كان الملبوس يجوز بين مغطين او غير مغطين وسواها
 الخف بشرط او غير بشرط او كان جرمه فاقوى الخف فافهم في ذلك كذا امكان المسح
 قد روي على البصرة فان لم يكن وجب والا جاز المسح على ذلك كذا نقول مع وزالت الضرورة او منع
 الخف استأنفت لانه طهارة مشبهة بغيره وفروقه في ذلك من زوالها ولا يتم طهارة بل مسحت

ترجمه لان المودة لا تحصل **مسألة** كما حاز المسح على الخف للضرورة فكذلك يجوز على الحاجة للضرورة
 ان قضت **مسألة** الترتيب واجب في الوضوء بشرط ان يمسح على وجهه قبل اليدين والوجه
 ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم مسح الرأس ثم مسح الخفين وسواء مسح على ثوبين او خفين
 ولا يجب الترتيب لان العطف بالاولا بوجوب الترتيب فلا امتناع في تحقق مع عدمه وروى
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما ابل ابي اعصابي برأسه انما نقل من كيفية وضوء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال هذا وضوء لا يغيب الله الصلوة الا بدلالة عليه السلام قال ابراهيم عليه السلام
 طرق الاصحاب ما روى زرارة قال ابراهيم عليه السلام قال ابراهيم عليه السلام قال ابراهيم عليه السلام
 والرجلين ولا تقدم شيئاً بين يدي في الخلف ما عرفت به ابراهيم عليه السلام قال قلت لابي عبد الله
 قبل الوجه فابا الوجه ثم على الاربع وان مسح الرجلين على الاربع فامسح على الاربع ثم اعد
 على الرجلين واما وجوب تقديم اليد اليمنى على اليسرى فيديل عليه في السجدة عليه السلام وكذا
 هذا وضوء لا يغيب الله الصلوة الا بدلالة عليه السلام قال ابراهيم عليه السلام قال ابراهيم عليه السلام
 في الرجلين فبدا باليسار ثم باليمين فقال يغسل اليمين ويديه الشمال واليمين **مسألة**
 الخف فان يسكن ان الروا لا يغيب الترتيب لكن كما لا يقتضي الترتيب لا يغيب ضرورة بل لا لا يغيب
 على عدمه وادبته ولا وعلى الترتيب فلا يكون الاية منافية وما ذكره عن علي عليه السلام
 دارين مسود فانه معارض ما روى عن علي عليه السلام انما يغسل اليمين قبل اليسار
 قبل شي فقال لا حتى يكون كما امر الله تعالى ولا ترتيب بين الرجلين بل يجوز ان يغسلهما دفعة واحدة
 مسح اليدين قبل اليدين وبالعكس والافضل الآية باليمين لقوله عليه السلام ان الله يحب المتكفلين
 صحيح وانما قلنا بالجواز لقوله تعالى فاعبوا وجوهكم وارجوكم واما ما سأل عنه العزم القوي
 فيها **مسألة** لوجوب الاغصا الى الوجه وجب غسل الوجه ولا يغسل ثانياً ولا ثالثة باق على وجهه
 حصل مسح الوجه اليد اليمنى فلو كسرت انما حصل مسح ذلك اليسرى وهكذا دامت اليدين
 باقية والمولات حاصلة بوجوب غسل اعضاءه وفوقه غسل الوجه وجب ولو كان في ثوبا روتها
 غير جرات ثلث غسل الوجه واليدين المألوفى الطهارة ونزل الى ما واقفت وفقد
 حصل غسل الوجه ولا وجه اعضاءه من مسح الوجه واليدين وانما يغسل مسح الرأس ثم مسح
 الرجلين ولو لم ترتب الا فاح حصل غسل الوجه ثانياً واليمين من اليسار فوجبا غسل
 المودة بشرط ان يمسح الوضوء وسواء مسح على ثوبين او خفين فافهم في ذلك كذا نقول

عن علي بن محمد بن اسود

عليه السلام

في غسل

الخروج

تابعه في خمسة

سبحان الله ما روي عن النبي عليه السلام راي رجلا يصلي في ظلمة ثم قد راى نور من المصباح
فأمره النبي عليه السلام ان يعيد الوضوء والمعدة ولولا اشتراط الموالاة لاجزأ غسل المصباح
النسبي على السلام تابع وهو فكل من المصباح فكل من تغيب عن وجهه كجرب المصباح ومطرق
الاصحاب يفتون من غير ما نقلت لابي عبد الله عليه السلام في وضوءه وتقدمنا في حجة قاطعة
على ما ذهبنا فيه وضوءي فقال في أحد واجه من المصباح لا يشترط الموالاة بان المصباح لا يغسل الا وضوءه
والخطي لا يشترط له بالموالاة وجهه كالا اشعار بالموالاة فلا يشترط فيه باسقاطها لكن علمه بوجه
الموالاة فذكر من ان لا يشترط فيه المصباح والمعدة هي الاضحية من بعض الاضحية من بعض بعد ار
ما يجب من تقدمه واختيار الشيخ وعلم الهدى في شرح الرسالة قال الشيخ في الخلاف
في ان يتابع بين غسل الاضحية والفرق الا انه ذكره في علم الهدى في المصباح وقال في الشيخ في
الموالاة واجبه من ان يتابع بين الاضحية فان خالف لم يجز له وجه وجوب المتابعة مع
الاختيار لان الادام المطلق يقتضي النور والمادة ان يكتفي عن في عبد الله عليه السلام اجمع وذكر
بعضه بعضا لكن لو اعمل المتابعة اختيارا لم يطل الوضوء الا مع حقايق الاضحية لا يتحقق الاضحية
مع الاضحية في غسل المصباح ومسح المصباح فلا يكون قادحا في العفة وان فرقنا بعضا
ان لا يجب إعادة الوضوء الا ان يجف جميع ما تقدم من ما رايه في الوضوء المتعدل لا العضو اليان
على العضو الموقر خلافا لما روي عن علم الهدى في المصباح ويدل على ذلك الاتفاق على ان النسي
للحج ياخذ من شوكته واجفانه وان لم يمسح في يده مادة ويؤيده روي ان يمسح في يده
قال اذا عرفت ذلك حاشيتي من وضوءك فبعد فان الوضوء لا ينقص وروي رايه في
عبد الله عليه السلام في الرجل يمسح راسه حتى يدخل في الصلاة قال ان كان في يديه بل
بقدر ما مسح راسه ويديه فيفعل **لو جف ما وضوء المصباح او الوضوء**
فان البناء واستينافنا لما يجزى له مسح راسه **لو جف ما وضوء المصباح او الوضوء**
في انما يتوابعه المصباح **لو جف ما وضوء المصباح او الوضوء**
في المصباح

سائر

متبادر

سائر عن الوضوء المصباح فقال مرة مرة ولان فيها يحصل اشتغال لا مزالا فيكون يجوز
الثاني في رواه المتدبر عن ابي حنيفة عن النبي عليه السلام توضأ مرتين من طريق الاصح
بارداه من بين وجهه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال وضوءي وضوء
صخران عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يجوز ان يراو ذلك الوجوب كما سبق من جواز الاضحية
على المرة فقيمين الاضحية وجوب ويؤيده روي رارة وكبيرها لابي عبد الله عليه السلام
عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل مرة واحدة تجزى الوجوه قال فلو اذا بالغت فيها المصباح
تأمين على ذلك كله ولان العبد الواحد لا يتطرق اليها المصباح فيكون انما يتبعها بغيرها
واما كون ان المصباح عطفها لئلا يمسح مرة واحدة فاذ احققت المصباح ثم لا يكون ادعاه
الدين ليس منه يكون مردود الفقه على كل من ادخل في وضوءه ليس منه فمردود المعنى
بالعبد الا ذلك واستدل الجمهور بما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في وضوءه صلى الله عليه وسلم
وقال هذا وضوء القبل بعد الصلاة الا به ثم توضأ مرتين وقال هذا وضوء من عطف الله
الاجرم ثم ثلث وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء قبل وجوب اسبغ ان الخبر في قدوة
مالك ولم يصح وهو ما روي الضعف ثم هو معارض بما روي عن ابن عباس عن عبد الله عليه السلام
انه توضأ مرة وبأروى عن ابي حنيفة انه عليه السلام توضأ مرتين ولو كان وضوءه وضوء
الانبياء لما اطلق به وانما يصح تسليمه لاي دل على استحباب الثلث في حق غيره لاحتمال اختلاف
الثلث دون غيره كغيره من التحقير ولا كذلك في الثلث فانه اخرائه وضوءه ايضا عطف الله
لواله وروى عن عمه **من زاد على الواحدة معتقدا وجوبها لم يوجبه** **لو جف ما وضوء**
لان استحباب الثواب بالعبادة مشروطا بابقاها على الوجه المشروط ولا يحصل ان لا
يجزى ما ذكره عن كونه الوضوء ويجزى المصباح **لو جف ما وضوء المصباح او الوضوء**
ثالثا في قوله لا مسح لاجل الوضوء والوجه الجواز لا لا يشك من ما الوضوء الا على الثلث
لو كان في المصباح وجهه ويديه ثم مسح براسه ووجهه جاز لا لا يشك من ما الوضوء
ولم يضر ما كان على القدمين من الماء **لو جف ما وضوء المصباح او الوضوء**
الاصحاب وقالوا انما يشك في مسح لئلا يمسح راسه وسواه من المصباح والاحتياط في كل
الواحدة فترى ما تحلف لم يثبت لها مستندة في رواه من حديثه وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
بروي عبد الله بن زيد وعلم الهدى عليه السلام وابن حنبل عليه السلام مسح راسه مرة ووجهه لكان

مارواه زارة وكثير عن ابي جعفر والى عبد الله عليه السلام من حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
واجتمع ثلث نبي ماري عن ثمن انهم راسه ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل مثل هذا ورواه ابن كثير من اصحاب الحديث روى عن عثمان بن عفان
ثم راسه ولم يذكر في الحديث روى ذلك البخاري مسلم
ويذكر ما يقع وصول الى البشرية وجوبا ولو لم يقع حركة استجابة باوحد من فقهاء
لان الغسل ثلث موضع الغرض فوجب ايضا لا اليه فاذا لم يكن الا بالتركيب او الازالة
واذا استجاب التركيب وصل الى محل الغرض فطلب الاستظهار في الطهارة وروى
علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن امرأة عليها الثوب قال عكر حتى يصل الى تحتها
او يرفع عن الخيط الضيق قال ان علم ان الما لا يرفع فليرفعها اذا توضا
واجب ان يرفع ان لم يكن والا مسح عليها ولو في موضع الغسل وسواء مسح الاصحاب ولم
توض على طهره صلى الله عليه وسلم ذلك رواه البخاري عن ابي عبد الله عليه السلام صلى الله عليه وسلم
يكون في القربة حبسها بحركة المسح عليها اذا توضا قال ان كان يؤذيه الماء فليخرج على الحركة وان
كان لا يؤذيه فليست بالحركة ثم يمسحها باليد عن الخرج كيف يصنع في غيبته قال غسل جوارحه
ومثله روى جليل روى عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام في الحج وروى
الاسدي عن ابي عبد الله عليه السلام ان من ارسل اذا كان كبر كيف يصنع بالصلوة
قال ان كان تخوف على نفسه فليخرج على جوارحه واصل لان الجواب نزاع الجاهل واصحابه
الما خرج على تقدير الغرض فيكون منقيا **مسألة** ان كان في موضع وضوء الجاهل
الما حتى يصل الى البشرية من غير ضرر وجب والممسح على الجاهل ان غسل موضع الغرض
ممكن فلا يقتصر على الجاهل **مسألة** اذا كانت الجاهل على بعض الاعضاء
ما كان غسله ومسحها لا يمكن ولو كان على الجاهل جوارحه او اذا تضرع بالجاهل المسح على الجاهل
لو استقر على ولو على راسه وطلاه بالحناء روى عن محمد بن مسلم يجوز المسح على الجاهل
مطلقا والوجه امره اعادة الغرض في المسح على البشرية **مسألة** لو طهر ثم زال الجاهل
اعادة الوضوء واداء شهادته لا عادة **مسألة** المضطر الى مسح الجاهل لا يعيد ما صلا
بطهارته لانها صلوة ما هو بها فيكون محترمة **مسألة** ولا يجوز التلوي وضوء غيره اختيارا
بما ذهب اصحاب ولا يجوز لوضوء من الغزوة يجرى لنا قوله تعالى فاعلموا انكم

ولو تضرع

المراد

ما يركم وهو خطاب لمرءى الصلوة والامر بالوجوب فلا يستقطض الغرض والغير وضوء
يجوز لاداءه الى الطهارة باخذ المكن وعليه اتفاق الفقهاء
يجوز ان يمسح بين صلوات كثيرة بوضوء واحد خلافا لاهل الظاهر ولو جاز الوضوء لكل صلوة
كان افضل لماروي عن ابن عباس قيل لكيف كنتم تصنعون قال يكرى احدا وضوءا لم
يحدث وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان نوضا على ظهره عشرة صلوات
مسألة ومن دام السبس على كذا وكذا وقيل توضا لكل صلوة **مسألة**
قال الشيخ طوس بسبس البول يجوز ان يسلم مرصوا احد صلوات كثيرة لا تترك
على وجوب تجديد الوضوء وحده على المستحق فقياس لا نقول به ويجب ان يحل
كيس ويجنأ في ذلك وقال في الخلاف المستحق من بسبس البول يجب عليه
تجديد الوضوء لكل صلوة فربما يجوز ان يحل بوضوء واحد بين صلوات في فرض واحد
في الخلاف لان البول حدث ينقض منه عاوق الاتفاق عليه وهو الصلوة الواحدة
اما وجوب الاستظهار باليد او غير ذلك روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان
ارجل يقطر من البول والدم اذا كان في الصلوة انك كيت وجعل فيه قطنا وعلقه امير المؤمنين
وذكره في صحيح ابن الصلوة انك كيت وجعل فيه قطنا وعلقه امير المؤمنين
ويجوز العشاء فان راقا متين ويصلى مثل ذلك المسح وعن البخاري عن ابي عبد الله عليه السلام
سئل عن تقطير البول قال يمسح فربما اصل **مسألة** وكذا المبطون ولو جاز
حدث في الصلوة تضرع في المبطون هو الذي يلبس وهو الذي يلبس فهو يمسح
من تجدي الوضوء لكل صلوة لان التي يطرأ حدث فلا يستقيم منه الا الصلوة الواحدة يمكن
الغزوة اما لو لبس بالصلوة مستطرا ثم حدث مستطرا بطروى لاقى الخلق متعذروا
استأنفت الصلوة مع وجوده لم تقطع فانه لا يستمر اراوى وروى ذلك مارواه محمد بن
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال صاحب البول ان لبس يتوضا ثم يرجع في صلوة فليست
مسألة وسن الطهارة عشرة وضع الا على الميم والاعراف الميم وتوضا
ارصاحب باوضا على الميم فالمراد بالاء الذي يترصد منه اليد الذي يلبس منه
لان المكن في الاستعمال وهو نوع من تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المتكبر
شيء والاعراف الميم كذا وكذا روى عن طريق الاصحاب مارواه زارة وكثير عن ابي جعفر

طريق

ولا جنة الا عابري سبيل حتى يغسلوا وان اصاب قدمه او جرب ولا ثيابي ذلك وجوب اعادة غسل
 الا غلظت يداي ولا لارزوم منها غسل اليدين وشا وجمع الاصحاب وقد سلف مشهور في باب
 الوضوء المصنفوا الاستسقاء عندنا سبيلان فمروا بغير غلظت يدي خيفة واهملوا قولنا في ولا ثيابي
 الا عابري سبيل حتى يغسلوا وقول النبي عليه السلام المصنف والاستسقاء من الغلظت يدي ولا ثيابي
 الا استحباب ومن الاصحاب ما رواه عبد الله بن مسعود قال لا يجنب الاغتسل ولا ثيابي ولا ثيابي
 وروى ابو بكر الخزازي قال ابو عبد الله عليه السلام ليس عليك مضغعة ولا استسقاء ولا ثيابي
 واذا رايتك على الجسد مستحب ومراغمة فغسلها اهل البيت عليهم السلام وقالوا لك حرموا استحباب
 لغسل ثيابي حتى يغسلوا ولا يقال لا غسل الا لك ذلك انت قد روى عليه السلام لا غسلها لك
 ان تحشي على راسك ثيابك حياض لم يوضعي عليك الماء تطهرين لان اصله من الوجوه لم
 يصل الماء الى البشرة الا بالامار وجوب وكذا لو كان على الغسل رطل وجب ايعال الماء الغلظت
 وان لم يكن الا بغير وجوب وان كفاه التحريك فغسله وكذا يجب كليل الا نسين ان لم يصيبها الماء
 من دون التحليل فغسلها استحبابا وان غسل بصبغ فغسلها من ثيابي حتى يغسلها ولا ثيابي
 يجب الغسل بصبغ ثيابي الا بغيره حتى يغسلوا الا غسل بصبغ بصبغ لا يوجب الاغتسل
 لغزيرته من موضعها وانما يغتسل النبي عليه السلام بصبغ غسل الاتفاق لا يشرع من موضع
 ويدل على الاجزاء ان بعض من الصباغ ما روى عن اهل البيت عليهم السلام بطلق مناروا وروا
 عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجنب الجوزي عليه السلام حبه قليل وكثيره فقد افراده وجعل في الصباغ
 على الاستحباب ما رواه محمد بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله يغسل بصبغ واذا كان موضع من ثيابي يغسل بصبغ وفيه استحباب الجنب
 يجوز الجنب والحائض ان يقرأ آيات من القرآن الاسود والعام وجميع آياتهم بركاءه في الغزير
 المتحدة وحده النجدة روى ذلك الزبلي في جامع المؤمنين المحققين عن الحسن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام
 وحده صعب فقها تاجع وقالوا له وادع الجنب ما شاء واجازوا جنيته دون الاية قال لا
 لا يقرأ الجنب ولا الحائض من غير ثيابي الا بغيره ولا يقرأ الجنب ولا الحائض ثيابي من القرآن
 قوله تعالى فاعرف انك تدينهم من القرآن ولان اصل الاية من طريق الاصحاب ما رواه عبد الله بن
 الحبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالته انما النفس والجنيب الحائض ثيابي من القرآن فقال
 يقرأون ما شاءوا من غير ثيابي حتى يقرأوا اسمعيل بن جابر وقد ضعف البخاري ورواه في حال الجناز

والمعروف

وانما حرم الغزير فمستند في ثيابي اهل البيت عليهم السلام وقيل الاصح ما سبقت من ذلك ما رواه محمد بن مسلم
 قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يجنب والحائض ثيابي الا بغيره من وراء ذلك الشوب وقيل ان
 من القرآن ما شاء الا لا يجنبه فيه من غلظت يدي من غير ثيابي ولا يقرأ الجنب من
 الجنب من **مسألة** ويحرم غسل ثيابي من القرآن وسواها في الصلاة والسلام ويدل
 عليه قوله تعالى لا يمس الا الطاهر من ثيابي كذا في الحديث عليه السلام لا يمس ثيابي الا الطاهر
 الا طاهر ويحرم عليه غسل ثيابي من غير ثيابي من ثيابي من غير ثيابي من ثيابي من غير ثيابي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمس الجنب من ثيابي من غير ثيابي من ثيابي من غير ثيابي
 السند لكن مضمونها مطابق لما يجب من ثيابي من غير ثيابي من ثيابي من غير ثيابي
 مسد عن ابي جعفر قال سالته هل يمس ثيابي من غير ثيابي من ثيابي من غير ثيابي
 لا وفي الحديث من فاحده وفي الحديث ما سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يمس ثيابي من غير ثيابي
 يعصم ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 يوض على ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 الجنب من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 ولا ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 بطاهر وليس تجزئ جرد الثوب والقول بكونه ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 اولها وان لم يمس ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 ثوبا جازان يقيم فيها كذا في ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 يسكناري حتى يغسلوا ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 ليحقق الجوزي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 روايات منها ما رواه جميل بن ابي عبد الله عليه السلام عن الجنب ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 فيها كلها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في رواية محمد بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام
 الجنب من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 في الغزير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي
 عليه السلام ويحرم من ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي من غير ثيابي

الاصح للضرورة

[illegible][illegible]

في المقعد

طالوت

منظومة العذرة
انما هي حربة

فقط لم يخرج فان خرجت منظومة فمن العذرة وان خرجت متفقون الدم فممن الظن ولا
انما اذا خرجت متفقون فاذن لبعضهم العذرة مع الطوق قطنا لهذا انفقوا الكتاب
على الطوق المتفق فذكر ابن بابويه في كتابه الاستبصار في الحيض بدم القرح تستلحق على فقا وويل
اصحها فان خرج الدم من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
ذكر الشيخ نوروا في التمهيد عن محمد بن يحيى روى عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
منها بما خرج في جوفها والدم من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
وتدخل اصحها فان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
قال محمد بن يعقوب الكليني في كتابه محمد بن يحيى روى عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
الحديث حتى قال فان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
الفرقة فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
ولم يخرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
الحديث فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
وارتدوا في قطع قطع فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
تفحص في سنين وهذا متفق عليه وهو من جملة ما لا يعلو دورات وانما كان حيضا معني انما
يخرج مما يقع منه الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
عبد الرحمن بن الحجاج عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
ايضا احمد بن محمد بن يحيى عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
ابن عبد الله بن عبد السلام قال اذا بلغت المرأة تسعين سنة لم تر حمرة اذا ان تكون امرأة من حمرة
والى ذلك ذهب ابو جعفر بن باقر في كتابه وقال الشيخ في المبسوط ونيس المرأة من الحيض فممن العذرة
حينئذ لا ان يكون امرأته من قرين فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
مد الياس تسعين سنة قال روى سنيين سنة ايضا روى الشيخ عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
سنيين سنة فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
ابن بابويه جند

في التمهيد
ابان

وهو من اصحابنا محمد بن مسلم عن احمد قال سأل عن الحيض ترى الدم كما كانت ترى في حيضها
مستبدا في كل شهر قال مسك من الصلوة كما كانت مسكت في حيضها فاذا طهرت صلت و
صمت ومن ابن سنان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
ان الحيض ينفذ في الدم وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
ترى الدم كما كانت ترى في كل شهر قال مسك من الصلوة كما كانت مسكت في حيضها فاذا طهرت صلت و
صمت ومن ابن سنان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
واث في السنين لا يخرج روي في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
جميع احاديث جليل وموافقة للمعنى في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
ان رأت في زمان العادة فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
وروي ذلك الحسين بن نعيم عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
ما في كيف فصنع بالصلوة قال وادارته بعد ما يفيض في الشهر من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
من الشهر الذي كانت تفتقد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
بكسوف وتعلق وان رأت في زمان العادة فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة وان خرج من الحيض فممن العذرة
عن الصلوة صعدا وهما التي كانت تفتقد في حيضها وان لم يقطع انما بعد ما يفيض في الشهر من الحيض فممن العذرة
ترى فيها الدم بواحد يومين فيفتقد في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
المنظر قال الشيخ في الخلاف اجماع العذرة على ان الحمل المستبين حليها لا يحض وانما تتكلم في حيضها
قبل ان تسبين عليها وكذا اقل في المبسوط فلهذا قال في الاصل اشهر انما لا يحض في كل شهر في كل شهر في كل شهر
منه واهل الحيض في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
وهو قول ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
قاله لان لم يفتد في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
ارادة من ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
اهم من طريق الاصحاب روايت منها روى محمد بن مسلم عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان عن ابان
ما يكون الحيض في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
قال الحيض او في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
اكثر يكون الحيض في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
على ترك الحيض في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر

منه

يام

ط

حتم

كالسقف ولما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في ارجلها قال اني كنت في
ايامها ولما رواه يوسف بن بعض جاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رأت المرأة الدم في ارجلها فليست
بالحائض الا انما الصفرة والبسطة في فخذها قولان قال في المبسطة انما ترى المرأة ينبغي ان تترك الحائض
فان استمرته قطعت على ان جففت قبل البلية فليس جففت وقضت الصفرة والعموم
وقال علم الهدى في المصباح والمجاري التي يبتلي بها الحيض ولا عادة لها لا تترك الصفرة حتى يمتلئ
لها عشاء ايام ومحمد بن ابي اسحق لان مقتضى الدليل لزوم العباد حتى يمتلئ المسقط والمعتدل
استمرته لوقيل لو لم يرد ما ذكره في سبل الشك لم يرد بعد ما يجوز ان ترى ما هو اسود وتجاوز يكون
حيثما لا يلبس الفرك ان المصباح واليومين ليس جففا حتى يستكمل في الابل
عدد التبر حتى يمتلئ اما اذا استمر لها فمتكلا ما يصح ان يكون جففا ولا يمتلئ هذا الا في الحيض
والسكندر حتى تحقق ولو استمر في شيخ باره محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المرأة
ترى الدم اول النهار في شهر رمضان انقطعت من دمها قال فليطأ فليطأ من الدم في الشهر
في التبر من دمها لو لم تخطأ الطعام والشراب فانها يحكم الحفظ وكذا ما روي عن
ان المرأة اذا لم تنس رمضان قبل ان يغيب الشمس فخطت عن منصور بن حازم عن ابي محمد
عليه السلام قال اني ساعدت الصائفة لم تخطأ فقلت الحكم لا انظر وهذا الدم مطلقا
في رءوسه فيصير الى المصباح وهو دم حيض ولا يحكم به حيض الا اذا كان في العادة
على ذلك واما اذا لم يمتلئ فليطأ فليطأ من موضع النزاع لان الحكم بالحيض
الا اذا كان في زمان العادة او استمرته ثلثا ليلها **مسألة** او اذا لم
في حادتها ففي قدر الاستطاعة ترك العباد مع مجي الدم قولان قال في النهاية يظهر
بعد العادة يوم او يومين ومحمد بن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام في المصباح يستظهر عند
الدم الى عشرة ايام فان استمرت فمتكلا المستحاضة قال في الجمل ان فوجت ملة في الدم
فهي بعد حيض تصير حتى تنقضي والاحوط ما ذكره في النهاية وان كان ما ذكره علم الهدى جاز
بمقتضى الدليل لزوم العباد فيسقط موضع الاتفاق ومحمد بن العادة وما حصل الاجماع عليه
من جواز الاستظهار في الحيض وبوجه ما ذكرناه ما رواه الحسن بن محبوب عن كتاب الشيخين
ابي ابراهيم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الحيض اذا رأت في ارجلها ما
كانت ترى الدم فيها فليست الصفرة وما رواه يومين ثم تسكت قطرة فان صبغت القطرة

بمنقط

قوله بار

اذا مضى

بمنقط

عبد الله بن

محمد بن

ينقطع فليحتمل كل صلت من غسل ويصيب فمما زوجه ان احب وطئت لها الصلوة ومثلها روي عن
ابي نصر بن علي عن الرضا عليه السلام قال الحيض يستطير يوم او يومين او ثلثه ومثلها روي عن
عن الرضا عليه السلام وعن محمد بن يوسف عن ابي عبد الله عليه السلام قال استحي علم الهدى رواه
عبد الله بن الميزان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان قرا دون العشرة انقطعت
بعشرة فمما زوجه ان احب وطئت لها الصلوة ومثلها روي عن ابي عبد الله عليه السلام
ورواه محمد بن سويد بن يوسف بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال انقطعت
عدتها ثم تستطير بعد يوم او يومين فليحتمل الرجوع لروايتها كثره وقوة بالاصل وتساها لعدتها ولو
قال العشرة ايام لم يحتمل فيكون وجهها ايضا قلت لا تسلم الى العشرة حتى على تقدير العلم بانها
المستقرة لولا انقطع على العشرة كان حيفا اما مع الاستحاضة فلا يثبت بعد اذان يستمر
والاستحاضة لا تذكر في حرم الوجب او الاستحاضة فلا حكم في شيخ وعلم الهدى
للقول بالاقبال قرب محمد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام
قوله عبد السلام يحتمل ايام اقرانك وما رواه محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
قال المستحاضة لا تسلم الا ما لا تسلم فيها ولا يقربها عليها فاذا اجابت اياها وراى
شعب الكرم فقلت للظهر والعصر عن منصور بن حازم عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
قال المستحاضة ايام اقرانها فليحتمل واحتشيت ونقضات وصليت **مسألة**
اقول العشرة من الحيضتين عشرة ايام ولا كثره قال الشيخ في الخلاصة وعلم الهدى في المصباح
والخلاصة لا علم في خلافا لا صحا وقال بعض فقهاء اكره الطهر ثلثه اشهر وقال الشيخ في التبيين
وابو الصلاح انك عشرة ايام لا كثره ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان امرأة طهرت فقلت لها
عانت في شهر ثلث حيض طهرت عند كل قرة وصليت فقال شيخنا قل فيها فقال ان جازت
بطانة كلها والا فمما كذا في فعال عليه السلام قالون وهو بار ومحمد بن جعفر ولا يتقدر ذلك على ان يكون
الطهر خمسة عشر يوما ويتقدر على ثلثه ومن طريق الاصحاح ما رواه محمد بن مسلم عن ابي
عليه السلام قال لا يكون القرو في اقل من عشرة ايام فما زاد اقل ما يكون عشرة ايام فليحتمل
ان ترى الدم ومثلها روي يوسف بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الطهر اقل
من عشرة ايام حتى يحكم به ما روي عن ابراهيم وعطاء بن رستم قال لا اقل الطهر خمسة عشر يوما
لا كثره ولا يقلون الا في خلافا اتفاقا واكره انك تسلم الحصر على ان يكون قولها اجتهادا فانها

كثيرا تبطل يوم احدى عشر البيض ويوم التاسع عشر والحادى العشرين والثالث والعشرين كل
عند آخره وتبطل يوم عشرة ايام والبيض الصلوة لانهما اتت الصلوة من الغرض والصلوة من الغرض
الغرض ان كان متعينا كرمضان ولو كان حيضا عشرة من كل شهر ويشترك بين نصف الشهر ويوم
احتمل ابتداء حيضا من سابع وثمانية التساوس عشرة من الخامس عشر ونهاية الرابع والعشرين
فيحصل لها اثنا عشر يوما بغير حق من اول من كثره وثمانين حيضتين وثمانين من الخامس عشر الى
آخر يوم الرابع والعشرين ما قبله من الحيض فبطلت في اخره وتبطل بقية ذلك الحيض حتى ياتي منه
الى اول الشهر وتبطل الصلوة بعد يوم من ان سجدة ولو كان ستة ونصف وتبطل بين العشرين ويوم
الى الاول يوم ونصف من اول الشهر بغير حق من قبل ما قبله من الحيض الى اخره احدى عشرة من قبل
يوم بعده من قبل فيه ما قبله من الحيض الى اخره احدى والعشرين ثم تبطل الحيض وتبطل وتقوم
وتبطل بعد ذلك يوم كثر الحيض احتياطا ولو كانت كان حتى تسعة ونصف والشرع بين العشرين
يوم ونصف فيما كان غلط لان الكثرة في العشرين لا تجلط يوم وان ذكرت الوقت وصحبت بعد
فان ذكرت اول حيضا اتمته فلكل لا يقيس ثم تبطل بعد ذلك الحيض وتبطل فيه ما بعد ذلك
ما قبله من الحيض احتياطا فان ذكرت كثره جعلته ما قبله من حيضا فلو كانت تبطل الحيض في اخره وعلمت
تقبله من الحيض فيما عداه وان لم يكن ذكره اول حيضا ولا في ذلك الوقت والذي عرفت جازها
في ان لم يذكر من قبل الحيض فحيضا معلوم وان زاد من غير اصل فالحق ما لم يشكوك فيه قبل ما قبله من الحيض
وانه اصل فالحق من الحيض فحيضا معلوم وان زاد من غير اصل فالحق ما لم يشكوك فيه قبل ما قبله من الحيض
كنت احيض في الشهر مرة فلما في الجمل بغير حقين وحيض مشكوك لان الجمل ان يكون حيضا عشرة
وطرأ عشرة وحيضا عشرة فيحصل لها عشرة بغير حقين كذا في بعض الزمان فتبطل في الشهر كله ما
المستحق منه وتبطل الحيض اخره احدى عشرة وبعد ذلك صلوة الى اخر الشهر ما لم تعلم وقت الانقطاع
وتبطل صوم عشرة ايام لا تبطل الحيض ولا تبطل الصلوة لانهما وقعت مشروعا واشك لا يفتح
فيما يحصل الامر بها في ظاهر الحكم قال الشيخ في المبسوط وقد روي في ما دنا من ترك الصلوة
في كل شهر عشرة ايام وفعل في الباقي ما قبله من الحيض وتبطل قاله والاولى اخطا
والاخرى لا يثبت الا لا تبطل الحيض في كل شهر ولا تبطل الصلوة ولا تبطل الصلوة ولا تبطل الصلوة
الحادي عشر على النبي صلى الله عليه وآله قال البيهقي اذا حاضت لا تبطل ولا تبطل ولا تبطل
لما طهرت الى حيض اذا قبلت الحيض فارتضى الصلوة ومن طرق الاصح ما رواه بعض بن

رات خمسة ايام حصة دم الحيض في كل شهر

ثلاثة

الذي

لمن

كثيرا تبطل يوم احدى عشر البيض ويوم التاسع عشر والحادى العشرين والثالث والعشرين كل
عند آخره وتبطل يوم عشرة ايام والبيض الصلوة لانهما اتت الصلوة من الغرض والصلوة من الغرض
الغرض ان كان متعينا كرمضان ولو كان حيضا عشرة من كل شهر ويشترك بين نصف الشهر ويوم
احتمل ابتداء حيضا من سابع وثمانية التساوس عشرة من الخامس عشر ونهاية الرابع والعشرين
فيحصل لها اثنا عشر يوما بغير حق من اول من كثره وثمانين حيضتين وثمانين من الخامس عشر الى
آخر يوم الرابع والعشرين ما قبله من الحيض فبطلت في اخره وتبطل بقية ذلك الحيض حتى ياتي منه
الى اول الشهر وتبطل الصلوة بعد يوم من ان سجدة ولو كان ستة ونصف وتبطل بين العشرين ويوم
الى الاول يوم ونصف من اول الشهر بغير حق من قبل ما قبله من الحيض الى اخره احدى عشرة من قبل
يوم بعده من قبل فيه ما قبله من الحيض الى اخره احدى والعشرين ثم تبطل الحيض وتبطل وتقوم
وتبطل بعد ذلك يوم كثر الحيض احتياطا ولو كانت كان حتى تسعة ونصف والشرع بين العشرين
يوم ونصف فيما كان غلط لان الكثرة في العشرين لا تجلط يوم وان ذكرت الوقت وصحبت بعد
فان ذكرت اول حيضا اتمته فلكل لا يقيس ثم تبطل بعد ذلك الحيض وتبطل فيه ما بعد ذلك
ما قبله من الحيض احتياطا فان ذكرت كثره جعلته ما قبله من حيضا فلو كانت تبطل الحيض في اخره وعلمت
تقبله من الحيض فيما عداه وان لم يكن ذكره اول حيضا ولا في ذلك الوقت والذي عرفت جازها
في ان لم يذكر من قبل الحيض فحيضا معلوم وان زاد من غير اصل فالحق ما لم يشكوك فيه قبل ما قبله من الحيض
وانه اصل فالحق من الحيض فحيضا معلوم وان زاد من غير اصل فالحق ما لم يشكوك فيه قبل ما قبله من الحيض
كنت احيض في الشهر مرة فلما في الجمل بغير حقين وحيض مشكوك لان الجمل ان يكون حيضا عشرة
وطرأ عشرة وحيضا عشرة فيحصل لها عشرة بغير حقين كذا في بعض الزمان فتبطل في الشهر كله ما
المستحق منه وتبطل الحيض اخره احدى عشرة وبعد ذلك صلوة الى اخر الشهر ما لم تعلم وقت الانقطاع
وتبطل صوم عشرة ايام لا تبطل الحيض ولا تبطل الصلوة لانهما وقعت مشروعا واشك لا يفتح
فيما يحصل الامر بها في ظاهر الحكم قال الشيخ في المبسوط وقد روي في ما دنا من ترك الصلوة
في كل شهر عشرة ايام وفعل في الباقي ما قبله من الحيض وتبطل قاله والاولى اخطا
والاخرى لا يثبت الا لا تبطل الحيض في كل شهر ولا تبطل الصلوة ولا تبطل الصلوة ولا تبطل الصلوة
الحادي عشر على النبي صلى الله عليه وآله قال البيهقي اذا حاضت لا تبطل ولا تبطل ولا تبطل
لما طهرت الى حيض اذا قبلت الحيض فارتضى الصلوة ومن طرق الاصح ما رواه بعض بن

ثلاثة

والاخرى عشرة ما عدا ذلك طرأ
في الشهر ثمانية عشر

في اليومين للتحاط بيوم

قالت

قال اذا كان الدم حارداً وقع وسواء فليقع الصلوة وادواه عيص بن القاسم النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا بد من امر اخطئت في شئ من رمضان لعل ان يغيب الشمس فليقطع ولا ان يغيبه سواها فليقطع ولا
 تقع الطهارة من الحيض **مسألة** ولا يصح فيها الطهارة لان الطهارة الواجب من شرط
 الطهارة وسببها في تحييط ذلك موضع ولا يقع لها حدث وظل لا يجمع ولا ان الطهارة من الحيض
 وتكون بانها لا فلا يتحقق مع وجوده كمن يجوز لها ان توفض لشكر الله سبحانه وان يغسل لغيره الحديث كقول الامام محمد بن
مسألة ويجزم عليها دخول المساجد اجابة لا تسأل على حاجتها القعود واللبس فلا بد من اجابة
 ولا روى ان النسبي عليه السلام قال لا محل للمسيح في الحيض ولا جنب ولا روى انه يكفي عن محمد بن يحيى
 عن ابي حمزة قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا كان الرجل في المسجد احرام او مسجد الرسول عليه السلام فاحصا
 جنبه فليغتسل ولا يركب المسجد الا يتيه حتى يخرج منه فليغتسل وكذا الحيض اذا احصاها الحيض فليغتسل كذا
 الحسن بن علي بن سائر المساجد ولا يجلسان فيها وبه الرواية وان كانت مقطوعة فليغتسل فليغتسل
 ولا ان كان من مشاركة للحيض الحديث وتخص بزيادة وجوب الحيض بحدسها غلط فيكون اولى
 بالتمنع والاحتياط للمسجد اجابة لا روى في كلام المتقدمين او تأييدهم ولعلنا نأيدوهما على غير ما من
 المساجد فقد ذكر الشيخ في المبسوط والحمل المفيد في الفتنة وعلم الهدى في المصباح وروى زكاة
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت كيف صارت الحيض فاعلم في المسجد ولا تضع فيه فقال ان كان
 تستطيان تضعه في غير موضع ولا يستطيع ان اخذها فليذهب عنها ويخرج من المسجد الذي ذكرناه
 عليه **مسألة** لو حاضت في احد المسجدين هل يفتقر الى التيمم في خروجها كالحائض في نعم
 على روى الكشي عن محمد بن يحيى التي سلفت لكنها مقطوعة ولا يمنع الاستسقاء بالارواح
 لا وقفاً على موضع الدم لا في الحائض ولا في التيمم طهارة شرعية حتى يغتسل عند تغذرها ما ولا كذا
 فانما لا يسئل لها الى الطهارة وقال ابن الجوزي انما ان اضطر الحائض والحائض الى دخول المساجد
مسألة ولا تضعها في المسجد شيئا ولما ان اخذها فيه قال لا يصح يسئل على ذلك
 روى عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن حيضها في المسجد وان كان المسجد
 في قال نعم ولكن لا تضعها في المسجد شيئا ولا ان اجمع على تحريم دخولها عاجزة بسبيل فيكون دخولها
 ويجزم عليها قدر الزمان في ذلك من غير عذر فانما كانا قد روى انما هو كقول الامام
 كذا روى ابن عمار النسبي عليه السلام قال لا تقرب القرآن جنب ولا حائض فغني عن الزمان السور الاربع
 التي تضمن السجود والواجب وانما سميت بذلك لوجوب السجود والغير الواجب والغير المأذون

عنه كالحائض

وتشبهها بالحيض على ما لا يخفى
 حاله وانما الاجتناب في غيرهما من المساجد

فيها الاراد

التي مر

لنا

لنا اجماع العلماء وروى عن النقل المستفيض عن اهل البيت عليهم السلام منه روى زكاة
 ومحمد بن سنان بن ابي جعفر عليه السلام قلت الحائض والحائض فليقطع ولا ان يغيب الشمس فليقطع ولا
 من الله على كل حال ولا اذا اجبت التيمم في طهر الحيض في الحيض اول لان حدتها غلطاً وانما هو انما هو
 الاربع فشهدوا بالشك لابل وقولوا في فاقروا بما تروونه ورواين عن محمد بن عيسى الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام
مسألة ويجزم على زواجها موضع الدم وموافقاً لاجماع فقهاء الاسلام ولا يفتقر
 جواز الاستمتاع بافوق السرة ودون الركبة واختلفوا في جواز الاستمتاع بما بينهما والذي عليه جمهورنا
 الاجابة ويجزم على من ذهب الى شيخان وقال علم الهدى في شرح الراسد انما لا يجوز الاستمتاع بها
 فوق الحيز وهو قول ابي حنيفة والشافعي لسنا نعرفه فيقال فاعترضوا النساء في الحيض لا يدخل الحيض
 هو الحيض لقولنا في سائر من الحيض قل مرادى ونولت في ذلك في شئ من الحيض كمن
 لا تقرب لاشارة في شئ من الحيض محضاً بل كالمسيح في الحيض كمن يمسح في شئ من الحيض
 على قلنا ما اولاً فلا يقيس باللفظ وانما يظن انما لا يفتقر الى التيمم في الحيض لزم احتياطاً في التيمم
 وموافقاً لاجماع ولا يفتقر من شرطه على الحيض لا يفتقر الى التيمم في الحيض لزم احتياطاً في التيمم
 الاضمار وهو الزمان ولو زلنا على الموضع لم يفتقر الى الاضمار ولما ذكرنا سبب نزول هذا الاثر
 كون اليهود يعتبرون النساء في زمان الحيض في حال الحيض عليه السلام عن ذلك فقلت في
 الاية فقال النسبي على ابيه عليه السلام اكل من الاكل في راحة السجود وبغير ذلك من طهر الاحياء
 ما روى عبد الملك بن عمرو قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صاحب المرأة الحائض فقال
 كل شئ عند النبي يفتقر عن ميثام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة دون الحيض
 ذلك الموضع واجتبه الحكم وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت النسبي عليه السلام عما يحرم
 على الرجل من امرأة الحائض فقال ما تحت الازار وروى ابن عمر عن ابي جعفر عليه السلام عما يحرم
 فقال ما تحت الازار وروى ابن عمر قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله عما يحرم على الرجل من امرأة
 ما فوق الازار واستجبه علم الهدى مضافاً الى ذلك ما روى عنه عبد الله بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام
 من الحائض ما يحل لزواجها قال انما روى في الركبتين ويخرج من تحتها ما فوق الازار والجواب
 اما المروي عن علي عليه السلام فاجاز ان يكون في موضع الرجل ما تحت الازار وانما سأل عن التيمم
 لما روى عن الحسن بن علي عليه السلام قال لا تقرب القرآن جنب ولا حائض فغني عن الزمان السور الاربع
 قال كانت كان اذا روى عن الحائض سألنا في علي فخرجنا ثوباً ونحوه لا على التخليل ولا يلزم منه

لا يجوز

والحيض من الحيض كالمسيح في الحيض كمن يمسح في شئ من الحيض

منه سبب

الافراد

اجاز منه

كساية من م

مسوقی اعظم

مذہب

بقدر صلاتها هذا اللفظ الشيخ رحمه الله قال المغيث على حسن مصلها ما واطلق اللفظ فيه
بغيره الا صواب وهو المعتمد كما روي في الشرح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول في حق
ان توفوا عنه وقت كل صلوة ثم يستقبل القبلة لذكر الله سبحانه وتعالى كما كانت تعملون لان احوالنا
التي هي عليه لمصلحة بسبب اعتبارها بالركب فيشكك عند الوجوب فليشك فيمكن بقدر
الايمان لا يجوز عليه السلام الاخر عادة **د** وكبره لما احتضاب به اندميت
للقفل المستفيض عن اهل البيت عليه السلام من ذلك روي عن ابي الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين
عن عامر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول لا تحضروا الحائض ولا تجنب مثله
روي عن ابي بصير والروايات في ذلك وان صنف عنه فان عمل الاصحى مطابق لما
وجله على ما علمنا على الاحتساب وحدها عادية والعلل لا يات بها ما روي الحسين بن سعيد عن
الفرج بن سويد ومحمد بن ابي حمزة قلت لابي ابراهيم عليه السلام تحضرون المرأة في حائض قال نعم
فالتوفيق شيرل هذه على الجواز ذلك كما آتته **د** وكبره لما قرأ ما عدا
الفرج وحمل المصنف بسبب ما ذكرنا من عده الغرض انه قد مضى مما لا يخفى في قوله تعالى
الجمهورية لا تقربوا النساء في اقارب ما يتدبرن القرآن والامر مطلق فلا تحقيد بالطهارة واداري
زرارة ومحمد بن اسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال في الحائض والجنب يقران شيئا قال نعم
شيئا انما السجدة وذكر ان الله تعالى على كل حال واما حمل المصنف فان كان بلا فنه فاجاب الاصح
على انهما وما يشيئ الماشق فقد اقرى علم العدي حكمهما في ذلك كما يجنب وقال في الجنب
بجوهر من الكتاب وقال الباقرين بالكرامة وحرمة شافعي ذلك كقولنا ان حملنا
الحمل في موضع الاجتماع ولا في النسب عليه السلام كتب الى قيس ربة في كتابه وخمسة انكاره فلفظ
من خمسة الحائض ويدل على انهما روي عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال المصنف لا يمشي
على غير طهر ولا جنب ولا يمس خطه ولا يلمسه ان الله تعالى يقول لا يمسها الا طاهر وانما
منها على الكراهية نظر الى عمل الاصحى **د** لا بأس بالاستحسان فيهما فارق في الحرف واما حكمة
وكبره الاستحسان بينهما بين الشرة والكرامة فلفظ القدم فانه محرم وحرمة بسبب الشبهة
وانها روي قال شافعي وابو جعفر حرما الاستحسان فيهما بين الشرة والكرامة قال علم العدي في انكاره
بحكم الاستحسان فيهما باعتداله من ذلك قوله الذي لم يفرجهما فظن ان على احوالهم
او ما لم يكن لهما فانه غير طهرين ومنه ما روي في رفع اللوم لا يستحق كيف كان ترك العمل به في

قوله تعالى

المصنف

منه

في

موضع

موضع الحيز الاجتماع فيبقى ما عداه على الجواز ما روي عن النبي عليه السلام ان قال احتجب منها
شعرا ما دم وقد روي عن بعض بني عبد الله بن علي السلام ان كان اذا راى من الحائض شيئا الذي على
قربا واما جهم فله سلف في الجواب عنها واذا سقطت الحرام ثبتت الكراهية بافتقار اليها ثبت
د واذا انقطع وجب على وطو ما كان في قوله قبل الغسل وجوبه بسبب الشبهة
وقال ابو جعفر بن بابويه في كتابه لا يجوز زجها مقابلة في حيزها لقوله تعالى ولا تقربوا من حتى يطهر
يعني ذلك الغسل من الحيز وقال ابو جعفر ان انقطع العشرة حل الوطء وان انقطع قبل العشرة لم
يجز الا بغير ما ياتي في الحيز من غسل او تيمم والحق ان شاعى التحريم ما لم يتصل بان تقضي الدليل ان
التمسك بما ان مقتضى الدليل العمل بغير ما اوردنا من قوله تعالى والذي لم يفرجهما فظن ان على احوالهم
او ما لم يكن لهما فانه غير طهرين واما ما ياتي في قوله تعالى ولا تقربوا من حتى يطهرين
التي في الحيز والمطهرين في رفع زوايا الشبهة العمل وقوله ولا تقربوا من حتى يطهرين على قدر
مدلوله على ان الغاية انقطاع الدم يقال طهرت المرأة اذا انقطع حيزها ولو قبل وقدره في الغتوف
في يطهرن فليس يجب ان يحمل على الاستحسان في حيزها بين القرائين ووفقها للفتا في طهارة
ويلزم من قوله فاد تطهرن اشتراط الطهر وهو الغسل فيكون اباخر الوطء حراما بشرطين
انقطاع الدم والغسل لا يمنع ان يكون المراد بالطهر الغسل لا بالمانع ان يكون المراد يطهرن كما طهرن
يقال بطلت الحمل فيقطع وكسرت الكوز فبكره ولو قيل المراد به ان يتصل بفعل على احوالها
مختلف الحمل والكوز طهرت فليس يتصل بغير ذلك منه وكون المراد طهارة كما يقع في سائر
سماوات الحيز ولو قيل المراد فعل الطهارة لعل لا فارق الا انه هو قوله ان تطهرن القرائين وتطهرن
تطهرن كونهما مستان فلفظ الاول لا يدل على ان يكون المراد بالطهرين المقتضين عن الزوايا
فان الطهارة هي التزكية فليس على التزكية من الذنوب بل من الغسل لان ذلك ليس به تزيين
طريق الاصحى ما روي عن ابي الحسن عليه السلام قال سألني عن الحائض في الطهر
ايضاح عليها ووجهها ان تغسل تعالى لا بأس وبغير الغسل احب الي واما الحديث في الطهارة
عما روي من سبب عن ابي عبد الله عليه السلام طهرت المرأة فحرمت عليها الصلوة فتوضا من غير
ان تغسل زوجهما ان ياتها قبل ان تغسل قال لا حتى تغسل فيكون على الكراهية فيزيح بين الروايتين
د وروى عليه السلام ما روي في غسل وجهها استحبابا ثم وضعا من الاصحى
من اورد ذلك بلفظ الوجوب والوجوب الاستحباب وبدر روايات منها روي عن علي بن يقطين

قوله تعالى

فانقطع

المحرفة

في

تعددت ورواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المراءاة فيقطع عنها دم الجحش في الغزاة بها
 ان احاطت بشئ فليامره بغيره فيسبها ان شاء الله تعالى فيها انكره اجتهاد
 اذا حاضرت بعد دخول الوقت لم تقبل من الامكان فحقت وكذا لو ادركت من احوال الوقت
 قدر الوقت والصلوة وجبت او لا حال قضاء ضابط بها انما ادركت من اول وقت الظهر
 ركعات فيجب الظهر واجلت وجب قضاءه ولو ادركت دون اربع ركعات لم يلزمها الظهر
 او ادركت من اخرها وما تعلق فيه ثمان ركعات وجبت الصلوات ولو ادركت قدام ركعات
 وجب العمد لم يجب الظهر ويستحب الصلوات ولو طهرت قبل الغروب كذا يستحب المغرب
 والغضب ولو طهرت قبل المغرب وقال في اختلاف اذا ادركت من آخر الوقت خمس ركعات
 الصلوات وكذا اجبت في المغرب والعشا ولو ادركت قبل طلوع الشمس ركعة في الصباح قال
 في الميسر يستحب لها قضاء الظهر والعمر او طهرت قبل الغروب بقدر ما يفي خمس ركعات
 ولو حلت ركعة لزمها العمد وقال في المهدى اذا رأت الطلوع وقت العمد فليس عليها صلاة
 الظهر الا في وقت رأت الطلوع في وقت صلاة فزكت حتى دخلت اخرى كان عليها قضاء
 الصلوة الماضية للصلوات ان يكون دخول الثانية مضي وقت الاولى ولم يكن من تفرط فيها بل مشأ
 بالثابت وجب الفسخ على وجه لا بد منه فلا قضاء عليها للصلوة الماضية بل على الصلوة الحاضرة فقامت وضابط
 ما نقول انما لا يجب القضاء الا اذا اكملت من الفسخ واجلت وقال في المهدى في واحد ذلك
 اذا طهرت قبل الغروب لزمها الفريقتان ولو طهرت قبل الفجر لزمها المغرب والعشا واما الاثر من
 المنذر بسببها فاما عبد الرحمن بن عوف وعبد الملك بن عباس انها قالوا في المانيق تطهرت في الفجر
 فصل المغرب والعشا اذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جمعاً وعن احمد ان القدر الذي
 يتعلق بالمغرب او ما كبره الا هو ام وعشا في قدر ركعة لا تعدل الذي روى عن عبد الرحمن بن
 عيسى ان التكليف بالفضل مستدعي وقتاً يقع لرفع تصور وجب السقوط والازمان التكليف
 يطابق مع سقوط الوجوب اذا سقط قضاءه بوجوب طريق الاصحى باروا على ان ابراهيم بن
 عمر بن محبوب عن علي بن محمد بن ابي عبيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رأت المراءاة
 الطلوع في وقت الصلوة ثم افرغت الخيل حتى يدخل وقت صلاة اخرى كان عليها قضاء الصلوة
 التي فطرت فيها واذا طهرت في وقت صلاة فافترقت الصلوة حتى يدخل وقت صلاة اخرى لم
 وكان عليها قضاء تلك الصلوة التي فطرت فيها وعن عبيد بن زبارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا

الظلمة

يجب

وقال

اكثر

المراءاة

امراءات الطلوع في قاعة من انفسل وقت الصلوة فطرت فيها حتى يدخل وقت صلاة اخرى
 كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فطرت فيها فان رأت الطلوع في وقت صلاة فقامت في ركعة
 في وقت الصلوة ودخل وقت صلاة اخرى فليس عليها قضاء وتعلق الصلوة التي دخل وقتها وروى
 مسعود بن علي قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن المانيق تطهرت عند العصر على الاولى قال لا تأكل
 الصلوة التي فطرت عند ما روى عن محمد بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طهرت قبل
 العصر صلت الظهر والعمر وان طهرت في اخر وقت العصر صلت العصر وعلى المكي عن ابي عبد الله
 في المراءاة تعوم في وقت طلائعها حتى تغرب الصلوة ويخرج الوقت المفني للصلوة التي فيها
 قال ان كانت ترأت قسماً وان كانت في غسلاً فلا يقضي وعن ابي قال كانت
 المراءاة ان طهرت من حيفها ففقت حتى يقول الغائب قد كانت الشمس تصغر بقدرها انك
 لو رأت انما يصلي العصر تلك الساعة فقلت قد فطرت وكان يامر ان تصلي العصر وذكره
 الجهمي من حقه عبد الرحمن بن عيسى ولا يجزئ فيه جواز ان يكون قالوا اجتمعت على انما عمل ذلك
 على الاستحباب قد روى في اخبار اهل البيت ما لا يردى على ابن ابي عمير في هذا بسنا
 عن ابي الصباح الكشي في عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طهرت المراءاة قبل طلوع الشمس
 المغرب والعشا وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعمر وفي رواية اخرى
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك وشكك عن عيون حذيفة
 قال في الشيخ في التهذيب الذي حمل عليه المراءاة اذا طهرت بعد زوال الشمس قبل ان
 منه انما قد اقام فان يجب عليها قضاء الظهر والعصر وسحب لها قضاء الظهر والحال ان طهرت الى
 منيت الشمس وقبول الشرح زحمة الله في الاقدام على رواية الفضل بن موسى وهو انك
 في القول بذلك على ان وقت المحار عنه الى المراءاة ثم يخرج وقت الظهر لا غير
 وقد خفف من هذا الاثر لوجوب على المانيق قضاء صلاة الا اذا طهرت في وقتها ونوطت في الاثر
 بها ثم الذي تجب من هذا لا بد ويشب ان المراءاة اذا ادركت من وقت الصلوة في النسل الشرية
 في الصلوة فافترقت حتى يصل وقت عصرها القضاء وقتل بذلك كان مطالعاً لمدها ثم لا
 لا تقضي من الصلوات اذا رأت المراءاة انما تكنت من داخر في حال طهرتها واجلته
 وتستعمل المانيق كقضاء الجنب لما وجب عليها فليعلم بها المسلمون وقد سلف ما نورد
 عليه ايضا قوله تعالى ولا تغربن حتى ينزلن على من قرأ القرآن في القنيفة والكر من مثل الجنب

وان طهرت بعد ان مضى وقتها فقامت عليها قضاء الظهر

انجمن ازمایش و

[illegible]

وأكره قبله وإذا علمت أنه الصلوة حل لأدبها
وطهرها النظام إن أحيى صبح

عَنْ

جب

ويعلم

تنفس ۲۰

لا ينطق العنق اليب
مع الدفن ٣٣
قال

الہ پڑاؤ کنیف روم
الہ پڑاؤ کنیف روم

مکمل ہیں

انوار فیضیہ

اجماع العلماء ولا تالكاف طال الغير فيكون حراما والكفر هو اجماع الاصحاب
 الميت ربلا او امرأة كره من عدم ذلك ولم يكرهه ثلث اعراض الصبي والناهي عن
 التكفير به ولا تالكاف طال لم يورثان فيه فزيرة مارواه حسين بن راشد قال سألته
 عن شيكس لم يلصق على علق العصب البعالي من قزقطن وعل يصلي ان يكون فيها الموتى قال
 اذا كان القطن اكثر من القزقطن بلس ووجه الدلالة انه سطر طي رفع الياس ان يكون القطن
 اكثر من القزقطن من ان يكون العرق فاما الرواية وان كان السؤل فيها بجولان على الاصحاب فيصنعونها
 والتعبير عن مبرور ليس في ذلك لا يصح والتعبير وجوبه ليس **مسألة**
 اصحابها في مبرور ما لم يمت واجبة حراعتا في كل رجل وقال في الخلاف المحقق في مبرور
 قولي الشيخ واستدل على ذلك اجماع الفروقة اقل بخط الميت وهم ذكره الحنفية الا اعلام في
 منه ورواين مقابل واكمل منه عشرة درهما قلت وروى سهل بن زياد عن ابن ابي عمير عن علي بن عبد الله
 عليه السلام قال اتى عيسى بن ابي ذر ليلت مشعل وروى حسين بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال الفضل انك تروني اربعة شاقيل وفي رواية ابن ابي عمير في الحنفية عشرة درهما قلت اكثر
 في الروايات كلها ضعف لان سهل ضعيف والحسين بن محمد والحق وروايت ابن ابي عمير مقطوعة
 فاذا ان الواجب الاقفا على يحصل الاعتقال ويكره على الغنيلة **مسألة** وبه يروى
 الكفاف وسواها ولا تلحقها بما سطر بعد التكفير وجب ان لا تقبل التكفير في اول غسل المرأة
 والعصية فكيفها كسل الرجل وكفنه فيما استوفى في القدر الواجب وان وقع الاختلاف في شيء
 من المنه واصل ما ينبغي ان لا اداء لها في كل ما سلف مطلقا فكما قلنا في الرجل باطلا ما
 المرأة والطفل **مسألة** سجد ان زاد الرجل جرة مائة غير مطرة بالزبيب
 وهو عويذ من الجيرة والحق الحسين بن ابي عمير في الجيرة وهو جاب الوادي وروا
 من عبيد بن عيسى واكثر من عدم ثلث مارواه ابو جرم الانصاري قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
 كفن رسول الله صلى الله عليه وآله ثوبا **مسألة** حرقه فاحرقه وشيئين ابيضين وقال ابن الحسين
 على عليه السلام كفن ساجن زبدى مروا حرقه وان علق عليه السلام فحقن في رءوسه
 لا تعال ولا تلعن ان رسول الله صلى الله عليه وآله كفن في برد فقلت عدلي بالبر وكرهه فكفنه في رءوسه
 الاشياء او من الشئ ولعل الرواية التي رويها الذي كفن في رءوسه كذا الفتوى بذلك **مسألة** لا يكره
 وفوقه يشد فخره قال الشيخ كون طوله ثلثة اذرع ونصف في عرض شبر الى خبير ونصف

في كل

في كل

منه يبيح الحماصة فخره بها فاشد به بعد ان يحشو القبر طينا وعلى المذكرة ثم يخرج طرفها من تحت
 القبر الى جانب اليمين ويغرف في الموضع الذي يشد فيه واستحب احد ذلك المرأة دون الرجل
 لئلا ان الوجع في استعمال ذلك المرأة موجود في الرجل وفيه ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 عبيد بن الحسن ذلك منه اجماعا من ابي عبد الله عليه السلام قال كفن الميت في ثوبه
 قميص لا يزر عليه وازاد روى في قميص بها وسطه وفي رواية يونس بن عيسى قميص فخره من جوارب الى
 ركبتين لها شدة وفي رواية عاصم بن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا طوى ثوبا فخره في القبر
 وفي رواية يونس بن عيسى في ثوبه نصف في رءوسه نصف في ثوبه نصف في رءوسه نصف في ثوبه نصف في رءوسه
مسألة وعنه في ثوبه نصف في رءوسه نصف في ثوبه نصف في رءوسه نصف في ثوبه نصف في رءوسه
 استحبها ثلث ان المرأة كفن في ثوب واحد لا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر
 في الخلاوة يستحب ما يجلب في رءوسه ثوبا اخر تاروا ثمن النوا من ابي عبد الله عليه السلام قال كمال اذا
 عسلت ميتا فارتق فارتق ولا تلبس مسامحة كافورا واذا اتممت فلا تلبس كافورا الى وقال
 هذا المعنى من وسطها وثمنها على رءوسه ثوب واحد لا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر
 الى جعفر عليه السلام معناه باروا ان لا تلبس في جوارب وعنه في ثوبه نصف في رءوسه نصف في ثوبه نصف في رءوسه
 فخره الاصحاب روى انه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال كفن الميت في ثوب واحد
مسألة واستحب ان يكون كفن طينا ابيض ووجهه حب العسل وكره ان يكون ثوبا
 لان الشئ هو كفن في القطن المبيض وكذا استحب العسل في القطن المبيض ووجهه حب العسل وكره ان يكون ثوبا
 ابيض وكفنه في ثوب واحد لا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر
 قال الكنان كان بسني ابي كنعون بر القطن لا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر
 ابي عبد الله عليه السلام قال كفن الميت في ثوب واحد لا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر
مسألة ويستحب غسل الميت في كل ما كان **مسألة** ويستحب غسل الميت في كل ما كان
 اما التكفين او تغطيته وهو الصلوة ذكره الشيخ وان اقتصر على غسل يديه الى ذراعيه جاز لا فلا
 والوضوء على كل ميتا واجب او استحباب كيف كان **مسألة** الا حرقه على القبر فيكون التكفين افضل
 واما غسل اليدين ان لم يبق الوضوء فلا يستظهر في القبر وفيه ما روى ابي حسين بن محمد بن
 يعقوب بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل الميت في ثوب واحد لا يزر عليها ثوبا اخر ولا يزر عليها ثوبا اخر
 ثم اني اكتبه غسل **مسألة** ويستحب ان يطيب كفن بالبركة وفي الطيب الحرق
 وقال بعض الاصحاب من ثوبه ثوبان وحوطاف الحرق بين العلم على استحب

وعنه

شبهها

قال ابن ابي عمير في القبر
 واما جعفر عليه السلام
 في القبر في ثوب واحد
 لا يزر عليها ثوبا اخر
 ولا يزر عليها ثوبا اخر
 ولا يزر عليها ثوبا اخر
 ولا يزر عليها ثوبا اخر

البعض

في القبر

ما كان

العلم

الى قول انه مسبب اليه العلم المستند اليه **ب** يكره ان يخطئ
 الذي ياتي به الكفر بالحق وذكر الشيخ رحمه الله في الاصحى يستحب ان يكون له ما يستحق به العلم
 اذا لا احتمال ووقفا على الاول وهو موضع الوفاق بكرة ان يجل لما جاز ان لا يكون الا كما في الحكم
 في الفتوى الاصحى ب دورى محمد بن عيسى عن محمد بن عثمان عن اخيه عن علي بن عبد الله عليه السلام
 قلت الرجل يكون زليفاً كمن فيه نقال قطع ازاره قلت وكذا قال لا انما ذلك اذا قطع له ويعد
 لم يجعل له تخافا اذا كان ثوباً ليمشوا فلا يقطع منها اذا ازاره ومحمد بن عيسى ضعيف وكذا محمد بن سنان
 عن ابن الرواس عن محمد بن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
 بكرة ان يكتفى في السواد وعليه اجماع العلماء ولا يفتى بغيره كذا في حديثه واما محمد بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكتفى في الميت في السواد كمن ينسج من مخاريطه او افعى وعلمنا ان
 الاقرب الى الاصحى **ب** لا يكتفى في الميت ولا يفتى بغيره كذا في حديثه واما محمد بن سنان
 في الفتوى ومحمد بن عيسى عن محمد بن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
 بكتف من يجره له وقفاً على كذا يكره ذلك اجماع علمنا وقال الشافعي وابو حنيفة يستحب ان
 ان فعل لم يبره الشرع فيكون فعله تظلمة مبررة ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام من ان يفتى
 رواه ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يفتى في الميت ولا يفتى في
 الاكفان ولا يفتى في الميت الا بالكلية في الميت لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 بن سنان عن علي بن عبد الله عليه السلام لا بأس بغيره كمن الميت لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
ب يكره ان يكتفى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 لان في ذلك ترك من استبشع ولان وظائف الميت متعلقة بوقفاً يفتى على الدوام
ب يكره ان يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 ان ذلك لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 عبد الله عليه السلام قال لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 قال يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 قال لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 بن سنان عن علي بن عبد الله عليه السلام قال لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 فليكره ان يقطع الكفن بغيره كذا في حديثه واما محمد بن سنان
 وقال في التذويب معناه ذلك كذا في حديثه

تبعاً

والمعروف

لا يجوز الكفر والارواح
محمد بن مسلم الى
عبد الله عليه السلام

في النهاية والمبسوط

لقد اوردته

جاء مع غيره

وهو يكره ان يفتى في الميت
على ان يكره ان يفتى في الميت

في التذويب

من السبعين رستم الله وغيره كان علمهم قلت ويستحب من ائمتهم خلاصا للوقوع فيما يكره
ب يكره ان يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 القيد اما وجوب وقفة فليدبر اجماع المسلمين ولان السبب على الله عليه السلام بكونه
 على القبر وقوله الكعبة في المذكرة في المشيخ والمفيد في الرسالة واما ما روي في الحديث
 ومن كذا يكره على العجاء والفتن **ب** اذا مات في مسجده في البحر
 غلبت ومن على غيره ومن لم يفتى في البحر قال احمد بن حنبل بوقفاً للمكتبة ومن دفعه وقال الشافعي
 يجعله من لوحيه كتب ان المقصود من وقفة منتهى وهو يجعل على هذا القدر والقادة بين
 لوحيه وقفاً لبيتك وهو عطف المقصود بالدفن وبغيره ذلك ما روي عن طريق اهل البيت
 عليه السلام ما روي عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام
 كيف يصنع قال يوضع في خابية وبها راسها ويوضع في الخابية التثقيب فغيرها
 فيها خفف لكن العمل بها يفتى في الميت وصبا منه عن بقائه بين طهر في حجره في ابيان من عمل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال يفتى في الميت ويصلي عليه ويقتل ويرى في البحر
 لو ماتت في خابية جالس من سلم ففتى في مقبرة المسلمين يستبرأ القبية كرا ما لولده العال
 في الاكرام وفتى في معنى انها دفن في مقابر المسلمين كرا ما لولده العال والوجه في ان العمل بها يفتى في
 يد احد المسلمين لا يذوق سقط لم يدفن الا في مقابر المسلمين وممن في جوف اقله يسقط حرمته وكما
 الدفن في مقبرة المسلمين لا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 ب ذلك يروى عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام
 او الضراية عقلت من ماتت والولد في بطنها مات والولد دفن معها على الضراية او غيرها
 ويدفن على قفرا الاسلام فكتب يدفن معها ولست ارى في هذا جوازاً او لا فلان ابن ابي عمير
 ضعيف جدا على ذكره الشافعي في كتابه المصنفين في الشجر رحمه الله واما ما يفتى في الميت ولا يفتى في الميت
 يفتى في مقبرة المسلمين بل عام اللفظ يدل على دفن الولد معها حيث تدفن هي ولا اشعار
 الرواية لموضع دفنها والوجه ان الولد لما كان محكوماً لا يحكم المسلمين لم يكره دفن في مقابر اهل البيت
 واذا جاز مع موتها جاز دفن في مقبرة المسلمين وفيها مودعة ونقل عن ابي عبد الله عليه السلام
 بين مقبرة المسلمين والضراية ويستبرأ برأسها كفاها في الاستبراء **ب** متى المشيخ
 ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت ولا يفتى في الميت

الوجه

في الاصحى في خابية يستبرأ بها والوجه

في النهاية والمبسوط في الاصحى في خابية يستبرأ بها والوجه

الاستحيون ٢٠

الشيخ محمد بن عبد الله

و روی غیبات بن ابراهیم الحنفی
بن علی علیه السلام آن اگر ان یکبار از خطا برنگردد

قال:

دوقن الرعي: د

کتابت و تصدیق

الا غير وانت اعلم فاذا وضعت الثوب فقل اللهم صل وهد واهب وحشره وسكن اليه من رحمتك
 رحمة تفيض بها عن رحمتك وسواك فاذا فرغت من جرد فقل الله الله يا الله يا رحمن يا رحيم
 اللهم في رجبتي في اعيى عشرين واخلف على عشرين الغابرين وعندك تختبئ به رب العالمين
مسألة كان من زلزل ارض الى قبره اذ ان يكون امرأة انا في الرجل طلاق ذلك
 يقتضي الخلع والرجعة فلو اذنت له وانما في المرأة فيسحب الزم لا نها حورة روى سكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ان ابي عبد الله عليه السلام مضى الى قبره فوجد في القبر امرأة غلامه فقل
 الامن كان برأيا في جودتها ورجل القبرين ثلثا الولى شقها او وترأ روى ذلك رابعة عن ابي عبد الله عليه
 السلام ولا بالقدر المسامحة على افعال قرة فينتقد رقد راحة **مسألة** ويجعل الميت عند رجل
 القبر كان من رجلاه وقدره على القبر ان كان امرأة وقيل من رجلين وصبر عليه منها ثم يزل في القبر انما القبر
 وتؤخذ المرأة عرضا هذا من صاحب الشيوخ وابن ابي عمير في كثر يروي عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال بني ان موضع الميت ودون القبر فيكون قواره وروى محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وضعت
 بالجسد الى القبر فلا تضعه على من القبر فيكون عينا جسد فيصير في جسد الصخرة
 بالارض وليكن اولى الناس برحمة ابي راسه وليقرأ فاتحة الكتاب بالمحفوظين وقيل حواء اذ اوتيت
 اكرمك في القبر فيكون في نهي الى صاحبه وهذه الكيفية مستندة في الحديث وعلمنا لا حاد في الحديث
 فيمن ضعه من القبر بما كان المولود على ابي راسه وقوله انا على هذا القبر فيمن لا يقرأ
 على القبر في الرواية **مسألة** فيسبيل سلام من عند رجل القبر ويحمله في القبر فكله من قبل ر
 ورجله روى في القبر اذا اتيت بالميت القبر فسد من قبل رجليه واذا وضعت القبر فاقرأ اية الكرسي
 وقيل ثم ذكر انه عاوى عن النبي عليه السلام ان لكل ميت بابا وان باب القبرين اربعين وروى
 عن جعفر عن ابيه قال يرفع رجل القبر فيخرج منه اذان من قبل الرجلين وعن عبد الحميد بن سرور في القبر
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا دخل الميت القبر كان جلايسل سلاما والمرأة ترفع راسه
 وتقال ابو حنيفة ترفع راسه في القبر على القبر ثم يرفع القبر من راسه في القبر فيمن في المرأة
 ما رواه احمد بن عبد الله بن زهير الانصاري ان ابا حنيفة اوصى ان يلبس عند موته فضلى عليه ثم يرفع القبر
 فاذا رفع من رجل القبر وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قبل راسه **مسألة**
 واذا اطرأ في القبر فقل الله الولى ومن ترك البدر الطيفين البشاش روى ابو بصير قال اذا
 يترجى في القبر فقل الله الولى ومن ترك البدر الطيفين البشاش روى ابو بصير قال اذا
 وضعت في القبر

الميت

في القبر ما لم يصب

نقدم

فقل

في القبر

على يدك

وعلى اهلك وفي رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله
 يفرح بها ولا يفرح بها في رواية محمد بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله
 على عنده والاييسر وحكمه في شجرة ثم قال فقلت يا فلان بن فلان اذا سئلت فقل اني كنت
 بنى والاسلام حتى والقرآن كذا في رواية ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله
 ثم بشرني بالجنة وان سواه بالطين كان ثوابا وكونه منقضا لثوابي محمد بن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 والقبين فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 روى عن سواك في القبر فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 على ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 اكثر من جعفر بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 ما رواه محمد بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 تقدم ابو يعلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 بهذا وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 بقدر من ربه وعسى يكون في قال اذا خورت الراس الميت فقل اللهم انا قد تصدقنا ببيتك هذا
 وقل الله عليه ربه وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 هذا القول عطاء الله بكل ذنوبه **مسألة** ويجعل الله كفة رجل من ربه عليه
 اتفاق الا على سب روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 الى عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 البخاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 فما لعلنا على الاصحى وان ذلك الف والكل على وجهه وروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 واشتد في القبر في موضع جعلها والاسن تحت خده وقيل في كفة وقيل لثقا وجهه **مسألة**
 ثم يرفع القبر ولا يطرح فيه من غير تراب ولا يفتى الا على الاصحى روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت على قبري فقلت يا الله اني كنت على قبري فقلت يا الله
 رسول الله صلى الله عليه وآله ان يراى في القبر على قبره وعن عبد الله بن عامر قال لا تجلس في القبر من الراس
 اكثر مما خرج منه من طرف الاصحى ما رواه اسكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله

فان ذلك

ابو بصير

ما رواه احمد

ملک

محمدرضا خان

عبدالله قال سالت

فان لم ينزل مرته
هل يغسل الثوب في
المرارة

چند روز

2017

[illegible]

11

۱۰ باب ۲۰

[illegible]

بسم الله
والرحمن الرحيم

ما فیہ وظرف و قیاس

۱۴۴

عبدالله بن محمد

فی ہفتہ وار

فيها

لینڈنگ

والله اعلم

تذکرہ

45/1

۲۰۰۰

کامروز

التبويء

194

الحق سبحانه وتعالى

عبداللہ

مکتوبہ

10

الحلیف

الحیاتیاتی علموں کی تاریخ اور نشہ و نمو کی مختصر خاصیتیں شہداء الاسلام

الماء الحار
الذي

دولہ پڑاں

فول

الحضر

كالممكن

لا يمكن منه في شكل لان فيه منه العادة ولا يجب عمل المنة ومثل هذا الكفاية المرتبة في الجوارح
 حاد ولا لا في الجوارح كما في الجوارح ويستوي ركب الجوارح في جوارح التيمم عدم الوصول
 ولو غشي العطش جوارح في الماء سخر من قدر الضرورة وجودة سبب اهل العلم قد لا ان القدر
 على النفس وموتوعين التيمم وروى الحكي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث يكون مع الماء العليل فان
 تحت من غاف العطش النفس لا يتيمم قال في التيمم وكذلك اذا اراد التيمم في آو يستوي في
 ذلك في الحق والمقابل لوجود الحق ولو غشي العطش سخر فغشاوه وادركه استيقظ الماء فيملا ان حركه اخبر
 المسك حركه في وقت المسك كدس وقت الصلوة والحرف على ذلك وان خوف على الماء في جوارح التيمم
 لو وجد عطشا يخاف منه بدل الماء فيملا ان حفظ الايبان ارجح في نظر الشرع على الصلوة بدل الماء فيملا
 كحفظ الايبان من الوقت ان ضاق وقتا خصوصا والظهار لها بدل النفس لاستدراك لغتها التي
 لو كان فان طارح جرح في العطش استهت في شره الطاهر فيملا ان في ذلك على شرب الماء فيستحب في
 وجوبه ويجوز عدمه ويستوي الحكم في الوقت بذلك وقد لا في ذلك لا يقال بعد دخول وقت الصلوة فيملا
 استعمال المستحق للظهار لا في الفتح الاستحقاق في انفسه لو استخفى عن شره وليس متيقنا فيملا
 لتحقيق الجرح في شره مع وجود الطاهر فيملا ان في ذلك لو كان على حده وكما في الجوارح
 او لوضوئه لهما به وجوبه لاسيما لوضوئه لا في فاعلان بين مال العلم لان للظهار به لاسيما لوضوئه
 اذا اراد التيمم وكذا لو كان على حده فيملا ان في ذلك في الجوارح اذا اراد التيمم فيملا ان في ذلك
 لو كانت النفس في فورة عند حديث غسل ثوبه الماء وتمر على عن احدهم حبلا فيظهر المدا لرفع
 الحديث انه في الصلوة من هذا الحديث عن الثوب وحده فيملا ان اذا اراد التيمم مع القدرة
 واجب ولا بد للماء ان ازالها فتعين لهما ولو كان متطهر وعلى حده فيملا ان في ذلك
 من استعماله على حاله وعن احمد وكما في حديثه وما ذهب اليه احمد خلاف الاجماع لان التيمم
 بر في الحديث اما في فاعلان في الجوارح فيملا ان في ذلك في الجوارح اذا اراد التيمم فيملا ان في ذلك
 اسي يتقرب عليه الصلوة الطيب لوضوئه لاسيما لوضوئه جعلت في الارض سجدا وطورا ولا انها طهارة
 في البدن للصلوة فجاء التيمم لهما عند عدم الماء خوف الضرر كحديثه واجبا لاسيما ان
 الظواهر المذكورة منها ولوضوئه لاسيما لان الطهور ليس من الغطاء العود بل هو مطلق يصدق في الجوارح
 ومع الاستقبال لا تعين لارادة فعل فعل الطهور لاسيما كحديثه وكذا في التيمم سجدا وطورا
 والمطلق لا يل على عوارده ولا ان المولى في جوارح التيمم على الآلية وهي وان كان استعماله في رفع اليد

البر

دقيق

والتحريم

ولا يزيل الثوب

مفسر

في الحديث فيقصر عليه واما فيس على طهارة الحديث فينا طهارة الحديث متعلق بالبدن
 مقصد منها فلا يلزم مع ذوال الحكم في التيمم والكل العينة لهما في الفرق **الفصل**
في الجوارح لا يجوز في التيمم الا في الجوارح التي هي التيمم في طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 ولكن انواع المعادن وغيره في علم المدي في سحر ارسالة والي الفتح وطهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 وقال الشيخ لا يلزم في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 معناه قال في قوله في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 ويجوز ان في جوارحها كحل في التيمم طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 لقوله في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 من الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 من الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 اما في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 فيتممها صعيدا طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 ويل عليه قوله في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 وانه على صعيدا طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 وطورا وقوله في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 في التيمم قال في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 ان رتب الماء جوارح في التيمم طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 تيمم الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 وفيما لا يشترك في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 فانما يشترك في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 لاسيما في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 جنة لا يشترط في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض
 قلنا انما يشترط في الجوارح طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض طهارة الارض

واقهر

في السوء

حفاة

تیسری

[illegible]

فَعَصِيهَا ر

الوقت ۲۲

شهر طبرستان

و موقوفہ لا

فأما

تسمو

ان رسول الله

[illegible]

الكتب المسموعة

32

والی عبدالمعز

ما فیہ وقتہم

اچھا: ۲۰

علاء الدین

۲۰
ایم
شهر

۱۰۴
شهرستان

والله اعلم بالصواب

علوم الشريعة

وذكر ان لا يسميها التوبة ٢٢

قبل

[illegible]

القضية

انہما ہنر

تجسس

سقط باله

المكاتب

مجله

[illegible]

5/16/25



یہودی

المسألة

[illegible]

وہی شرط ہے

وینیم منها و فی قوله عند ترددم قال فی المبسوط

على العبد وان شئت بسم الله وسبحه وتعالى في كل وقت من اوقات الصلاة والوقت الذي فيه
 الكون في كل سنة وثمان اول الشهر والاول والعشرة والاول والآخر من كل شهر من كل سنة
 الجسد وقال الشيخان الاول من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 واول الوقت فصل ليس الجسد في كل وقت من كل سنة من كل شهر من كل سنة
 احب الوقت الى من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 العشرة في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 وليس له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 واول الوقت فصل ليس الجسد في كل وقت من كل سنة من كل شهر من كل سنة
 احب الوقت الى من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 العشرة في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 وليس له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 واول الوقت فصل ليس الجسد في كل وقت من كل سنة من كل شهر من كل سنة
 احب الوقت الى من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 العشرة في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 وليس له في كل سنة من كل شهر من كل سنة

الحجرات

الانبياء

يدات بالقرعة تركت الفلاحة والعترة في كل وقت من اوقات الصلاة والوقت الذي فيه
 الكون في كل سنة وثمان اول الشهر والاول والعشرة والاول والآخر من كل شهر من كل سنة
 الجسد وقال الشيخان الاول من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 واول الوقت فصل ليس الجسد في كل وقت من كل سنة من كل شهر من كل سنة
 احب الوقت الى من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 العشرة في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 وليس له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 واول الوقت فصل ليس الجسد في كل وقت من كل سنة من كل شهر من كل سنة
 احب الوقت الى من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 العشرة في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 وليس له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 واول الوقت فصل ليس الجسد في كل وقت من كل سنة من كل شهر من كل سنة
 احب الوقت الى من لا يجد له في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 العشرة في كل سنة من كل شهر من كل سنة
 وليس له في كل سنة من كل شهر من كل سنة

جوزهم

الانبياء

باروا ابن المنذر وغيره عن عبد الرحمن بن مسروق عن عبد الله بن عباس قال في انما يصح نظر قبل طلوع الفجر
 يتعلل الخوف من العتمة ولو كان وقت العتمة لما وجب لنا ان نغزو يكون شاملا للوقت كما لا يجب لو
 طرقت بعد الفجر وهو دليل على اعتداده وقت الضرورة وانما وقت الاذان ليس المقطوعان وتلحق
 الى انقضاء الليل فيكون المغرب مساوية لهما لانها ملائمة في غير ذلك وقتها كما نظر والعصر ما كانت
 الظلمة تنبئ بالليل لم ينصف فبعد وقت المغرب كذلك عدم الفارق ومن طريقنا لا يصح ان يكون
 من زيادة عن ما في عهد الله عليه السلام او في وقت الشمس فقد دخل وقت الغلوتين الى انقضاء الليل الا ان هذه
 قبل هذه وهو عن ابن جبر الله عليه السلام في قوله تعالى في الصلاة لو لم يكن الشمس الى انقضاء الليل الا ان هذه
 اربع صلوات صلوات اول وقتها من قبل زوال الشمس فوجبها الا ان هذه قبل هذه وانما اول وقتها
 فوجب الشمس الى انقضاء الليل الا ان هذه قبل هذه والجراس ما ذكره من الاشارة الى ان
 على كل وقت الغلوتين وقتها من الزوايا است وبقية ما رواه داود الهروي قال كنت تحت في المسجد
 عليه السلام ما تجلس كنت حتى غابت الشمس وهاهنا وحدها ليس تحتها فخرجت من البيت
 نظرت واخذت غاب الشفق قبل ان يصلي المغرب فسمعت دعاء ما كان مناصا وصلي ولا يحل على الضرورة ان يصلي
 اماره الا اضطرار ولا يستحب غير المغرب من المغرب وفي بعض رواياتنا تفرق في نظر الجرم وقد اثيرا
 الصداق عليه السلام ونسبها الى كذب في الخطاب فهي اذا امتزجت بالجراس ما رواه ابن
 الاحمد في ان يقولوا كنت عليه روايتين في جبراس لا يخرج من الزاوية وقد روي ما يدل على اتمه والمغرب
 مستقرا الشفق من ذلك رواه ابن ابي عمير عن النبي عليه السلام وقت المغرب حين توب الشمس
 من اول وقت العتمة اذا مضى من المغرب قد طلعت المغرب لكن الاضطرار حتى
 يسقط الشفق الخلفي وكذا قبل ذلك الابع الضمير من اختيارهم المسمى وابن جبريد وقال كنت اول
 وقتها سقطوا الشفق وهو قول علم المدي واجماعهم في انما لعلوا ابن عباس ان جبريل انزل الله سبحانه وتعالى
 ان يصلي المغرب حين غاب الشفق وفي رواية اخرى في جبريل انزل الله سبحانه وتعالى ان يصلي
 ما رواه ابن مسعود بن عبد الله بن عبد الله بن جبريل ان النبي عليه السلام قال قل الله
 رواه ابن مسعود بن عبد الله بن عبد الله بن جبريل ان النبي عليه السلام قال قل الله
 قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتها ذكرنا ما رواه ابن جبريد عن ابن جبريد عن ابن جبريد
 عباس ان النبي عليه السلام قال في جبريل انزل الله سبحانه وتعالى ان يصلي المغرب حين غاب الشفق
 في وقت ولا يفرق جبراس ما ذكره في نظر على الاستحباب قلنا ما نأخذ على هذا الشك

افواه

اخرو وقت العتمة للفقهاء الى انكث الليل الا انما الى انقضاء الليل لا بعد من بعد الفجر
 وقال الشيخ في الخلاف الا انما الى انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 طلوع الفجر قال الشافعي رحمه الله تعالى انما بعد من بعد الفجر وهو قول مالك لقول النبي عليه السلام
 ليس المغرب في المغرب انما انكث الليل في المقطوع وهو ان تفرق الصلوة حتى يدخل وقت الاذان ولا يعمل على
 انه لا يكون حاصلا ما خيرا الى انكث الليل وهو انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 تحت ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم في انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ضعف الضعيف وسنم التتبع لامت بهذا الصلوة ان تقول انكث الليل ولا ينظر
 الضعيف سويل على انما انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 قال انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 المهم لان وقت العتمة لا يفرق بين من صلى على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 ما رواه ابو عبد الله بن جبر الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا افاض انكث الليل على انكث الليل
 الى انكث الليل وانت في راحة الى انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 صلواته لكثرة بعد نصف الليل فلا رقت حينها ولا عليه دليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 قوله ما بين الاذان والاعاش وجوابه شيخنا في جبريل انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 يقين من بعد الاذان والاعاش انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 منما روي لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 الى الميراث وسنم ان في عهد الله عليه السلام قال انما انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 قيل انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 من انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 داود والجواب في انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 وهو اليقين المشتهر في الاصحاح انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 جمع قوله ما بين الاذان والاعاش وجوابه شيخنا في جبريل انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 وعلى ما ذكرنا ما اجماع ائمة الصلوة روي رزاه عن ابن جبريد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصبح اذا غاب الضحى واوردوا الحديث في انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل
 انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل على انكث الليل

ولا يفعل

مفتدار

در شش ماه اول و در شش ماه

وہم

تعیین

1922

روایات

بکلیف

واحد

الحمد لله

و زرع

جمہوریہ

ایکری

[illegible]

المسألة

۱۷۵۵

٢٠
لا تفضل بيت فيكم أو سكره أو مجلس
عن الأربعة الله عليه السلام

وایم

[illegible]

آية ان يصل في قلبه ^{كان} ثم يثبته فالنعم فان
فيها ما زادنا فضلهم حتى نجيها عن قبلة
لا يصلح

لايفصل

فصلت: ۱۰۰

ذلك بواجب وروى من طريق وكثير من ابني عبد الله عليه السلام بل في صلاة الربيع
 ما يراه فقال لا يقطع صلاة الربيع في ذلك ان كان في وقتها ان كان في وقتها
 مع كونها احاداً لا يقطع من صلاته لكن على الاصحاح بما فيها من المؤمنين المتقين
 بعض الثواب ولا يقطع على ما فيها من غير المؤمنين فقلنا **ب** لا يقطع الصلاة
 في الربيع والكتيب ليس واما بعض الغم ذكره ذلك **ب** فيكون في الربيع في البحر الشجره عدم الحائض
 الصلاة ما يراه فيكون عليه السلام جعل في الارض مسجداً وترا بها طوره انما اورد في الصلاة
 وبقية ذلك كانت غاروه فيص من الغار من الى عبد الله عليه السلام قلت الربيع والكتيب على
 فيما قال ثم وحق الحكم بن الحكم بن عبد الله عليه السلام قال في صلاة الربيع انما انقطعها في الربيع
 قال لا يقطع بغيره في الربيع الغم **ب** وقيل في باب مفتوح او ان
 ما اورد ذكره ذلك ابو الصلاح الجلي رحمه الله وهو احد الامامان ولا يقطع في تمام فتاواه
المفتي في السادسة فيما يراه عليه السلام لا يجوز في الربيع ولا يقطع
 بغيره كما يورد والصدق في ما قاله انما لا يقطع في الربيع في وقتها ان كان في وقتها
 متعلق بغيره من الشجر والربيع وما اجمعه مما وقع الاتفاق عليه في وقتها من الربيع
 الربيع وان شئ في التذلل يكون على ان لا احوال وانما في الحضور ولا يجوز في الربيع
 على الارض بان الواجب المطلق يكون واجبا وروى في جناب قال شكوا الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم انهم في جبالهم وكفنا على يسكنوا وهو دليل السجود على الارض
 لا يجوز فيكون سجوده على الغرض مساوياً للارض فما اقصوا الى الشكوى ولا يشكوا
 من رافع بن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمسكوا بغيره حتى تتقوا الله
 تعالى ثم يحد بكنها جهته من الارض لا يقال كل شغل الارض لا تقول الا طلاق وتيق
 الى المعبود ثم على ان المار بغير الارض ما روى عن الصادق عليه السلام في شغل
 على السجود على المصروع البهاري فقال لا يقطع وان سجد على الارض اخذت ان يقال في رسول الله
 كان يحب ان يكون جهته من الارض فلما اخذت ذلك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من طريق الامام
 ما روى الجلي عن ابني عبد الله عليه السلام في الربيع على على الشجره والشجره الطائفة
 قال لا يقطع عليه وان قلت عليه بكنها على الارض فلا يقطع وان سجدت عليه المصروع
 سجدت على المصروع فلا يقطع وقال مشاهير الحكم لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن المصروع

في انما يراه المصروع في وقتها

ابو عبد الله

كلما ينقطع

عليه ولا يجوز قال السجود لا يجوز الا على الارض او على ما انبتت الارض ويجوز في حال الشجره
 وحكم على الربيع عن ابني الحسن الاول عليه السلام عن السجود على المسح والبساط فقال لا يقطع
 في حال الربيع **ب** ولا يجوز على الشجر بل سجد على المسح والبساط في حال الربيع
 مواضع السجود في كل سجد على الارض في وقتها لا يقطع على ذلك من كفايت
 سجود الصلاة في وقتها لقول الصادق عليه السلام في الربيع **ب** ويجوز على ما انبتت الارض
 لان السجود على المسح والبساط في وقتها لا يقطع على ذلك من كفايت
 في الربيع في وقتها **ب** لا يجوز على الشجره وان كانت من البساتين افتقاراً على
 كان السجود على المسح والبساط في وقتها لا يقطع على ذلك من كفايت
 وروى عن ابني عبد الله عليه السلام لا يجوز السجود على الارض وما انبتت الارض الا ما اكل او يس
ب وفي الظن والكتيب روايتان فيهما المصراع اما المصراع فاختار قوله المصراع
 في السجل المصنفه قال في كل وقت من فطن او كثر كراهية قهره وطلبه فقبل
 لا يجوز في وقتها وروى بسند في وقتها في الربيع **ب** لا يجوز في وقتها
 وقد قيل في وقتها في كل لا تجوز في الربيع من بساتين الارض روى داود والدرمكي
 اما الحسن والثالث عليه السلام في الربيع في وقتها في كل لا تجوز في وقتها في الربيع
 لا غير الثابتين والعدل الاخر في المصنف ومن بعده قال علم الهدى السجود يكون
 على الارض الطاهرة وعلى ما انبتت الارض الا ما اكل او يسفن ويدخل في المأكول جميع
 الثمار التي يحد بكنها في المسح والبساط والكتيب وما اخذ منها ولا يجوز على المصراع
 المسح من أي جنس اخذ بغيره ما روى عن زرارة عن ابني جعفر عليه السلام قال لا تجوز على
 الثوب الكرسف ولا على الصوف ولا على شئ من الخبز ولا على طعام الا على شئ من الثياب
 ولا على شئ من الثياب والذى احاراه علم الهدى في المصنفات حسن لان في جبالهم
 الاضمار واول السجود في المصنف لان المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 بكنها في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 والكتيب في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 احد المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 على الفرو ولا يجوز في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

تجوزانه

السجود

يحد منه

ينقطع به

في المصنف

اقتباسات

آشیدان لایلا

۱۷. شمعان محمد رسول الله ۲

جميع الاعمال التي
تحت جميع الفروع

حفتها صول

رحمہ

مستوفی و مستوفی

نَوَاقِم

المسحوق

ولا تقیم

فوقه

وینده کوه دریا علی
تیمور قزوین کرد الشافعی
نادر شاه افغانی
دوره محمد زکیا بیکر و الشافعی
هشتمین نسخه الفرج جوهرسون
کرکوت الفرج الشافعی
علی اکبر ایدم

قُلْتُ الصَّلَاةُ

[illegible]

في الاستصحاب والقياس وبعثت ارسى في العلم وبلى شيئا فان لي حجة اني قد علم
بغير العمل وسواء كان لا صاحب فلهو كان لا تفتقر لما ذكره لكن الحق هو ان يقال في ذلك ما
من اهل البيت لشرهما شره الرباعي في الواجب من استصحابه من استصحابه
فانقول لما روي ابو سعيد الخدري عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم امة افقوا لها
او يقول المؤمنون على نية فمن كان خارج الصلاة قطع عنه وكل قول المؤذن وكذا الركبان
والأركان قطع وقال لقولنا انما يقطع عمده فقال ايضا روى انه اذا قال الحمد ان لا اله الا الله
يا ايها الذين آمنوا اشهدوا ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله

مختار

وَلَا يَأْرِي

تأليف

بعد ربنا في الاسلام وفيما لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم ربنا
 القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون
 وارتفعني شفا عترتي يوم القيمة ويقول عند اذان المغرب اللهم هذا اقبال ملك وادار
 نبارك واصدات دحالك فاعف علي وان يتم بعض المؤذن من اذانه فليقل بكامل سنة
 ويؤتيه ذلك ما رواه عبد الله بن المغيرة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا نطق المؤذن الاذان وانتم تسمعون فاذنوا في ما نطق به من قول الله
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام او **يا ذا الجلال والإكرام** او **يا ذا الجلال والإكرام** او **يا ذا الجلال والإكرام**
 كان المؤذن منفردا وتول على ذلك رواية صالح بن عفيف عن ابي مريم الانصاري
 عن ابي جعفر عليه السلام وقد سئلت عن ان يفتي الامام بعد
 الفراغ من الاذان عينا وشكرا ولا يقول استمعوا لي وانصتوا لربكم يا ايها الذين آمنوا
تسبيح الله المصطفى من اذنه في الصلاة او لا ولم يجد الا في رواية قال لا تسبح
 لان الطهارة ليست من شرطها فلا يكون الاثر في احادتها اما لو تكلم احاد الاذنة
 والعلوه فلا يسلط من الرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام لا يحكم

اذا نطق المؤذن فليقل
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تقرأ الا الاذان في الصلاة
 فادع الله في كل صلاة
 التسليم من كل صلاة
 اذن الله وان في ذلك

الصلاة اقص على كبريتين وقد قامة الصلوة وبذلك قال الشيخ والوجه ان ذلك اسم
 فضول الاذنة ويؤيده رواية معاوية بن كزيع عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل
 المسجد وسولايتم تصاحبه فغشي ان مواضع اذنه من ركع الا ما يغفل قد قامة الصلوة
 قد قامة الصلوة الحمد الحمد الحمد لا اله الا الله وليد على في الصلاة وانما قد تم الشيخ التكملة
 لان الواو يقتضي الجمع لا الترتيب وشيبي ان يكون العمل على صورة الرواية لا على ما

فصل في الترتيب

فيجعل الترتيب المشترك ويستقطا فقد لا يخل شيئا من احوال ويقوم المأموم اذا قال المؤذن
 قد قامة الصلوة وبذلك قال احمد والكل وقول الله تعالى في اذنه من ان قامة وقال ابو جعفر
 اذا قال على الصلوة فاذن قال قد قامة الصلوة كبري على ما قلناه وهو ان يفتي ويستحب
اداء روى السكوني عن جعفر بن ابي عن ابي عن علي بن عبد الله بن الحسين
 عليه السلام كان اذا دخل المسجد وجال بين الصلوة جلس ومن عمارا على اقبال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بد لكم من ان يوزن دميم اذا اراد الصلاة ولو
 في نفسه سئل فان كان مستديرا فليجلس ان يوزن وتقبله لا صلاة ولا اذان
 واذنة ومن قرأ البقرة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الاذان في السفر فبسط
 اركبتيه او يجلس في حال الاذنة اما ان تقف في حال الاذان او تجلس وان كنت وحيدا
 فلا يفرق قبلي اذنت او بعد من وعن فغشي عن سالت ابا عبد الله عليه السلام
 اذا قال المؤذن قد قامة الصلوة يقوم العود على ارجلهم او يجلسون حتى يقرأوا الحمد قال
 بل يقومون على ارجلهم قال جازا ما هم والاذنة في جهر اهل من يقوم في عهدهم وبذلك
 تنقرون اذنا خلافت في طرقها فليقرأوا ولا وليست مع كتاب المعتبر والحمد لله

اخطى

رب العالمين وصلى الله
 على محمد وآله الطيبين
 الطيبين الطاهرين

م

النبي ﷺ

105

مثنوی

وزیراعظم

۱۰۰

اقتصاد

کتابخانه

۴۵

10

قلندر

تلف وان شست خفت وان

الاعاديشه

ولسټه

تفسيره اصابه لقماره في الاميرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم

منه

او بعد وقال ابو حنيفة بخر الصلوة لان فرض السجود لم يتعلق في الاصل العين والقلب فلا يقتل في الله
ولان الاصل بالقلب هو مجرد النية ومجرد النية لا يكون صلوة لنا رواه ابن ابي عمير فان لم يستطع قرا
فجاءه جيبك مومي ولما رواه علي بن ابي طالب عن حماد بن ابي عبد الله قال لم يرض ان لم يقدر ان يستطع
قاردا بوجوه كما جرد الرجل في حله ولباسه على ما يرضاه من بوي بالصلوة فان لم يقدر على ما يرضاه من
كليف ما قدره في ما يجازي يستقبل وجهه القيد ثم بوي بالصلوة ايها الايقاع على الاياك انك ترضى العين
ايضا وفي رواية محمد بن ابراهيم عن حماد بن ابي عبد الله قال لم يرض ان لم يقدر على الصلوة جازا على
سليقا كبر ثم تراء خاذا او انكره فاذا اراد ان يسجد فليس عليه ان يسجد فاذ سج فخرج عينه فبكر
ثم جازي قد ركب من السجود ثم يشهد ويصير في ركبته على ان يقدر على الصلوة فاعدا
الى ان لا يتسلط لكن الرواية الاولى اشهر واظهر من الاصحاب ولا ينافي مستندة في عدم جواز
الزواوي والمراد بقوله وكذا لو جرد على سلقه معناه وكذا لو جرد على الصلوة على ما يرضاه من بوي
ومما يروى عن السجود جازان من غير ما يجز عليه في الصلاة خلافا لما في الحديث ولا يفتي لان ذلك
ان لم يرضه الله ولا يرضه الله ولا يرضه الله ولا يرضه الله ولا يرضه الله ولا يرضه الله ولا يرضه الله
الى بصيرته في الصلاة قال سائر من المرض في المسك بالمرأة شيئا يسجد عليه فقال لا الا ان
يكون مضطرا ليس عنه غيره وليس عليه شيء مما حرم الله الا انه قد اطلق من اضطراره على ما احتج الشافعي
باروي عن ابن مسعود انه دخل على عيسى بن مريم يوم فراه سيد علي عود فاشهد وروى في حال هذا الخبر
بكم الشيطان وجماله الا جازي على ابن مسعود جازان يكون راي ذلك رايها واما قوله في
عبادة الاوثان وقدره في زيارته عن في جوفه الباقية عليه السلام ما يدل على ذلك قال سائر من
المرض على السجود في الارض او على ما يرضاه من بوي في الصلاة من الاياك وانه كما ذكره من كره السجود
المروءة قال الاوثان التي كانت يصير من دون الله وانما لم يصير غير الله قط على ما جرد
على ما كره في جوفه في جوفه عن القيام والقعود على سلقه معناه وكذا لو جرد على الصلوة على ما كره
سما عمن في عباده جاز ذلك فقال ليس في حرم الله الا قد ابا جازي في الصلاة على ما كره
لنفسه بالصلوة مضطرا او سلقه ثم قدر على المجلس او القيام اشقل الى ما يقدر عليه وانه قد ذكر
في الحديث وقال ابو حنيفة في الصلاة لان الله اراد الساجد بالسجود على ما يرضاه من بوي في الصلاة
على الارض لما اراد ان يامر به بشرط يكون سجودا ويسجد على ما يرضاه من بوي في الصلاة وروى
ان الله اقام مشقوه والركع الساجد لا يجز له الا كما لم يفتي في السجود ولا يفتي في الصلاة

فمن عني ثم سجد فاذ سجد فخرج عينه
فبكر ثم جازي قد ركب من السجود ثم يشهد ويصير في ركبته على ان يقدر على الصلوة فاعدا

وهو جازي في الفرو ولا يفتي في الصلاة
بشرط الركوع وتكليفه الا بما ذكر

التشبيه

الصلوة

منه

في الصلاة

بن ابراهيم عن حماد بن ابي عبد الله قال لا تكون في صلوة ويؤمره روي زهره عن ابى حنيفة قال اذا قمت في الصلوة
فلا تلقق قدمك بالارض في موضعها فضلا الى الشبر وفي رواية ثالثة لا تلبس ما يضر من
ازا صلي فاعدا يترجم قاردا يترجم بطريقه ان كان في الصلاة في الليل ويترك تشهده قال الشيخ والاضطرار
يعمل مترجما وان فخرش جاز قال في البسوط ويترك في حال التشهده فقد سلف البحث في ذلك
اول كتاب الصلوة وروي عن حماد بن ابي عبد الله قال لا تلبس ما يضر من بوي في الصلاة
ويبان انه على الاستحباب ما رواه حماد بن ابي عبد الله عن حماد بن ابي عبد الله عن حماد بن ابي عبد الله
ارجل فقال لا يفسد لك قال ابن ابي عمير في كتابه الكبير قال الصادق في الصلوة في العمل على مترجما ومردود
الرجلين وكيف ما امكنك ومن حماد بن عثمان عن ابى عبد الله قال اذا اردت ان تترك صلوة في
فان اردت ان تستحب ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
كلما لم تشع في البسوط **الرواية الثانية** قال ابو حنيفة في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
فلا تلبس ما يضر من بوي في الصلاة ولا تلبس ما يضر من بوي في الصلاة ولا تلبس ما يضر من بوي في الصلاة
المذكورين من بوي في الصلاة ولا تلبس ما يضر من بوي في الصلاة ولا تلبس ما يضر من بوي في الصلاة
ويروي في هذا الحديث ايات شاذة في احدى الروايتين عن حماد بن ابي عبد الله في ان البسوط لا يحل
الا في حال الحاجة فاما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
في الاحكام وكذا في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
لمن لم يترجم فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
روي ان حاله لم يترجم فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
القول على ان الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
قال الشيخ في هذا الحديث على ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
وذكر في هذا الحديث على ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
مع القدرة على الصلوة ولو كان في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
احد والشيخ قال في هذا الحديث على ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
ولا يجزئ الا في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
عن حماد بن ابي عبد الله قال في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود فافعل ما في الصلاة في السجود
كلا وليتين واجتهد الشافعي بما روي ابو قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في اولي الطهرات كذا في كتابه وسنتين

ومن طريقنا لا يصح ما رواه حماد بن ابي عبد الله
قال سائر من الذي لا يرضاه من بوي في الصلاة

في الصلاة

منه

يعمل الاولى ويقتصر الثانية ويترك الثالثة ان كان في قنار وادبها عاصم عليه
وعلى تقدير التخيير بين القراءة والتسليم لكون فعل التسليم قد مضى فبان قنار قد مضى على غيره ولو لم يقرأ
وقد ذكر الشيخ ان كان لا يقرأ الا انما حرث فالتسليم من الصلوة والتميز من ركعة من غير ان يقرأ
والتميز من صلاة التسليم من غير ان يقرأ على غير التسليم من غير ان يقرأ على غير التسليم من غير ان يقرأ
الصلوة فان كان لا يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
الصلوة على غير التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
الركعتين الا في ركعة من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
ففي ركعة من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
والركعة من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ

التسليم
الصلوة

من غير ان يقرأ
من غير ان يقرأ

فانما في الركعة
ان شئت وجب

من غير ان يقرأ

الم

المورد قال مالك والشافعي لا يقرأ في اول الركعة باربعين مرة في الركعة الاولى والاولى من ركعة التسليم
الركعة الاولى من ركعة التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
ان التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
وهذا آيتين وردوا عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يقرأ في الركعة الاولى والاولى من ركعة التسليم
فانما آيتين وردوا عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يقرأ في الركعة الاولى والاولى من ركعة التسليم
ففي رواية اخرى يكون الا شيئا اربع وعشرين مرة في الركعة الاولى والاولى من ركعة التسليم
الا هي برب روايات متباينة ما يروى عن الصادق عليه السلام في الركعة الاولى والاولى من ركعة التسليم
من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
الركعة من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ
من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ التسليم من غير ان يقرأ

قال في ركعة من غير ان يقرأ

كذلك

تلك

قال

وذلك

۲
بجز

وہاں پر

عبد الله بن

• رنجہ السام بالری

ديکھو

عقلوة

الرفع

21

125

1

p

10

الشيخ محمد بن...

من السنان من يدرى في بعضه انما يكثر ولكن انما يكثر من بعضه... في طاعت ولا ياتى حق... من السنان من يدرى في بعضه انما يكثر ولكن انما يكثر من بعضه... في طاعت ولا ياتى حق...

جيد

في بعضه

كان

توكلت

كان انما اصلنا من خلق الله... في طاعت ولا ياتى حق... من السنان من يدرى في بعضه انما يكثر ولكن انما يكثر من بعضه... في طاعت ولا ياتى حق...

ومن طريقه الى...

توكلت

ان اعاده او تعيد

وهو من حيث هو على تقديره ونفعه في الجود كونه مارة او محرم من ان يحد منه قلت اربع مخرج
 سجود فقال الاول على ان يكون له راحة او ان يحد من راحة من اجل ان يكون له راحة
 اذا اذنت السجود قال لا يحد من راحة كذا في نسخة واحدة **مسألة** يجب ان يحد من راحة السجود
 على صاحب السجود عليه من حيث يجب اليدين دون غيره كما يقطع الفروزة ويقال ملاءة او اذنت في قول
 اربعين لا يجب لمارة ان السجود عليه من راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 وقال محمد بن يحيى ما شرب من لبن في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 وكذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 بغيره في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 كما برأه اليدين لا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 ان قال اذا سجدت فكل من يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يسجد على راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 الارض وما غيرها في نسخة واحدة قال لا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 جنته وما غيرها في نسخة واحدة قال لا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 العلل مارة او محرم من ان يحد منه قلت اربع مخرج
 مارة او محرم من ان يحد منه قلت اربع مخرج
 ولكن قولهم ان ذلك شيئا يستحب ان يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 فتوجهت الى التعليل وعنده صاحب العلل مارة او محرم من ان يحد منه
 قال سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 بركتيك ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 فسر في ايراد السجود في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 الاخر اوله في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه

مارة او محرم

ان قال

لكن قولهم

فسر في ايراد

وقال في

وقال في الاول ستة لا يحد منه في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 بالاحتياط على ما في وجوب الاول راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 اليدين ولا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 قال قلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 قلت ادنى ما يحد من راحة السجود قال السجود في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 فرغ من السجود وقال لا يحد من راحة السجود لو كان منفصلا فلا يحد منه
 عبد الله قال في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 حذنا واول على ذلك رواية محمد بن يحيى عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يسجد في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 من راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 لا في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 بركتيك ولا يحد من راحة السجود
 بقدره والشهادتان والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وصحبه وسلم
 والشهادتان والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وصحبه وسلم
 اذا جئت وجوب السجود وجب على من يسجد بركتيك ولا يحد من راحة السجود
 لما يحد من راحة السجود في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 وكيف زمان قلت اذا استسجرت مما شئت من الشهادتين لا اداء الله وصدا لا شريك له واشهد ان
 محمدا عبده ورسوله ثم خیرت قلت قول العبد الصالح لله والصلوة والطيبات قال في ذلك القطع
 يقطع السجود بركته واداءه في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 الحمد والشهادتان لا اداء الله وصدا لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم خیرت قلت قول العبد الصالح لله والصلوة والطيبات قال في ذلك القطع
 للشهادتين من غير زيادة ولا نقصان في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 قد سلفت في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود
 في راحة كذا في نسخة واحدة ولا يحد من راحة السجود

وراية

الثاني

الشهادة

في نسخة

وفي رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال لا يحد من راحة السجود
 وعنده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله

قال سالت ابا جعفر عن الرجل يتخير في الصلوة بكل شيء يذبحه قال نعم قال نعم قال نعم
عنه انه لا قال نعم انما يصح ما رواه ابا جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فيكون له ركعة كل ركعة ما جئت به ركعت الصلوة فليس يكلم به بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة
من الترتيل الركعة وبعد ذلك لا يوترها فليصبر بها الترتيل للرب والاستعانة بالسر فليصبر
في كل ركعة ما جئت به في كل موضع منه ويدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
الوتر على عدم الاختصاص بين روايات اهل البيت كمن يوتر ما رواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قالوا به عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ثم يركع وفي رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
العش أو العدة مثل ذلك في الترتيل انما لا يوترها في ركعة واحدة من اهل البيت في الركعة
في الترتيل او في الترتيل قال ليس عليه شيء وقال ان ذكره وهو اموي الى الركعة قبل ان يوترها من اهل البيت
في الركعة قبل ان يوترها من اهل البيت في الركعة قبل ان يوترها من اهل البيت في الركعة
كان اذ فرغ من ركعة من آخر ركعة الترتيل قال في الركعة التي اوترها قال في الركعة التي اوترها
ما روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مما نحن على انما رواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ثم يركع وفي رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ما روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فلا صلوة له واما ما رواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

جاءه

وأما ما رواه ابي بصير

الركعة وان وضع

عن ابي بصير

قال

تجلى ان نرى اهل القنوت في شيء من الصلوة حتى يركع فقد جازت صلوة وليس عليه شيء
ان يوترها وقال الباقر بن ميثاق الاستصحاب انما انما اهل عدم الوجوب ان النبي صلى الله عليه وآله
قوله وتخير في الصلوة بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة
ان شئت فاقبضت ان شئت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت
والا فليقل لا يقتضي اكثر اولى الصلوة والا فليقل فليقل فليقل فليقل فليقل فليقل فليقل فليقل
المختص ودعا به وجب في الركعة على الاستصحاب فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت
على الذي يركع في الركعة وفيما كانت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت
فيما كانت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت
ويجوز ما روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بالجاء في الركعة على الاستصحاب فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت فاقبضت
من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وتجلى ان نرى اهل القنوت في شيء من الصلوة حتى يركع فقد جازت صلوة وليس عليه شيء
وقال عليه السلام في المصباح اخذت الرواية فروي ان ابا بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
خلفه من صلاة فافترقوا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
فقلت فقلت في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
القنوت استكملها وذكر ان زيادة يفرق في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
فقلت فقلت في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
الى بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وفي الاخرة بعد الركعة من صلاة فافترقوا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
يقول في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
ان يترك الركعة وفي رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
صليت كما روي عن الركعة الاولى وانما هي من الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
من ابا بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قبل الركعة فافترقوا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
من الصلوة لما رواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

في الركعة

والتي في الركعة

يعرفون ومواسيس ولي كونه ذراره ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله في الرجل يني القنوت حتى يركع
قال ايمنه بعد الركعة فان لم يركع حتى يعرف فلا شيء عليه ولكن ان يقال ان القنوت كان قد تقرر على الك
افضل دليل على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر قال القنوت قبل الركعة وان شئت بعده
وليس في الاختيار التي استعمل بها الشيخان ولا على الايمان به بعد الركعة فنعنا **الشيخ**
شغل النظر فيمنعه عن ما يشغل عن الصلوة فقال الشيخان وما الله الذي يغير في قيامه الى موضع سجوده
ركوعه الى موضع طبعه ولا على ما ذكره روايت منها رواية غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابي جعفر
قال لا يجاوز بطركه الصلوة موضع سجودك ورواية زرارة عن ابي جعفر قال اذا قمت الصلوة
فكون نظرك الى موضع سجودك وفي رواية زرارة عن ابي جعفر ايضا في الركعة واقره بكه في
ولكن نظرك الى موضع قديك قال في النهاية ونقص عينيك فان لم تغفل فليكن نظرك الى موضع
وقد روي جواز ان ينقص عما بين يميني في هذه الصلوة الى عبد الله قال ثم ركع وسوى ظهره ووجهه
فخص عينيه الى الصلوة ويكن يديه على رداءه من موضع من يمينه وجوب تقديم الخاص على العام
ينظر في حال غزوة الخاطن يديه في ركعتين لا يصح وجوبه على ان القنوت يجزئ الخاطن
كيفية في السجدة والظاهر ان السجدة في الصلوة مكره وهو اذ رارة عن ابي جعفر قال اجمع بركرك لا يرفع
الى السماء والعين كذلك فحينئذ شغلها بما فيها من النظر الى السجدة والاقبال الى الصلوة
فصلها **الشيخ** وضع كفي المصلي على يديه على فخذه كما ذكرته في سابق الاصل في ركعتين
ابن ابي عمير عن الشيخان وعنه الهادي المستعمل المشهورين اهل البيت مزاراوه عن ابي جعفر
اذا قمت في الصلوة فلا تصنع قديك بالاربع وعينها فقلها بصيحا الى غير ذلك من ذلك
ليكون اهل في ذلك كما في كتابه ورواه احمد بن محمد بن ابي عبد الله قال ارجل في سجدة على
فخذه فقدم اصابعه وترس بين يديه حتى كان منها قدر كثر اصابع مفرجاته واستقبل اصابعه
جميعها القبلة ولا تقنوت فقاير وقال القنوت فيمنعه من ركعة وسلفه على ابي جعفر
الكثير ما روي في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يركع على رداءه من يمينه وجوبه
الاصحاب ما روى محمد بن سليمان قال كتب الى القنوت في الصلوة فقال اذا قمت
فردد مشددة فلا يرفع اليدين وسويل على عدم الضرر في رفعه على الرفع ويجزئ من ذلك ما
وروى في الاصل ب روى احمد بن محمد بن سليمان في حديثه الى محمد بن ابراهيم قال اخبرني عن ابي جعفر
اجازة في هذا كما اذا اشار بطلان السجدة في ركعة من طريق الاصل ب روى احمد بن محمد بن سليمان

عن ابي جعفر

التعقيب

وروى محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يني القنوت حتى يركع
الشيخان في القنوت

والتعقيب

زرارة

عن ابي جعفر

عن ابي جعفر

عن ابي عبد الله قال قال تعالى في الزمان على الهدى وثبتت سميتهم وتستغفرون وترتجى في كل حال ومكان
شئت تحت ركعتين على ما قلنا في كتابنا في الصلاة على الايمان **الشيخ** في القنوت
كان ما روي به الاثر وغيره ما يتجوز الايمان له فيه وذا كان كذا ما روي به الاثر افضل وقال جعفر
يعتبر على الاثر في القرآن وان دعنا لما ذكرته انما قول النبي ثم لم يجزئ الله كما شئت وقوله ثم
يعود القنوت بعد ذلك ودوي السنن قال في كل ركعة من السجدة ثم قال ليس رسول الله صلى الله عليه وآله
في كل ركعة فقال احمد بن محمد بن ابي جعفر ثم سلموا شئت ولان ابا عبد الله في كل ركعة
بالم قبله ولم يذكره والظاهر ان يكون بعد ذلك ولم يذكره وقال النبي في كل ركعة من السجدة
اشهد في كل ركعة ما روي به من انما روي به من طرق الاصحاب روايات منها ما رواه زرارة
عن ابي جعفر قال اذا قمت في الصلوة فقل من بعد الصلوة تسليما عن الوليد بن مسعود عن ابي عبد الله قال
التعقيب الخ في طلب الرزق من الفرس البلاد قال الرازي يعني بالتعقيب الدعاء في الصلوة
والا كما لا يخفى في ذلك كسر فقلنا فيمنعه من ركعة وانما نسب اليها لانه السجدة في ركعة
صالح بن عبيد بن ابي جعفر قال قال عبد الله بن مسعود في ركعة من السجدة في ركعة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول سبحنا طم في كل يوم ويركع صلوة احب اليه من صلوة الف ركعة
في كل يوم وروى محمد بن عذافر قال دخلت مع ابي عبد الله في صلاة ركعتين فقام في ركعة
الركعة التي فيها ركعتان ثم قال الحمد لله الذي جعل في كل ركعة من السجدة في ركعة
يذكره واحدة وروى ابي عبد الله في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة
ومثله جردوه عن كعب بن محمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ركعة من السجدة في ركعة
ثلاث وثلاثون سجدة وثلاثون ركعة وثلاثون ركعة وروى ابو بصير قال جاء الفقهاء
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله ما لنا بالركعة من السجدة في ركعة
فيسمعون كما نسمعهم ولم يفتوا في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة
ان احدكم ما ركعت من السجدة في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة
وكرهون ركعة من السجدة في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة
ثم ركعتين ركعة من السجدة في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة
حتى يكون من ركعتين ركعة من السجدة في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة
ارايتم لو جئتم ما فعلكم من الشيايت والآن يركع في ركعة من السجدة في ركعة في ركعة من السجدة في ركعة

التعقيب

ابن جعفر

التعقيب

قال محمد

عن ابي جعفر

اصول

انفکته ر

رآه فتركه ولكن تراخى عليه فان ذلك حب ويستحب فيما التحفة ومعاون بصيغته والامتنان
 بالارضا من ثمه الا ليس هو مذنب ههنا ولا يتبره احد من الجمهور لما ان العجدة وقعت للثقل
 واكتفى به من يد الرب والتحفة في الخلق والثلث يكون مراد الله سبحانه وبوجه ذلك
 ما رواه الحسن بن حماد قال سمعت ابا عبد الله يقول كان موسى بن عمران واذا صلى لم ينقل
 حتى يلقى هذه الامن الا رضى عنه الا الله بالارض قال الحسن رايت من بضعه كمثل
 محمد بن عثمان بن موسى بن جعفر في كفي تجرت الليل واخلف الرواية فيقال فيها حصل
 ما تحفه الانسان من الارض وعبده فبر روايات ليست مرضية الا سيادتها لكنها اذ كانت
 ليست مثابة للتحفة وما تحفه باحسن من حيث كنهها عاها ما رواه محمد بن سعد بن سعد الاشجعي
 عن ابي الحسن النعمان قال سالت عن عجة الشكر فقال في شيء عجة الشكر فقلت ان اصحابنا
 بعد الفريضة عجة واحدة ويقولون هي عجة الشكر قال فما الشكر اذا نزل على عبد الله بن ابي
 سفيان الذي هو عجة او ما كذا الشكرين هو اني رتبنا لثقله وانما عجة رتبة العالين
 ههنا مثابة لما قلناه لا يتحمل لخصا من عجة العجدة عجة الشكر لما يكون عجة عجة القسم
 لان الشكر انما هو بالتحفة لان الشكر عجب الفريضة هو راد وليس واكثر من الله عاها فاني
 من السجود بل باذن كون ذلك القول حاله سجود ولا اذا جاء السجود بغير الشكر بل الشكر من العظم
 ان الانسان لا يفتك من ثمه سجدة من الله بل من الكرامة من انفس وروى الذي هو
 اليدن وقام العجدة قال الشيخ وليس في عجة الشكر في الانحياض ولا في السجود ولا في السجدة ولا في السجدة
 وقال في المبسوط يستحب التكبير رفع راس من السجود ولعله شهيد عجة الصلاة وقال الشافعي
 هي سجدة الصلاة واما وضع اليكبة فهي سجدة فيفتح بها المشال وما زاد فهو خارج عن السجدة
 فيكون مثابة بالاصل عجدة قال الشيخ عجة رتب القرآن خمس عشرة اذ اوفى بالعبادة
 والنقل وجب اشترط في مريم وادج ورضوان والفرقان وزاد من نور والفضل والمثل ووصى من السجدة
 والنجوة واقر الله سبحانه برك ووجهها على القاري ويستحب السماع والساني في رتب
 وقال الشافعي السجدة اربع عشرة واكثر عجة حتى تكملها مستوفى وقال ابو يوسف السجدة
 اربع عشرة واسقطاها فيمن لم يكملها عنه واجبة على القاري والمستحب والسماع على ما هو
 الا ربع ما روي عن علي بن ابي حمزة قال عجز السجود اربع ولا ينهاه فيمن اربعا بالسجود فيكون واجبة وما
 هذا الا ربع غير صحيح في الامر فيكون ثوبا ما روي ابو بصير عن ابي عبد الله قال اذا قرأ شيء من القرآن

天

۱۰۰

۱۳۸۵

وَأَذِ السَّاعَةَ فَتُفَاتُ وَأَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ
الْبَيْتِ فَفِيهِ سَجْدَةٌ لِقَائِهِ وَحَمْدٌ لِحُجَّتِهِ وَنَحْمٌ

[illegible]

عبد السلام

المرجع

وبقوله وقال الشافعي فيجب ان يخلع ويسلم على الناس وان على الناس على خلاف ما ذكره
 ابن ابي شيبة في رواية روى ذلك عن ابن عمر بن الخطاب قال ليس البرد والعاءة وشية كما تقول علي
 او عصاة وليتحدثن الخليلين وعين قبح وقوم على ما قال من السنة اذ اتفقوا على ما لم يجدوا
 اذ استقبل الناس ومن جعفر بن ابي قال كان رسول الله ص اذا خرج الى الجوف قد على المشرقة فيخرج المذود
 ويقوم على طرفه يسلم خطيبته من بعده كما المراء بالجوف قال الربيعي وعلم الهدي يكون آخر كلامه ان استأمر
 بالصل والاحسان وابتداء في القرية الى الخلافة **مسألة** لا يصح الجوف للفرق ولو اجمع العدد
 لان من شرط الجماعة عليه على المسلمين كما ذكره لان تيمنها جمعة من الاجتماع فلا يفتقر من دونها وما روى
 حريز بن زائدة قال قال فيمن اتهم الجوف في الجوف فثلاثين صلوة واحدة فوجدنا الله في جماعة وهي الجمعة
مسألة لا يفتقر جوفها من ثلث ايام من ثلث ايام سواها كانت في مصر واحدة او مصرين
 منها بغيره كجوف لم يفتقر من غير جمعة ولا من غير يوم الاسبوع الا ان اختلفوا فقال الشافعي
 ذلك لا يفتقر في يوم واحد وان كان في يوم واحد او جوف في موضعين استحب ان يكون في يوم واحد
 يخرج الى الجماعة في العيد ويصلي في المصطفى الشافعي واذا جاز في العيد جاز في الجمعة او جاز في يوم
 في يوم في يومين اذا لم يكن من جمعة لان ما يحسد يومه ان كان له واحد في يومين ما يتقارب
 القدر في مسجد واحد ليس في يومين الا ان كان في يومين في المصطفى والقدر الذي يكون في مكان واحد
 فترى مكان الا اعتبار به ولا يفتقر بالبلد فيكون متبايناً ولا طراعت فلهما في وقتين من يوم
 فلهما في وقت واحد ولو لم يفتقر في وقتين لوجب الاجتماع وان تقابل البلد في وقتين في المصطفى فلهما في وقت واحد
 انصب برن الجوف ولان الجمعة تقطع عن المرض لشيء محض فزاد من مسافة في السفر اجازي
 بالخصه وادبره في القاء ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا يكون بين الجمعة من الجوف ثلث ايام فلا
 يفسر ان جمعها في يوم واحد **مسألة** البنية وكال العقل والذكورة والذكورة والحكمة وبسبب
 من المرض شرط لوجب الجمعة وعليها اجماع العلماء ولقول الشافعي من كان يمرض من بعد اليوم الاخر
 بعد الجوف الى امراته او سافرا وجدا وصبي رضيع ولما روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال ان
 فز من فرض في كل سنة ايام خمساً وثلاثين صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد الا ان يمرض
 والمكروه والمناظر والمرأة العقيمة والبني وكال العقل فشرط في الصلوة كمال الاجماع ولقول الشافعي
 عن ثلثين في يومين من الجوف حتى يفتقر وقال الاصح بسبب سقطه عن الكبر والاعمال لان المشقة
 فيجوزها بغيره كسقطه عن المرض والمسا في قول علي ذلك ما روى حريز بن زائدة عن ابي جعفر

لمتحت بك

ان في ثلث ايام او اذا كان في يوم
 الجوف عشرين

اندر

فرض الله الجوف ومنها من ستم من الصغير والكبير المجنون والمسا في العبد والمرأة والمرضى والاعرج والشلل
 ان لا يكون اخرج وقال علم الهدي وقد روى في الحج عذر ولم يذكره في قول الجوف ولا المصنف في القضاة ان كان يريد
 القدر فلهما من المرض والكبر لا يمنع من التمسك ولا لا ما لم يمسك برن ذلك فهو في موضع المشقة
مسألة قال ابن ابي شيبة فيجب الجوف على من اذ اصابه العلة في ايامه وركب الجمعة وركبها كان
 مستند في ذلك ما رواه ابن ابي شيبة عن زائدة قال قال ابو جعفر في الجوف واجبة على من اذ اصابه العلة في
 ايامه وركب الجمعة قال الشافعي في الخلاف والمبسوط يقطع على كل من كان من مرضين ويجوز على من كان
 على فريضتين فما دونهما وكذا قال علم الهدي وقال الزهرري قال لا يكف من كان على ثلث ايام ولا يكف من كان
 على اربعة قال ابو جعفر لا يكف من من خرج من المصروف الشافعي فيجب على من يفتقر التمسك بالبلد فيكون
 العلة فيكون التمسك التمسك ولا يجب منها ان يقطع عن زائدة من فريضتين وانما الجوف
 فيمن كان على فريضتين فلهما في ايامه ولا يجب رده زائدة عن ابي جعفر قال فرض الله الجوف في يومين
 من سنة الصغير والكبير والمجنون والمسا في العبد والمرأة والمرضى والاعرج ومن كان على راس فريضتين والاعرج
 وادبر محمد بن مسلم وروى كل قال سالت ابا عبد الله عن الجمعة فقال يجب على من كان منها على فريضتين
 فان زاد عليه شيئا فهو شهر وكثرة روى زائدة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال يجب الجمعة على من كان
 منها على فريضتين ومحمد بن ابي شيبة على الاستحباب ولا يفتقر بحسب احوال الناس والفتوى فيكون
 اخرج قال علم الهدي وروى ان من يخاف على نفسه غلظة او لا يكون عذره وكذا من كان يتشاغلا
 بجماعة او بغيره والدة او من يجرى مجرا من ذوي الحوائص الكريمة فتعذر التمسك والجوف الجوف
 منها فلا شك في عذره روى عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال ابو عبد الله لا بأس ان تترك الجمعة في الخط
 والحشي الى الجوف افضل من الركوب لقوله اذا سمعتم الاذان فامشوا وعليكم السكينة والوقار وتجمع عند
 العلة او بسبب من ادل التمسك فلا شك **مسألة** لو حزن من سقطت فريضته على احد
 الصبي والمجنون والمرأة واشتلت الفتاة في انقطاعها بالعباد والمسافر لو حضر فقال في شقة فيفتقر بها اذا
 تم العذر وروى قال ابو جعفر وقال في المبسوط لا يفتقر بها ولا يجب وروى قال الشافعي لا يدل على اعتبار العذر
 فيكفيها وفي الصلوة والمسافر بالاطاعة لا تعامن يصح منهم الجوف فيفتقر بها لعدم المانع اجماع المأخوذ بانها
 من اهل فرض الجوف فلا يفتقر بها كالبقيان ولان الجمعة لا يفتقر بها بتأخيرها ولان الجوف لو افتقرت
 بها لا يفتقرت بالصلاة والعباد والمسافر عن على الانفراد والجماعة قوله ليس من اهل فرض الجوف قال ابو جعفر
 لكن قيل فضررها اما مع حضورها فلام وليس كذلك للصبيان لعدم الوجوب في حقه على التقديرين ولو لم

نفي المصباح

ليس

ولده

بما لا يقتضيه من غير ذلك في المانع قال الشيخ وكل مولد له الدين سقطت عنهم الجدة متى حضروا
 لهم الدخول فيها وان يمتنعوا فينزلهم سماعا بكتابة والصلوة ركعتين وان لم يحضروا لم يجب ركعتان
 عليهم للصلوة لربع ركعتين ولم يستثنوا الصلاة فيمنع دخول المرأة وان حججها روي حفص بن غياث
 عن بعض موالهم ان الله عز وجل جعل على المؤمنين والمؤمنات وجوب الصلاة والمسافرة والجمعة الا انهما
 فاحضروا سقطت الركعة وزعم الغرض الاول فقلت نعم هذا فقال نعم مولانا الى عبد الله
 وحفص بن غياث والروى عنه محمد بن وهب بن جهمان في نسخة من وجوب الجمعة على المرأة مع حضورها فيه ترد
 اما العبد والمسافرة فاذا قلنا بانفسنا انهما جائزان بالانها من اهل مكة والمريض من سقطت عنه ركعة
 كالامني والا عجز من بعد لم يخلع المحذور يجب عليه ان يسقط المشقة التي في تكلفه يجب
 الزوال للمشقة ولا يتحقق بها كفروا ان حيث حلت عليه من وجوب آت الفضل للمسافرة حضور الجمعة
 وكذا العبد اذا نزل مولاه ليخرج من الخلاف وان منعه لم يستحب ان يتركه الا في الاصل للمرأة
 وكان لا يسي الى الجاهل ولا يلبس الا بالخصم بجام الرجال فلو كان منسحب لقرآنه بوسن فيكون
 ولا روي ابو جهمان عن ابي الحسن ثم قال اذا صلبت المرأة في المسجد مع الامام ركعتين الجمعة فقد نقصت
 صلواتها سقطت في المسجد رافعا فقد نقصت صلواتها فصل في جهتها اربعا الفصل الثالث
 ازاني المسافر فاقا القصر لا يستحب ان يركع لركعة من كان يركع بالركعة الا في فريضة الجمعة
 ان يجتنب ليس من نوى الاقامة عدمه وان يعتقد بالاشهر بالمذهب نعم لان بدل على اعتبار العدة
 الرز بع العبد له بول المصاحب كالقن وكذا من ترك ركعة من اهل مكة مولاه فيجب
 في الوقت المختص به قال في المبسوط فلو اوجدها على ما شرعها لكانت **الحج** قال في الخلاف
 من سقطت عنه الجمعة رجا ان يصلي تلك اول الوقت جماعة وشراى على طهر الوقت سادس
 اذ لم يزل له وظهر ثم راج الى جهمان بطول الظن وقال لو شئت لكانت اذ روي في نسخة من عافيه من جها
بسم الله الرحمن الرحيم في اذان التمس وهو عذرهم السفر وكذا بعد الظهر
 قبل الزوال قال الشيخ في التمس في القديم وقال ابو حنيفة لا يجوز لنا الفرض وجب السفر
 يستلزم الاضطرار يجب تجوزهم مع العذر **فصل** في العذر والخالف مولى على نفي اذ كان
 فرق وسرق وفرق وما شكا اذا اهل دفع ذلك بالعلم وكذا لو صل ودعا وركعتين اوصوا
 ولكن تراكب من الاضطرار **الفصل** في الامساك الى تخليقه فلو ان اعدتها وجوبها والشيخ والشافعي
 الاستحباب قال في المبسوط وهو مشهور ان الرجاء من نفي الاصل ولا حاض وروى ان رجلا

والقوى
 حقيق

هو لو كان منسحب من ركنه فغيره

سأله النبي

سأل النبي عن النسيان ويخطب في الجمعة لا يثبت في ركنها وسأله عن النسيان فقال لا تعد ركنها
 فقال حجة الله ورسوله فقال انك من اجبت الحج المانع ما روي عن النبي ان قال اذا قلت لعمرك
 انك قد فعلت وسأله بالرد او انما من سورة تبارك التي انزلت والشيخ يخطب في الجمعة فقال له
 اني ليس لك من صلواتك الا ما عرفت فافعل النبي فقال صدق النبي من يحكم يوم الجمعة
 والا ما يخطب فهو ليس اياك بل اسفارا واجرا بلام ان وصفا كونه لا يراى على التحريم فقط لا يراى لا
 متعلقا بامتنان اللارب ولا ذكرا من محو لا كونه ولا امره بالاستغفار وكذا اشهد به بما ليس
 بصريح التحريم وقال الشيخ اذا اذنا عام في الخطبة يوم الكلام ويقال علم الله في المصباح وقال احمد بن
 محمد بن ابي بصير البجلي اذا قام الامام يخطب فقد وجب على الناس الصلوات وقال في المصباح
 بكر الكلام يخطب والسامع ليس يخطب وروى لافضل للصلوة وسواء لا في مقتضى الاصل ولا معارض
 ولا يمس الكلام بعد الخطبة حتى تقام الفتوة وموافقا علمنا بالاسل السليم من المعارض وما روي
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يتكلم حتى يفرغ من خطبته
 فاذا فرغ خطبته ومن ان يقام الفتوة وهذه اللفظ يركع في الكرايم **فصل** في الصلاة
 في المصباح وكذا يركع من الاضطرار لا يركع في الصلاة ولا بأس ان يتكلم بغيره في الاما من الخطبة الى ان تقام الصلاة
 ولعل من ذلك كونه من الاما من الركعتين كذا ضعيف **الفصل** في الاذان ان في ركعة وبعض اصحابنا
 يمجس الاذان لان النبي في صلاة الفتوة اذا ناء واقامة فائدة ثلث على ترتيب الاتفاق و
 حينئذ ثانيا لا يقع فقيب الاذان والاول وما بعد يكون اقامته والتعاوت لفظي ثم قال
 به في الحجج برواية حفص بن غياث عن جعفر بن ابيه قال الاذان الا لث يوم الجمعة بركعة
 كل حفص المذكور ضعيف وذكر الاذان غير محرم لا ذكره ضمن التعليل لكن من حيث لم يفعل النبي
 ولم يركع كان حق بصف الكرايم به وقال الشيخ وقيل اول من فعل ذلك عثمان وقال عطاة
 اول من فعله هو قال الشافعي فافعل النبي وروى عنه احيى الى **الفصل** في سجود السجدة
 بعد النداء قال في الخلاف اذا جلس على المنبر بعد الاذان وكبره بعد الزوال قبل الاذان وكبره
 واحدا واذا زلت الشمس من السجدة على الامام لم يجز له ان يقول الله او روي للصلوة من يوم الجمعة
 فاسواء ذكراته وروى الشيخ في التمس قبل النداء ولا في السجدة بالاطلاق فيبقى في موضع الاجماع فيبقى
 اعميل فلو اذنا الكرايم فلكل من الخلاف ولو اذنا في يخطبه فلو ان قال في الخلاف لا يركع
 لك واحدا لا يركع من غير النسيان فساد انتهى وقال في المبسوط الظن المذهب ان لا يخطبه لانه

ابن

فيبقى

الاعمال الطيبة

یہاں سے اعراب نکلتے ہیں

الكسوف زعمه رجل قول مالك بارود وعن ابن عباس انه صلى ركعتين وقال يا ليتني كنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** قال صاحب بصرى يصلي مثل هذا الصلوة للزلازل وجوبا وقال الشافعي
 لا يصلي لغير الكسوفين لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلها ولا يفتي بها ولا يصلي بها الا في الكسوف فقط
 فيكون في الزلازل كذلك لانها شدة خوف ومارود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا الاية التي
 يرسل الله بها كبريت الموت اصدوا كبريت فاذا رايت ذلك فصلوا وشكروا الى ربكم عسى يرد
 روي سليمان التيمي عن ابي عبد الله قال اذا راى الزلازل ارض اهلك ان يركع ركعتين
 بها قلت فاذا كان ذلك فاصنع قال صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين من طريق
 الاحصاب مروي زرارة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن مسلم عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 باربع ركعات والركعة الزلزلة ركعتين واربع ركعات صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قول الشافعي يصلي ابن عباس في الزلزلة البصرة **مسألة** قال صاحب بصرى
 في الزلزلة والبرق والرعد قال الشافعي في كل واحد من هذه ما لم يدرى من جهة الله من جهة
 الشيطان من جهة الاربع اشدة والظلمة اشدة وقال ابو حنيفة الصلوة لا يات حسنة ولا كربة الا في الزلزلة
 لغير الخوف فكان كالكسوف في الزلزلة لما روي عن الامام بالصلوة للزلازل كانت كالتسبيح في كل ركعة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في طريق الاحصاب مروي زرارة قال صلى الله عليه وسلم في كل ركعة من كل ركعة
 فقال كل ركعة تسبيح التسبيح مائة مرة او في ركعة فصل ركعة الكسوف تسبيح مائة مرة
 ووقتا لا يبدل الى الاصل الا في الزلزلة والبرق والرعد **مسألة** قال صاحب بصرى
 واحدا الى ان يصلي ركعة التسبيح ثم اذا راى ذلك فليركع الى الصلوة حتى يصلي ما شاء من التسبيح ما روي
 بن عثمان عن ابي عبد الله قال ذكروا الحركات التي هي من شدة ما قالوا
 منة فلهذا جعل في ذلك الاحتمال ان يكون ارادوا في ركعتين في ركعة واحدة لا يركع
 ويصل على ان اخر الوقت صلا لا يجزأ ما روي عن ابن عباس عن ابي عبد الله قال صلوا ركعة الكسوف
 في ركعة قبل ان يصلي ما روي عن ابن عباس عن ابي عبد الله قال صلوا ركعة الكسوف
 ولان وقت الركعة مائة ركعة وقت الصلوة لا تسجد فاعلم **مسألة** قال صاحب بصرى
 وعدم الاضيق في بعض الركعات يعني ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 و **مسألة** قال صاحب بصرى في بعض الركعات يعني ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 بعض الركعات وقال في النهاية واليسر لا يفتي في التسبيح وقال علم المذاهب لا يفتي في ركعة واحدة

تسجد

الشريعة

شريعة

باب

التي

وتضمنوا ركعتين كل واحد اطلق لنا من فاته صلوة فريضة فليقضها اذا ذكرها وقدر من تمام من صلوة او يفتيها
 اذا ذكرها ومن طريق الاحصاب مروي زرارة عن ابي جعفر قال من نسي صلوة او اذعن صلوة فليقضها اذا ذكرها
 وما روي عن ابي حمزة عن ابي عبد الله في صلوة الكسوف ان اهلك احدواست تأتم صلوت ثم يركع
 ثم يصلي عليك تصليتها **مسألة** اذا لم يصلي وقدر اترك بعضه ثم علم ان بعضه جاء ولا
 فزاد في ركعة التسبيح وقال الشافعي اذا اترك الركعة كلها ولم يصلي حتى أصبحت فليصلي ركعة واحدة
 بما قد وان اترك بعضه ولم يصلي حتى أصبحت فليصلي الركعة واحدة انما ركعة واحدة فليصلي ركعة واحدة
 السليم عن الحارثي ومروية ذلك مروي عن ابي عبد الله قال اذا اكتسفت القمر ولم تعلم
 حتى أصبحت ثم غابت فاذ اترك ركعة التسبيح انما ركعتين كل ركعة تسبيح مائة مرة
 زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا اكتسفت الشمس كلها ولم تعلم وقت فليصلي عليك التسبيح
 وان لم يركع ركعة التسبيح عليك **مسألة** اذا اترك الركعة الواحدة وجب التسبيح في كل ركعة
 نسي الصلوة او تمهدها ركعة التسبيح او لم يركعها او لم يركعها او لم يركعها او لم يركعها او لم يركعها
 روي ذلك فاذا روي في كل ركعة التسبيح حتى يصلي ركعة التسبيح بعد الثانية لان الركعة التسبيح
 ركعة التسبيح الى عار ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال ان اترك ركعة التسبيح بعد الثانية لان الركعة التسبيح
 بوجوبها قال لا يجزئ انما ركعة التسبيح لاجلها وانما ركعة التسبيح لاجلها وانما ركعة التسبيح لاجلها
 فيجب التسبيح في كل ركعة من فاته صلوة فريضة فليقضها اذا ذكرها ومن طريق الاحصاب مروي زرارة
 زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال تسبعت وما اجتبر به ضعيف فان الغاية لوجوب التسبيح
 التسبيح وقوله في ركعة الصلوة ركعة التسبيح ثم لا يكون علا لوجوب الصلوة ثم لا يسلم ان الركعة
 الى ركعة التسبيح ثم لا يكون علا لوجوب الصلوة ثم لا يسلم ان الركعة الى ركعة التسبيح
 فليس عليك التسبيح في ركعة التسبيح ثم لا يكون علا لوجوب الصلوة ثم لا يسلم ان الركعة الى ركعة التسبيح
مسألة مروي عن ابي عبد الله قال اذا راى ذلك فصلوا ركعة الكسوف تسبيح مائة مرة
 كما يصلي ركعة التسبيح ثم اذا راى ذلك فصلوا ركعة الكسوف تسبيح مائة مرة
 وروي عن الحسن بن البشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تسبعت وقال الشافعي واحدا ركعة التسبيح
 بوجوبها لولا ان ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محمد بن مسلم عن علي بن ابي حمزة
 صلوة في كل ركعة ركعة التسبيح لولا ان ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محمد بن مسلم
 ثم محمد بن مسلم عن علي بن ابي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محمد بن مسلم عن علي بن ابي حمزة

اذا

تأد

۵۰ کشفها

عن القليوبي

انکسلاں

عسکر

قال المستطير

احمد

۱۰

وقیعتها: ۱۸

آله افراد

ذکرها، ر

19

ان شکر و صلوة ہے

حسن و حسین

و غنیہ ل

10

الحرم
والأفغان

27

فروع ۲۰

و بکبر

٦
أوبالقرأة

الفضيلة

۱۱۱

نہایت اچھا

حسن

قال يمين ما بين من خلوة صه

• 2 1/2 •

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انك في الغفوة فم يرضى الله او اذ انك في حلق الشك واليقين
 واذا اراد ان يسلم فليحسب ان الله قد شفع له بالصلاة والسلام على الاقل يحسن زيادة الركعة وسطى فليحسب
 كمالها والقول بالاحادة مناهة وانما فافقن العمل باحدها لان التسليمة خير من وضوءه فان قيل
 فلا يصلح ان يجزى التهور فيكون ما ذكرناه احوط ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عمار بن موسى قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن التهور في الغفوة قال لا اذ انك في حلق الشك واليقين فقلت فم فصل
 ما خلفت الكتب فقلت فان كنت اتممت لم يكن عليك هذا ان كنت غفوت كان عليك
 ما جاء في الغفوة فما رواه سهل بن اليسع عن الرضا عليه السلام قال سمعت علي بن يقطين عليه السلام يقول
 رواه واحد واكثر الزيادة است على فلان وقال ابن بابويه صاحب هذا السوء اختيارا في غير شأنها
 اخذوه مصيبا وضمه من نسك الله على موضع التهور لان البناء على اليقين يحتمل اليقين معناه والله
 قد بينا ان ذلك ليس بما قلناه من كتابنا في الاربع الاولي من شك بين الاثنين والاربع
 بعد اكمال الاثنين يعني على الاربع وسلم شأنا ركعتين من قيام روى ذلك محمد بن مسلم
 الى ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصل ركعتين فلا يدرى ركعتين هي الاربع قال سلم ثم روى
 ركعتين بغير كتاب وتيسره ويصرف وليس عليه شيء وفي رواية ابن ابي عمير قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرى ركعتين صلى ثم اربع قال تشهد ويسلم ثم يركع ركعتين واربع
 يركعها فما كان كتاب تشهد ويسلم فان كان صل اربعاً كانت ذنبا فلو ان كان صل ركعتين
 كانت ذنبا فلو ان كان ركع ركعتين صلى السجدة فلو ان كان ركع ركعتين صلى السجدة فلو ان كان ركع ركعتين
 صلى ركعتين ام اربع قال عليه الصلاة والسلام قال الشيخ يحتمل ان يكون ذلك في المغرب والحدائق لا يجوز
 الشك فيما لا بأس بهذا في قولنا رواه واحد واكثر الزيادة است على فلان وتيسره على ان قيل
 حسن لو كان الشك بين الثلث والاربع يعني على الاربع وسلم ثم شأنا
 ركعتين من سجود او ركعة من قيام روى جعفر بن محمد عن عبد الرحمن بن سيار عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا تم ركعتان صليت ام اربعاً او وقع عليك على الثلث فان على الثلث وان
 وقع ركعتان على الاربع فليصبر وان احتل ومكث فاصبر وصل ركعتين وانما عليك
 ومثله روى الحسن بن ابي العلاء عن ابي عبد الله في رواية جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام فيمن لا يدرى صلى ثلثا ام اربعاً او خمسة قال اذا عدل في الوهم في الثلث
 والاربع فهو بخيار ان شاء صلى ركعة يوقم وان شاء صلى ركعتين واربع سجدة وهذا ان كانت

مروى

من سجد فليقل لا صاحب يؤيد في الشك بين الثلث والاربع يعني على الثلث
 وسجد ركعتين من سجود او ركعة من قيام روى ذلك عن الشك بين الثلث والاربع يعني على الثلث
 استجده لا يهايقه ان مقام ركعة ولان الغاية ركعة من قيام ولا يان بتمام هذه الغاية
 شك بين الاثنين والثلث والاربع يعني على الاربع وسلم ثماني ركعتين من قيام ركعتين
 من سجود روى ذلك محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى
 ركعتين صلى ثلثا ام اربعاً قال يقوم فليركعتين ويسلم ثم يركع ركعتين من سجود ويسلم فان كان
 صلى اربعاً كانت الركعات اربعة ولا تلت الاربع . **مسألة** لا بأس على من كثر سجوده وزاد ركعتين
 صلاته على شك فيه بالوقوع ولا يجب له سجود التهور لان وجوب تدارك كذا في الخبر وهو مني ان كان
 به حذرا لا يفتقد تداركا فيقع في ذرطة بعد رخصتها الغفوة ويؤيد ذلك ما رواه عبد الله بن
 عن غيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كثر عليك السجود فاصبر في صلاتك ومحمد بن مسلم
 عن ابي جعفر محمد بن عليهما السلام راوا اكثر عليك السجود فاصبر في صلاتك فانه يشك ان لا
 يدعك فانما هو الشيطان ولا تقدر لك كثرة شرعا فيخرجك الى السجدة في العادة وكثرة ذلك يجده
 الا ان من نفسه وقال بعض المتأخرين هو الذي يكثر ويتوارق فانه ان يهوى في شيء واحد او في رغبة
 واحدة فلا يشك ان يسهو في اكثر الغفوة والخمس اعني ثلث طلوات فيسقط بعد ذلك
 حكم التهور ولا يفتقد الى سجود في الغفوة اربعة ويجب ان يطلب هذا القائل بما خذوه اذ
 لا تملك ذلك اصلا في الغفوة لا شرعا ولا عرفيا من غير ذلك **مسألة** ولا بأس على السهو
 حتى يسلم لا يلوذ انكره امكن السهو ثانيا فلا يخلص من ورطة التهور لان ذلك فيسقط اعتبارا بالان
 شرع لا اذ حكم التهور فلا يخلص سببا ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب ما رواه جعفر بن
 البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على التهور سهو ولا على العادة لا يخلص هذا
 وان كان ضعيفا لكن قبول الاصحاب في ضعفه **مسألة** قال في الخلاف لا بأس
 بالامور على وجه سهو كعدده وقاله علم الهدى على الامور اذا سجدتها التهور وسقطت القضا
 وقال كحل ان قام من سجود او سجد للسهو ولا اعتبار بخلاف كحول لان الغفوة لا ما رواه الجهم
 محمد بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على من خلف الامام سهو فان سجد الامام فليصبر
 خلفه التهور فان سجد للامام فليصبر عليه سجد الامام فليصبر عليه سجد الامام فليصبر عليه سجد
 قال الامام كل اثم من خلفه الا كبرية الاغتسل وعن جعفر بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام

ثم اتى

تورج در

تسوار

لنبا در

لرس

شهر

شهر

انهم يكتفون

قال ليس من نفع الامام هو وحده ان كان ضعيفا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا قصد رواية
 الطبرسي ان ابا عبد الله عليه السلام كان عليه عذرا في بعض احواله وكان يبطل الصلاة
 وان كان ما لا يبطل الصلاة عليه ولا يجوز له ان لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 بالتمسك بحديث علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي الا عذرا وحيدا
 لو لم يصلي الا عذرا وحيدا لما لم يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 ما يوجب الصلاة الا عذرا وحيدا ولا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 لم يوجب علي بن ابي حمزة الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 وجب عليها فلو سجد الامام بغير الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 بقي لم يصلي الا عذرا وحيدا لو كان سجد بغير الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 حفظ علي بن ابي حمزة ما رواه ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس علي بن ابي حمزة الا عذرا وحيدا
 استأجر الله الامام لا يتحقق نسيان ولا عذر ولا عذر الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 على ان اقل الفصل وانه استحق عليه من الاصل ان لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 من تحري الصلاة عذرا وحيدا قال الشافعي ان كان داويا جازيا لم يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 قال في النسخة ان في الصلاة قبال النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 في رسول الله فقال ما منكم ان يجيبوا ما عرفت قال كنت في الصلاة فقال لم يصلي الا عذرا وحيدا
 الى استحيوا الله والرسول اذ دعاكم فقال لا اعود قال لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 في الذين يتحرمون ما في الصلاة الا عذرا وحيدا ان الكلام عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 عادة شرعية متعلقة من صاحب الشرع فيجب فعلها على وجهها المشروع لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في النسخة لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 الشافعي في الصلاة لا يستأجر الى غيره اصله كلفه على ما في النسخة من ان يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 المكان الا لخلل من السلام وعندنا في الصلاة ثم قيل ان يكون ذلك مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم
 فلا يجوز غيره من الصور ووجه ذلك في النسخة ان كلام ذي اليمين في حكم الموعظة اذ لم يتحقق حال الصلاة
 وان كان ان يسلم بعد وجده لم يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 ليس فيما شئ من كلامه ان ليس ولا ما يوجب الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا

الامام اذا كان في الصلاة

ثم جاء

وذكره

في النسخة

وتنق

وغيره من احاديث روايت منها رواية عبد الرحمن بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في الصلاة
 نسيان فليقلها حتى يفرغ قال ثم صلوتك في سجدة حتى تنسوا ورجاء ما ذكره ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان ليس من نفع الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 ما يوجب الصلاة الا عذرا وحيدا ولا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 ما يوجب علي بن ابي حمزة الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 وجب عليها فلو سجد الامام بغير الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 بقي لم يصلي الا عذرا وحيدا لو كان سجد بغير الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 حفظ علي بن ابي حمزة ما رواه ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس علي بن ابي حمزة الا عذرا وحيدا
 استأجر الله الامام لا يتحقق نسيان ولا عذر ولا عذر الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 على ان اقل الفصل وانه استحق عليه من الاصل ان لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 من تحري الصلاة عذرا وحيدا قال الشافعي ان كان داويا جازيا لم يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 قال في النسخة ان في الصلاة قبال النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 في رسول الله فقال ما منكم ان يجيبوا ما عرفت قال كنت في الصلاة فقال لم يصلي الا عذرا وحيدا
 الى استحيوا الله والرسول اذ دعاكم فقال لا اعود قال لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 في الذين يتحرمون ما في الصلاة الا عذرا وحيدا ان الكلام عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 عادة شرعية متعلقة من صاحب الشرع فيجب فعلها على وجهها المشروع لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في النسخة لا يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 الشافعي في الصلاة لا يستأجر الى غيره اصله كلفه على ما في النسخة من ان يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 المكان الا لخلل من السلام وعندنا في الصلاة ثم قيل ان يكون ذلك مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم
 فلا يجوز غيره من الصور ووجه ذلك في النسخة ان كلام ذي اليمين في حكم الموعظة اذ لم يتحقق حال الصلاة
 وان كان ان يسلم بعد وجده لم يصلي الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 ليس فيما شئ من كلامه ان ليس ولا ما يوجب الصلاة الا عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا
 النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة عذرا وحيدا فاعلم ان لا عذر له الا عذرا وحيدا

الامام اذا كان في الصلاة

ثم جاء

وذكره

في النسخة

وتنق

فقد اتفق الاصحاب على ترتيبها ولم يشترطوا في التماس على قضاء رمضان وان وجوب الترتيب على
 متقيا. خلاف الأصل يكون متقيا وان لم يشترط في التماس على قضاء رمضان وان وجوب الترتيب على
 فانت متبررة في حقيقتك كذلك لقوله عليه السلام من فاته فريضة فليقضها كما فاته وموجبه الفريضة و
 كيفيتها وان السببي عليه السلام فاته صلوات يوم لم يصدق ففقهنا من غيرنا وفعلنا ان الترتيب متبرر
 ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن ابني جعفر عليه السلام قال اذا كان عليك قضاء صلوات فابدأ
 فان لم اداها فمصلح بعد ما فاتة فانه ما اتيه بآثار التي قياس من غير جامع والفرق بين هكاهذا
 والفرق بين ان ترتب الفرائض على غيرها وترتيبها على رمضان فيحصل فيها الترتيب لا معنى لخصيص
 الايام وانما فرق بين حقيقتي في العمل في الكبرياء ما لم يدخل في حكمه لا وجب له ترتيب الغوايات
 الحاضرة ولا يستحبها لا وجوبها في الساعات فانه من الغوايات ما لم يتبين الحاضرة ولو بداهة
 مع كذا الغوايات لم تصح الحاضرة واذا عرفت فليست الغوايات مع انتهاء الغوايات لقوله عليه السلام
 من فاته صلوة فليقضها حين يذكرها وقوله عليه السلام من فاته صلاة او فريضة فليقضها اذا ذكرها
 فذلك وقتها ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن ابني جعفر عليه السلام
 سئل عن رجل صلى في يومه صلوات لم يصليها او فاته صلوات اذا ذكرها في اي ساقط
 ليلا او نهارا اذا قبل وقت صلوة ولم يجمها فانه فليقضها ان يذهب وقتها
 فانه ما مضى وقتها ولا زما هو بها على الاطلاق والا فلا فليقضها على الترتيب فيمن لم يجمع ولا في الغوا
 مرتبة فترتيب على الحاضرة لئلا يتركها فليقضها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها
 على الاطلاق فانه عليه السلام اذا زالت الشمس وحل وقت الصلواتين وانما الاصل عدم وجوب
 الترتيب ولا ينافي لكثرة صلوات الوقت فلا يحصل الترتيب بخلاف الصلوة الواحدة ومن طريق
 الاصحاب ما رواه زرارة عن ابني جعفر عليه السلام فاته صلوات فليقضها في وقتها لئلا يتركها
 والعصر والمغرب وقد كره في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها
 قد ترك الفريضة في وقتها قد دخل في وقتها فانه لا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها
 ابني جعفر عليه السلام قال ان فاته صلوات في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها
 الترتيب ثم المغرب ثم العشاء فليقضها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها
 وجواب اخبار من وجدها بعد انما احادها في الاصل لا يقال الا بطلان الاصل لا يقال الا بطلان الاصل لا يقال الا بطلان الاصل
 لا نأخذ بعقول مخطئة بل لا تأخذ بغيرها في اخبار كغيرها فلهذا فانه من الاية في حقه

في وقتها
 في وقتها
 في وقتها

الاية

حين

حين مسلم اعن هذا ما به فقالوا ان الله فرض اربع صلوات اثنتان حين نزول الشمس حتى تغيب
 واثنتان حين تغرب الشمس حتى ينصف الليل ولا خلاف بيننا وبينهم ان هذا الخطاب
 وان توجه الى بني نبي ليس مخصوصا به وانما في اخبارهم غير الداعي الى موضوع الترتيب لان ما بينهما وجوب
 الايمان بالغائية لم يتبين في تحقيق الحاضرة ونحن نقول بوجوبه لا لاطلاقه في وجوب القضاء لم يتبين
 الحاضرة بل الخطاب في الترتيب ولا يلزم من وجوب قضاءها عند الذكر ما يتبين الحاضرة وجوب
 ترتيبها على الحاضرة وسقوط وجوب الحاضرة كما يتبين من صلوات تصلي في كل وقت ما لم يتبين
 الحاضرة فيها الكسوف والجماعة وليس ما ذكره من ترتيبها على الحاضرة والترتيب على الحاضرة وانما لم يثبت
 انها معارضة ذكرها من الاضاح فيكون العمل بما ذكرناه ارجح لانه ليس بعد من الحجج واجبا
 غير وجوبه واليه منى وكذا الحجج وتوهمها هو بها على الاطلاق قلنا مسلم ولكن لا يسلط
 ان لا الامر بطلان في الغوايات لا تدل على الغوايات ولا تدل على الوجوب المحتمل
 لكل واحد من الامرين ولو قالوا اني انقضوا ان اوطر الشرح على التحقيق قلنا لا يرد ما علمنا
 نحن اننا علمنا ما رآه على ان القول بالتحقيق غير منه من من عليه صلوات كثيرة وانما لا يكتل
 سبحانه وان يامرنا من الفرق ولا يتبين الا لاكتساب قوت يومه ولو لم يلد ولو لم يولد
 كان مودود لم يولد يومه عليه الاكتساب حتى يولد له والزام ذلك محاربة صرفا فانه قد
 فسطا في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها في وقتها لئلا يتركها
 فان اكثر الناس من يكون عليهم صلوات كثيرة فانه لا ينافي انهم من شهرين في يومه استكملة الترتيب
 وقد جاء في اخبارنا لا ينافي في الترتيب منها رواية ابني بصير عن ابني جعفر عليه السلام فاته صلوات
 الاخرة حتى قال يدعها حتى مطلع شمس وتذهب الحجة ولو كانت على التحقيق لما يردنا
 وفي رواية التحمل في رواية البصير عن ابني جعفر عليه السلام فاته صلوات حتى ركعتين من العصر
 قال بجها لا ولا تلت فان نسي المغرب حتى ركعتين من العشاء قال فليقض صلواته ثم ليقض المغرب
 وقال ان الغرض من بعد صلوة العشاء بعد صلوة ولو كانت مضبوطة لما اجنبنا انما
 الكراهية في الترتيب بحسب مع الذكر وليقطع النسيان فلو قدم الحاضرة على
 نسيانها بعد انما لو دخل في صلوة ثم ذكر ان عليه سابقه جعل الى الباب بقرينة في العصر
 ثم ذكر الظهر وفي العشاء فذكر المغرب اذ في صلوة فانه تذكرها قبلها
 ثم ذكر ان عليه الظهر في رواية زكريا في الظهر فاما في اربع مكان اربع قال الشيخ في العشاء

توهم

توهم

الحسنة

توهم

السكون في من ابي عبد الله عليه السلام ولو قال كل ما كنت انا مع وجع لا يصح لانه نوى الامانة والامام
 ان كان ما كانا لصلوة في البيت فغيره الا حاد ونية الامانة ليست مشقة لصلوة المفترق
 فم يفتي في الصلوة وقد روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيان عليا عليه السلام قال
 صلاتها اجمع اجمع لو قال كل منها لم او جويت الامانة او الامام او عا ولا لم يحصل الاحتياط
 في افعال الصلوة العتيق من **مسألة** لا يشترط ان تبارى الفرضين فلو صلى ظهر من ينسب
 العصر مع موقوف صلاته قال الشافعي ومنه ابو حنيفة يخفى عليه السلام ان جعل الامام لم يترك صلاة
 فخلقه على انكسر وان من يصلي ظهر الامانة ثم يصلي الجمعة وعن احمد رواه ابيان في حاشيته ان في
 الافعال العامة لكان الامانة جائزا وان ايتام المفترض بالمتنفل جائزا بآب شيبه في اتفاق الفرض
 اولى روى حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل ان تومأ فصلي العصر في ظهر افعال الامام
 عنهم والجواب عن خبره انه يحتل المشقة في الامور التي يجب متابعتها كالكتابة والركعة او اذ كان
 والبر والاسجد كاجاب في خبر من تولى اذ كبر تكبيرة الى اخره دون ما لا يباح فيه والامام يفتي بغيره
 عليه لا يتركها لغيره مع وجوب الجمعة ثم تنقض ما احتج به من ادرك الامام وقد رجع راسه من لا خيرة
 فانما قد بقي ويخفى الظاهر لا **مسألة** لو اختلفت كيفية اتمام الصلاة بصلواتها بصلواتها
 والكسوف لغيره في الركوع **مسألة** ويقته في المفترض بشدة والمتنفل
 بغيره في الايتام في المتنفل المفترض في المفترض بالمتنفل فعند ما يبرر به قال الشافعي ومنه ابو
 والكلب وعن احمد رواه ابيان لما روى ان النبي عليه السلام صلى بطائفة من اصحابه في الخيف
 ركعتين صلى ابطا فافترق ركعتين تلك الصلوة فكانوا انما يبرر فصله عن جابر كان معاذ
 يصلي مع رسول الله صلى الله عليه واله العتق ثم يفرق الى بني سليم فيصلي بهم ثم يقطع وهم مكتوبة
 ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن اسمعيل بن ابراهيم قال كتب الى ابي الحسن عليه السلام اني
 احضرت الجمعة مع مير في قبة مروني بالصلوة بهم وقد صليت قبل ان اتيهم وراي ما خلفي من يقبدي
 بصلاتي فمما يرامك لا تنهني عن عباس فتقف كما خلفك لرواية جابر وجس وما رواه محمد بن
 مسلم عن احمد ما قال الربان يؤمر صديقا لا يقوم عن ميمنه فان كانا في صلاة فمما خلفك فسرغ
 بما الخلفك منه فمما خلفك بطل الايتام ولو كان صبي وبالحج جعلها خلفه ولو دفعها لغيره فمما
 بعض الخلفك لولا يصح كما لا تصاف المرأة في التمسك بالاصل ولا في المتنفل فمما يرامك
 المفترض من كل بلوغ المتنفل ولو اتم اثنين فتقف الى جنبه او خلفه الامام وقال ابو حنيفة يتقدم الامام

سنة في كتابه

الباقى من كتابه
 الواحد عن بين الامام وهو قول علماء
 مروية

لما رواه

تروى بقران فتفت الى من النبي عليه السلام وما لغيره فتفت عن يساره فافقه نبيه به
 فتفت خلف الامام ذلك كمن كثر من واحدة لقوله عليه السلام فمما من حيث الفرضين
 الاصل ما رواه ابو العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يؤتم له صلاة فقال نعم
 ورواه **مسألة** ولا يتقدم الامام المرأة في جعله خلفا ويقعد وسطهم باربعين ذكرا
 الشاة وانما هو به قال اكثر اهل العلم والفقهاء ان يستعملوا في السنن او فيمكنون من متابعتها
 ولا يبريرة وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قوم يصلون بها
 ومعزاة قال يتقدمهم الامام بركبته ويصلي بهم جلوسا ويجلس **مسألة** يستحب ان
 توم المرأة التي في الغزاة النفل ويقال لث فعي وكبره من جيفة وما لك لا يتركها الا ان
 يتركها ما رواه اذ ان له روى رواية علي بن الحسن بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو تومست
 ان فمما في المكتوبة فلا تبارك ما روى ان النبي عليه السلام اقر وقد جئت عبد الله بن جابر
 ان توم اهل داره روى ساجد عن ابي عبد الله عليه السلام المرأة توم الشاة قال لا بأس وتنبأ لك
 نصيبه من كراهية الا ان كراهية رفع الصوت ثم يبطل ما ذكره بالصلوات التي لا اذن لها
 كاجازة واندودة وعن العيين والكسوف وتقف المرأة وسط النساء يدل على ذلك ما روى
 عن عابدة انها كانت تقف ومطهر وعبد الله بن سنان في صلاة النساء ورواه عن صفوان بن
 سليمان قال من السنة ان تفت بسورة ان تقف ومطهر ومن طريق الاصحاب ما روى
 اصحابنا عن امرأة تقرأ السورة في البيت تقف ومطهر واما الزواني عن اهل البيت فمما يرام
 لا عمل عليها ولو اتم الرجال والنساء في الرجل خلفه وما في النساء ولو كان رجلا او امرا خلفه و
 الرجل به روى ذلك عبد الله بن ابي عمير عن القاسم بن الوليد عن ابي عبد الله عليه السلام
 وكذا يوم النساء والفتيان تقدم القياس لرواية عبد الله بن سنان ولو كانوا اعمية امسك
 ومن صلى مثل ما استحب ان يعيد صلواته ما وما موافا في صلوة اتفق في ابي وقتب الفقيه هو
 خرب صلاته قال الشافعي يشترط ان يقيم وسوق المسجد ويصل ويترى يقولون وقال السعدي عن ابي
 دود والافرب وقال ابو حنيفة لا يعاد لغيره الا العسل بها فلا تفلت في وقت النبي ولا تفلت
 المغرب لان النطق لا يكون بوترها ما روى ان النبي عليه السلام قال بعض اصحابي اذا اجتمعت للنفل
 ون كينت تدهليت وعن ابي ذر قال ان عليا اوصاني ان اصلي الصلوة لوقتها فاذا اذركتها ففصل
 فافعل لك فافعل ان صليت فلا تمل ومن يبر من الاسود عن ابيه قال صليت مع رسول الله

فلا يفترون

فلا يفترون

عليه وآله وسلم فادعوا بوجدين لم يصليهما فقال عليهما فقال ان شئكما نصيبا مغناقا لا يصليانه
رحال فقال اذا صليتما في حالكما اتيتهما فخر فصليا متعنا كما نأخذ من طريق الاصحاب ما
رواه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجد قوما يصلون جماعة يجوز ان يصليوه
معهما قال نعم وسوا فضل قلت فان لم يفعل قال ليس به بأس واكثر اطاعتهم لا وجه له الا ان تقيدهم
الا عايناه المطلقه وكذا قال في حقيقته فان النبي لم يسهل عليه عامه وبذره خاصه فقدم على العام
وامام اركانها على الامام فقدم سلف في غير من يزيه **مسألة** يستحب ان يجتنب القبط
الاول الفضلاء وعليه اتفاق العلماء ورواه عن ابي بصير قال كان يصلي رسول الله صلى الله
عليه وآله يقول ليكني منكم اولوا الاحلام ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم القبط
وروي بابر بن يزيد عن ابي جعفر الباقر عليه السلام ان الذين يلون الامام اولوا الاحلام والفضل
الصفوة اولها وفضل اولها وامن الامام ويحب ان يستحب الى امرائه من القراءه قبل الامام
ويكون ان يكون ذلك ليجعل فضله المذكور كرهية القيام صامتا ويدل على ذلك ما رواه زياره عن
ابي عبد الله عليه السلام قلت ان من الامام فافترس من القراءه قبله قال ان سبب آية ومحمد الله واثن
عليه فاذا قرأه فاقرا آية واكثر من ان يكون ذلك فيما يخاف ان الامام فيه ما يجهر فيه القراءه
فادعوا ايضا **مسألة** فضل **مسألة** ويقوم الامام وادعوا ان اذا قال المؤمن قد قضا
الصلاة وقال الشيخ اذا قرأ الحمد من الاذان وبثا في طي وقال ابو حنيفة اذا قال المؤمن قد قضا
حتى على الصلوة لانا ما ذكرناه اجاب عن الاقامة فيجب المبادرة للتصديق وتدل على ذلك ايضا
رواية حفص بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قال المؤمن قد قضا الصلاة فام
القوم على ان يقولوا في حقيقته فيجب لان الله قادر على الصلوة ليس اثره اقيام اليها ويكره ان
يقف منفردا عن الصف **مسألة** مع العذر ربه قال الشافعي وابو حنيفة وقال محمد بن عبد الله
وكذا توقف عن سائر الامام وليس على امته هذا روي ان النبي عليه السلام على جهرا فافترس
ورجل ورا الصف فقال النبي عليه السلام استقبل صلوته فلا صلوة لغز وظف الصف لينا
ان ابكره من خلف الصف واعبر النبي عليه السلام على امره الا عادة وما تضمنه خبر من لا فا
يكن على الاستحباب توفيقا بين الروايتين لا يكره ان يجتمع في المسجد ثانيا بالصلوة الواحدة سواء
جمع الامم في غير **مسألة** وقال الشافعي وابو حنيفة ولا يكره ان يركع في المسجد ثانيا بالصلوة الواحدة سواء
عليه وقبله لا يكرهه في المسجد اكرام ومسجد النبي عليه السلام خاصة لنا قوله عليه السلام صلوته واجامته

ليست في

تتمثل

تفضل صلوة الفريضة عشرين صلوة وسوا على اطلاقه وروي الترمذي قال جهل وقد صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال انكم تقرأ على ما تقدم من روي روايته فها صلياً قال **مسألة** ان
وروي في بعض اخبارنا من ان من الاذان او اكانت الصفوف باقية وروي بعض الاصحاب
عن زيد بن علي عن ابيه قال دخل رجل المسجد وقد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما ان شئكما فليكن
فليصليكما كما صلاجه ولا يردون ولا يقيمون فذا صلاجهما ركعتين والاربعين ضعيفان **الطه** الثاني
في الامام **مسألة** يستحب العقل والدين والاعلمة لان الجنون لا صلوة له لانه لو كان الجنون يرضى لادعوا
مع في الوقت الذي تقرر افاقته لم يحصل اثره الا ما ذكره الامام في قوله صلى الله عليه وسلم ان من كان
من فخره عن الاسلام ما عظم الله له ولو كان عدل في حياته وعليه اجاب علماء الاسلام والقول تعالى ولا تركوا
الى الذين ظلموا اولاد الا انه قد تيسر الكفاية بالانصاف والصلوة **مسألة** لو صلى بصلوة مظهر الاسلام
فبان كافر ففي الامام قد قرأ ان اجدها فمضى اختياره علم الهدى في ابد قوله وبثا في طي
وامرؤا في ابي عبد الله وهو اختياره في حقه الطوسي ان الصلوة ما عذر بها من فاجركم
مجردة لان الاطلاق على الباطن مقتدر فيمكن بمصالح الظاهر ويمنع من ذلك
ايضا ما رواه ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام اني قد خرجت من امن غراسان او
بعض الجبال وكان يومهم رجل فاجاه رطال الكوفة علموا انه يهودي قال لا يصلي ولا يركع ولا يركب
الصلوة قال الشيخ لا سؤفه حتى في حقا ومنفردة اذا لم يلفظ بالشهادتين وقال الشافعي في حكم
عليه السلام لكن لا يلزم حكمه معنى ان لو اكره الاسلام لم يكره تركه سواء صلى جامعاً او منفرداً و
قال ابو حنيفة يكره بسلامه وردت لوسلي في جماعة ثم اكره الاسلام وقال محمد بن بكر بسلامه اذا
صلى جامعاً او منفرداً في المسجد ولا يكره لو صلى منفرداً في امته لنا ان الصلوة ليست على الاسلام و
ان كانت شتاتاً لغير الامن الصلوات بالسلامة فلا يصير بها حقراً بالسلامة كما روي عن ابن
عباس ان النبي عليه السلام قال امرت ان اقبل اليك حتى يقولوا الا الا الله وسوا ليل
على نجد بالسلامة في الشهادة وشهادة الشهادتين على السلام معلوم باتفاق علماء الاسلام
الشيخ الثاني **مسألة** مخالفت المالح لا يؤتم به وان اطلق عليه اسم الاسلام وهو اتفاق علماءنا و
قال الشافعي كره ما يراه الظاهر للعبادة وبثا في طي وابو حنيفة وقال لا يكره تركه من لدن الله في حقه فاعلم
فلا يؤتم بعزله تعالى ولا تركه في الذين ظلموا يقول النبي عليه السلام لا يؤتم بك ما جهر به من شأنه في كل
البيت عليهم السلام ما رواه فضيل بن يسار عن ابي جعفر الباقر عليه السلام وابي عبد الله جعفر بن محمد

مسألة

في

في

الشيخ

فلما علم عليه السلام حريقا لبيادى الانبياء في عبيدة وخبر ان عبيدة قوا بجوارحهم فقاموا
 اقاموا في الايام وكانوا في الفقه قد صرحوا بحجة لانها اشرف من علو اسير
 وقد كان النبي عليه السلام يفضل النبي في ان تبوا في الحجة فالايسر في
 يرجع الى صحيح فالتشيع في انهم روادا لم يمتنعوا في انهم اراى لها اثر في الاولين و
 لا وجه في شرف الرجال **مسألة** واحدة الامام قد من يتم بهم وقد نسب
 عقلائنا و قد قال الشافعي في الجدة وقال في القديرة لا يجوز ان صلوته المأخوذة لا يصلح صلوة
 الامام فاذا تقدم من يصلي لامة كان كما لو اتينا فلا يفتك المأخوذة من اننا لا يجوز ان نعمل
 بالنسبة وروى صاحب عن علي عليه السلام قال من وجد اذى فليأخذ به رجل
 فليقتله يعني اذا كان اماما وكبره ان يستأب المسبوق لا يفتك ان يستأب
 فاشهد ذلك **رواية ابن شريح** عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حدث
 الامام وسوى الصلوة لا ينبغي ان يعقد امة من بعده الا فاته ولو قدم من سبق جازان
 يستأب ثانيا وقد روى طبرستان في زبدة عن جعفر عليه السلام وهو يدين عارقه ولو
 است الامام قد الما لم يكن يتم بول على ذلك **رواية العجلي** عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل آثم قد باركته ثم مات قال يقدعون رجلا آخر يصحبه
 ويمتدون بالركلة ويقفل من دونه **مسألة** **رواية ابن شريح** عن ابي عبد الله عليه السلام
 بالسافر وكذلك السافر و قد قال ابو حنيفة وقال الشافعي انما كبره ان يتم الحاضر
 بالسافر ان السافر لم يصل مع القيم لانه كل واحد منهما يفرق امامه على ما اخبرنا
 والمفارقة كروية للحجاز وروى طبرستان في زبدة عن ابي عبد الله عليه السلام
 عليه السلام قال لا يؤتم بالحضرى المسافر ولا المسافر بالحضرى فان اتم تقدم من يتم
 بهم فوجب التحليل الذي ذكرناه نزول الكرامية لوتبوا وى قرأنا ما
 كالا يتم في المغرب والعداة وكبره ان يؤتم المنتم مقتطعة و
 قال الشافعي و ابو حنيفة ومنع احمد بن الحسين الشيباني لما
 روى عن النبي عليه السلام انه قال لا يؤتم بالمقيم
 المتوضئين لما روى عن عمار بن العاص

حظهم

لا يؤتم به

محمد بن

باصحاب

باصحابه وسبقهم عرف النبي عليه السلام ذلك فلم يكبره ولان المقيم متطهرا مرة مشعر في الصلاة
 به في جنازة الصلاة الطاهرة لم يمتنع من التمسك بتردوا في الجوارح لان طهرا وكل واحد منهما طهرا
 في شريعتي الا يتم بها وفي امة الا يتم ولا يبرص ثوبان احد ما المني وهو اختيار علم الهدى في المصباح و
 في شرحه والثاني في الكرامية واليه اوجاهة الوجه لانه قوله عليه السلام يؤتمركم اذ اركم وقول الصادق
 عليه السلام يؤتم القوم اقراهم وما روى اهلنا من يؤتم عن عبد الله بن زياد قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن المؤتم قال لا يبرص ثوبان الا برصا بوطان المسلمين قال نعم قلت وهل يمتلي بها المؤمن قال
 نعم وهل كتب الصلاة الا على المؤمن قال لا ينبغي في التهنيت على الضرورة ولكن ان يكون بحول
 قومه في صفاتهم والى ولان ضعيفان لا يخصص لكل واحد من المحدثين وعدول عن طاهرهما
 والا فرب من المني على الكرامية فربما بين اثنين **مسألة** **رواية امامه** الحمد وروى طبرستان
 لان مع التوبة يزول يستكبر لكن لا يزول بقص من ان الامام يخصص فضيلة وعلى هذا كل كلام
 من اهل البيت من الاصحاب قال علم الهدى في شرحه و ابا الصلاح لا يؤتم الا خلف والوجه
 المنع مشروط بالفسوق وهو التقرب الى الاختلاف مع الكف من الامم الجوراء بحجة طهين الفخلة فانه باعتبار
 المني فتم اليها الفسوق بالاحمال ونطالب المانعين بالعلامة فان اتجاها باروا ابا جوارح عن الحسين
 بن علوان عن عمار بن خاليد عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يؤتم القوم
 وان كان اقربا ولا يفتن من استأب اعطيا ولا يقبل رثما ولا يصلي على الا ان يكون متبع ذلك
 خوفا على نفسه فلهذا من وجهين احد ما الطعن في بسند الرواية فانهم باجماعهم لم يردوا بحول الامام
 والثاني ان بسند الخبر يقول بوجوبه فانه تضمن ما يدل على الاموال للاختلاف في وجوبه اطلاقا يكون المنع
 معلقا على الغلبة فاذا وى مترجعا لا يجمع ذلك لزم من يعلو ما اذا دعا وقال في قوله لا يؤتم الا
 بالمجاهدين وكذا قال علم الهدى في رواية قال مالك القول تعالى لا اعاب الله كذا رثنا فاقول
 اجد رضى الا يعلوا احد وروى اهلنا على رسول الله الذي يجاراه ان كان من لا يؤتم بحسب الاسلام
 ولا وصفها قال لا يكره ان كان يصل اليه ما يغيره فاما وروى من يكره من كرهها لمها جوده بما
 جازان يروى لقول عليه السلام يؤتمركم اذ اركم وقول الصادق عليه السلام لا يتخذ من احدكم الرجل في
 منزله ولا في سلطانه وحيثما كان يخرج على هذا القول قال علماءنا لا بأس بامة الا اجماع اذا كان
 من بيته وروى عنه الاذن لانه قوله عليه السلام يؤتمركم اذ اركم ليس نقضا وقد عني بعض الانبياء و
 روى عن طريق ابي البقيع عليه السلام ما روى ابا عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان

بريد

محمد بن

ولا يكره

عن هذا المطردة وتمام القتال يصلي كل من كان منه بالآية حيث كان وجهه وعن الحلبي عن أبي جعفر
قال صلوة الخوف **التي تراى** والمطردة **التي تراى** على ما لا **التي تراى**
ويشك من الآية حال المسابقة فصر على كثيرين من السنية وثلاث عن السنية يقول في كل كبيرة
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فانه يخرج عن الركوع والجمعة والارواح والاصحاب من
محمد بن مسلم وزعمه وقيل عن أبي جعفر عليه السلام قال ان ايرل المؤمنين على السلام على الله عز وجل
بكل صلوة الطلوع والمغرب والعشاء الا في السفر والجمعة والعيد والاحتفال وعن الحلبي عن أبي جعفر
عليه السلام قال صلوة الخوف على الظهر كما هو في الركعتين والتكبير والمسايق تكبير مرة واحدة وعن
عبد الله بن الحنفية عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قل يا حنفي في هذه المسابقة
من التكبير ان لكل صلوة الا المغرب فانها ثلثا وهذه في كل ركعة من ركعاتها انما عطافته
للحق والحق والحق **مسألة** كل صلاة الخوف بركعة واحدة لا يشترط الا ان يكون في كل ركعة
مع الفتيق والاقصا على السنية ان تثنى مع الآية وان كان الخوف من نفس اربع أو ثلث أو حتى
ذلك فتتروى صلاتك في قول تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان
تختم ان ينقشكم الذين كفروا ووسيل منطلوكة على خوف العدو وانما على احد من المؤمنين الخوف
ومن طريق الاصحاب ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل يخاف من اعداء قاصد كيف يصنع قال يكبر ويصلي ركعة واحدة ثم يركع ركعة واحدة ثم يركع ركعة واحدة
قال الذي يخاف النفس والسمع يصلي صلوة المواتعة بآية على ما بينت رايته ان لم يكن موثق على
تثنية وضوء أو يركع على الركعة الاولى ثم يركع الركعة الثانية ثم يركع الركعة الثالثة ثم يركع الركعة الرابعة
ولا يركع الركعة الخامسة ولا يركع الركعة السادسة ولا يركع الركعة السابعة ولا يركع الركعة الثامنة ولا يركع الركعة التاسعة
موسى بن جعفر قال استقبلت الاسد يعني موسى بن اسد في وقت ركعتين كان الا سدي في الركعة الثانية
فركع ركعة واحدة ثم ركع ركعة واحدة ثم ركع ركعة واحدة ثم ركع ركعة واحدة ثم ركع ركعة واحدة
صلوة قايض ولا فرق بين ان يكون ركعتين او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
الركوب فليس كذلك للركوب ولين يركع ركعة واحدة ولا يركع ركعة واحدة ولا يركع ركعة واحدة ولا يركع ركعة واحدة
لست اخذ لو حال حال فما اذا زلت صلوة الخوف **مسألة** ان كان الخوف من العدو فليصل ركعة واحدة
لم يغير في حالين لانها صلوة مشروطة ما هو بها فيكون بركعة واحدة يصلي على ركعة واحدة الخوف على
صلاة صلوة الخوف بان يطلب بالاول ويصلي بركعة واحدة ويقيم في الثانية تعالى الثانية فيصلي ركعة واحدة

مسألة في صلاة الخوف
إذا كان الخوف من العدو
فليصل ركعة واحدة
ولا يركع الركعة الثانية
ولا يركع الركعة الثالثة
ولا يركع الركعة الرابعة
ولا يركع الركعة الخامسة
ولا يركع الركعة السادسة
ولا يركع الركعة السابعة
ولا يركع الركعة الثامنة
ولا يركع الركعة التاسعة

واجب عدم الاخبار وطاعة الآية ويشترط لهم شروط الجمعة ولا يجب ان يخطب في صلاة الخوف في وقتها والشيخ
لا يفتقر صلاة الخوف الى الخطبة والوجه ان ذلك لا يجب لانها جمعة واحدة فاجازت خطبة واحدة كما في
المسألة يجوز صلوة الخوف جماعة وان كان ركعا يتوهم ان يجزئ لا يكون منهم قس من الامام طري
حلال قد جاز ان الطريق ليس جائزا في الصلاة فليصل ركعة واحدة **مسألة** من صلى بالاولى ركعتين
وبالتيه ركعة لم يركع لان الجمعة نعام من غير نيت فيجوز ان يصلي بالتيه ركعة واحدة **مسألة**
لا يجوز ان تصلي صلوة الخوف في طلب العدو ولا في حالة من **مسألة**
قال الشيخ اذا كان البعد في جهة القبلة وامن المسلمون مجموعهم لم يصليوا صلوة ذات الركعتين
ويصلوا كما يصلي المسلم في كل صلاة بغير صلاة فان لم يصلي المسلم وحده لم يصلي المسلم وحده
بجميعا وسجد الصلوة الذين لم يجزئ من الصلوة الا في قيام ركعتين ثم قاموا سجدة الصلوة
ان لم يركعوا في الصلوة التي يليها والافزون وراهم قيام فقام يسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي يليه كما افزون ثم جلسوا جميعا وكذا صلى يوم بيعة ابي بكر وشرط هذه الصلوة شروط كثيرة
المسلمين وكون العدو في القبلة وان يكونوا على مسير من الارض بحيث لا سائر من جبل و
شبهه وعندى في هذه الرواية توقف لاني لم استنبطها بطريق محقق عن اهل البيت
عليهم السلام وقال الشيخ رحمه الله واذا كان في المسلمين كثره تفاوت في العدد جاز ان يصلي
بغير ركعتين ويصل ركعة واحدة ركعتين فليصل ركعة واحدة وركعتين فليصل ركعة واحدة
التي هي في ذلك طلل الغل **مسألة** قال الشيخ لو صلى صلوة الخوف في
حال الامن صحته صلوة الامام والمأموم وان تركوا الفصل من حيث فارقوا الامام
سواء كانت صلوة ذات الركعتين او بطن الغل وقيل كل حال كان ذلك
او عند ما اوقفوا من النفس والحال جاز فيه صلوة الخوف ولو كان مخطوفا كان الغل
الركعتين وقطع الطريق لم يجوز له صلوة ركعة كانت ماضية لانهم لم يخطروا شيئا من الغل
الصلوة وانما يصير في ركعتين بعد ان كان لا يجمعين وذلك لا يطل ولو صلوا صلوة مشقة
خوف لم يركعوا ويعدون **مسألة** لو كان الفرق يصلين بحسب
الامكان اياها ولا يصير احداهما صلوة الثاني سفر او خوف لان مقتضى الفصل لزوم الاقام
ترك الغل بحسب السفر والخوف ومن اشغلتها بحسب بقا الحكم في القبايين

تقدم الاخرى الى مقام الاول ثم ذكرهما وكلاهما
جميعا وسجد بالصلوة الذي يليه
كفره

فانما هو نظير هذا اليوم فلو
لم يجب في هذا اليوم

الثاني مع قصد المسافر من الاحتمال لا يتحقق **مسألة** الفرض كشراحيلا لقنا
 والميل اربا لاف ذريع وبعض اخبار اهل البيت كشراحيلا وقش ما ذريع وقال
 بعض اصحاب الشافعي انما عشرة الفقة وقال اهل الفقه رتبة البيوت الارض لكنا
 ان المسافر في اليوم لا يلبس القمام وذلك يشهد لقنا ولان الوضع القنوي
 يعادى ما عظمى وكان التغيير اليه احسن **مسألة** لو شك في المسافر في القمام
 لا يجر الاصل لها يترك الامر لليقين وكذا لو ارجعت الخبرون بمحض لا ترجع ولو تواترت
 اثباتان اخذ بالاشبه وقصر **مسألة** اذا كانت المسافر موقفا
 والارواح في بيوتهم لم يدر القصر في صلوة وصومه وموقوف لكنا اصحاب ولا يشترط ان لا
 كالكنا ولا في التغيير ان اذا غزم بعد فقد شغل فيه بابتير وكان كالمسافر في ثانيا في بيوتهم
 ذلك ما رواه عن عتبة بن ربيع قلت لابي عبد الله عليه السلام اني انقص في القنوة
 قال يزيدوا عظمى ويريد جايميثا وما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت
 عن التغيير قال في بيوتهم قال اذا قضيت يريد ارجع بابتير انقص شغل يومه وعليه لكل الاجام
 الواردة بالقصر في اربعة فرائض وما ذكره في التفتيش ليس بمجته ولا وجه ولا مريد ارجع
 من يومه قال ابن بابويه يكون تخييرا في صلوة وصومه وبه قاله المفيد وقال الشيخ في التغيير في
 صلوة دون صومه ومنه عمل الهدى القصر في كل واحد من الاربعين لكنا ان شرط القصر
 المسافر لم يحصل فيسقط المشقة وطوا بكنا فاما نظامهم بديل التغيير **مسألة** لو كانت
 المسافر في الاربع لم يقصر وجوبا ولا تخييرا ولو كانت اكثر من اربع ولم تبلغ ثانيا كان الحكم
 ما بنا كما هو في الرابع **مسألة** لا بد من كون المسافر مقصودا ولو تعبد
 دون المسافر ثم قصد ومنها واما يقصر في ذهابه وكذا الوجه في ذهابه مسافة لا يقصر ولو قطعها
 نعيم فعودا في المسافة عا مقصرا لا يجرى المسافر وهي ذلك فتوى العلماء وروايت ما رواه
 صفوان عن الرضا عليه السلام في الرجل يريد ان يلحق بغيره من اهل بيوتهم فليس عليه ان يلبس ثوبا
 بل الخثر ان قال لا يقصر ولا يفتل **مسألة** لا يلزم براد البصر في ذهابه فرائض وانما خرج اليقين **مسألة**
 فتاوى **المسألة** ولو قصد مسافة فتجاوزت مسافة الا اذا كان وقفا في رتبة
 تقصرا في ذهابه ومن شير لم يزل المقام كما هو ولو كان دون ذلك لم يكن المقام **مسألة** لو كان
 شرط القصر اذا غاب عنه جدران البعدا حتى اذا انما له واذا اترق الربعة فان غم المور

بالتنبه في
البيئات المر

الامام فخر

ان في الحقيقة ما يزعمون غرض السفر هو المحقق لا غير ذلك لانهم يعمدون ان كان غرض السفر ثم وقع قصر
 ما بينه وبين شهر لا غرض للتقصير فلا استقرار باسنان في ولو كان ما قطع من المسافة لم يتجاوز موضع
 الاذان اذ كان ذلك محققا عند والى هذا ما في الميسر وقيل في الهبة اذا كان سارا بعدة
 خارج كان الحكم كذلك والى ذلك في دون الاربع اذ كان في موضع من الرواية **الطحاوي في**
الاصل ان السفر لزوم الاقامة فلو غرض في انسابها لم ينزل وقد استوطنت شهرين في حرمها
 او غرض الاقامة في انسابها لم ينزل في ايام صاعدا انزل لان مسافته لم تبلغ مسافة القصر وانما ينظر
 بمنزلة ان كان يستأنف مسافة قصره وان كان دونها لم يكن مسافة القصر وعلى زواجرها منزل
 قد استوطنت القدر المذكور قصر طهره واتم في منزل لا دور لم يبلغه فيه اهل او منزل لم يستوطنه
 او استوطنه دون الحدة قصر ولا عبرة بالليل ولا ليل ذلك المنزل لما روي عن ابن قنطير عن
 ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل منزل لا تستوطنه فليس لك منزل وليس لك حان
 ثم قيل في غير ذلك من الرجل يرب بعض الامصار ولا يمر ولا يزور فيسافر قصره وطنه ايام
 فيسافر قال فيسافر ما هو المنزل الذي يستوطنه **مسألة** اذا استوطن منزلا
في شهر فصاعدا او اقربه وقصره ان كان مسافته قال الشافعي لا يراه له
 لان النبي عليه السلام قال لعنوا من رآني حجه ثم اثم بها ساكن ولم يتو الله الله لا من غير
 للاستيطان حيث لم يجد حيث غرضه فابايس الى العادة يستيطان من اقام ملكه في
 القدر تقدم عليه فقلان مختلفان فخصي الوقت باذن وطن وآية ذلك ما روي في الميسر
 من روى عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الرجل يقصر في ضيعته فقال لا بأس ما لم
 ينزلها ثم عشرة ايام الا ان يكون فيها منزل يستوطنه فقلت لا الاستيطان ان كان
 فيها منزل في شهر فغرضه ان كان كذلك يتم فيها متى دخلها **مسألة** اذا استوطن
 ان يكون السفر محصية او مباحا كان او منه واما ما رواه في قولنا ان العلم ومن ابن مسعود
 يقتصر الى يومنا وان الواجب لا يترك الا الواجب وقال عطارد لا يقتصر الا في سبيل غير
 لان النبي عليه السلام يقتصر في واجب او مندب لكن لا يترك في الواجب او المندب في غير
 عليه جناح ان يقتصر ومن العترة ما روي عن النبي عليه السلام ان قال لرجل اراد السفر
 الى الحرمين في تجارة من ركعتين ولا يترخص بالحاجي يسافر كما لا يخفى وقاطع الطريق وقاطع الحماة
 والعدا والى هذا ما رواه في رواية وقال الشافعي واحد وقال ابو حنيفة يترخص لانه مسافر فيحرم

1012

فَقَالَ:

کا مکتبہ

كما قطع لثان الرخصة اها يعني يسفرو وفي الجيئس فرض يسفرو لان لا ما على الجيئس
لا ان اخطايت بالرخصة توجد الى الضحية وكان ما استفسارهم بما حقه لما قبلت الرخصة فقلت
سفسر يويل على ذلك ما رواه الاصحاب عن عمار بن مرثد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سمعت يقول لمن يسفرو واخطا الى ان يكون يسفرو في الضحية او مصيبة فيقول رسول الله
رضي الله عنه في طلب شخص او سحابة في غير محل فممن المسكين وفي رواية اخرى ممن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الباني والعارى ليس لهما ان ينظرا في الصلوة وما احتج
بالجني ضيف لانه قياس الجني على العاقرة والفرق ما هو ان يسفروا في محل مشترك
مسألة قال قلنا الا لا يسفروا كالمسرة بصيده بطرا لا يترك في صلوة
ولان صورهم قال الشافعي وايجتزئ فرض لثان اللغو وما يسفروا مصيبة ولا ان الرخصة
للتبديل الوصول الى المصلحة ولا مصيبة في الله ويؤيد ذلك رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
قال سالت عن يخرج من ابل بالمعقودة والمطاب يتنزله الليل والليلين والثلاث باليقصر
في منزلة فقال لا يقصر فاحسب في اللغو وجواب احتجاج الارب كما جواب عن استدلالهم
وقد علمت مسأله يقتصر لبقية القوة وقوت حياله لانه متى ما دون فيه بل
ما مر به وكما ما وجب التقدير ويؤيد ذلك ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الحسين
الصعيد قال ان فرح لقوت قوت خيال فينظروا يقصر وكان للنجاة قال ان يخرج يقصر حارة
دون صورة وانما جمعا ممن الاصحاب وعلقن ظالمه بل لا الفرق ويقول ان كان مباحا
تقصر فيها وان لم يكن انما يرد ذلك ما رواه المغيرة بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام
قال واقرت فافطرت واذا فطرت تقصرت فسرع ولقد ساءت ثم اني
اشاء الى الصبي قال ابن ابي عمير قال يسفروا في الله والى الطريق وهو حسن
والشجر روي انهم يكون من ليزه الا انهم يسفروا في الله يسفروا في الله يسفروا في الله
حضره وهذه عبارة في حاشية وقد اعتد المصنف رحمه الله وابتاعه ولم يمتحني في قوله انما يرد
عشرة وسفر مشرب انما يرد الا انهم في يسفروا في الله يسفروا في الله يسفروا في الله
بعض الاصحاب وتبعها افرون ولما قال فيقيد ذلك بان لا يتم في بلية عشرة فحينئذ
لا يترك يسفروا في الله يسفروا في الله يسفروا في الله يسفروا في الله يسفروا في الله يسفروا في الله
في بعض القضاة فيقيد وليس في ذلك احتجاجا والذين يلزم الا انهم يسفروا في الله يسفروا في الله

و

۲
ایستاد ایام
خور

ومن طريق الاصحاح باروا عبد الله بن سفيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت
في الموضع الذي لا يسمع فيه الاذان فقم وان تقصر واجتنب ان تترك من منزلك ان يطلع
موضعاً لا يسمع فيه الاذان جفاً منه ولا في الحدين وكذا الجبابرة عا استبدلوا الجهور فاجتنب
مع الخروج الى الموضع الذي لا يسمع فيه الاذان وانما ان التمسك بالبين اول واختلف الاصحاح
عنه وقد قال شيخنا ومن بعدهم حتى قيل الموضع الذي ابته اذ التقصروا وقال عليه السلام
حتى يرض منزلة ما بينا الخالد يرض في كونه مسافر فيكون نواحيه الذي يرض في ان يقصر
ويجوز ذلك رواية عبد الله بن سفيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت في
الموضع الذي لا يسمع فيه الاذان فقم وان تقصر وان اقدمت من سفرك فقل ذلك وربما كان مستند
عليه السلام في العيص من القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يزال المسافر يقصر
حتى يرض به ومنه ولكن الرواية الاولى هي المشهورة وهي انسب الاجل وماذا النظر في
مسألة قال علي بن ابي حمزة الثمالی في القنطرة والقنطرة غيرة قال لا يجزئ في القنطرة (الجم)
قال الشيخ في التفسير فيها وعن ما كنت في قصر القنطرة وادجان اشهر ما التغير كما روي عن
عائشة ابنتها قالت سافر مع رسول الله صلى الله عليه وآله فظروا منتهى واخبرته رسول الله
صلى الله عليه وآله فقال احسب ومن عطا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه سافر وولم يجمع
بعضاً ولا يقصر بعضاً ويصوم بعضاً ولا يقصر بعضاً ولا يصوم بعضاً احطى احدنا الاجماع على ان فرض
الفسر ركعتان فيكون الزيادة حجة كماله في القصر اربعاً وفسل ابن عمر عن الصلوة في
فسر فقال ركعتان فمن خلف الفسركرة وعن ابن عباس من متى في السفر اربعاً كان
صلى في الحضر ركعتين ومن طريق الاصحاح باروا عبد الله بن سفيان عن ابي عبد الله في
الصلوة في السفر ركعتان فيس قبلها ولا بعد ما شئى الا المغرب ثلث ركعات وعن
ابي عبد الله عليه السلام قال صليت الظهر أربع ركعات وانا في السفر قال اعدوا ما كونه
غيرة في الصوم فقلوا لا تأكل من شهركم الا شهركم ومن كان مرضاً ولا يصوم فله ان يصوم في يوم
اخر ولا يجب على كل من الصوم وعلى المسافر القضاء والتقصير في السنة كبر الاضمار على
الصل ولا في الصوم لمزم الحاضر ولا في الشهر في الصوم فليس التسوية اذا لم يصوم سقط
وجوب الاذان على راي داود وخليفة وقول عليه السلام ليس من البر ان يصوم في السفر

تفویض و طے

العیض الحق بن عمار فار

القمم

کائنات میں اس روح پروردگار انسان صاحب
رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم

بالرجوب والرواية الاولى الى شهر وانظر في العمل **مسألة** وثوقا ت بده الصلوة
 تفتنا على حال كونها على حال وجوبها وقال علم الهدى وابن الجبلة يقتضي على حاله عند
 دخول اقل وقتها وقدره في ذلك ذرارة عن ابن جعفر عليه السلام في رجل دخل عليه وقت
 الصلوة في السفر فخر الصلوة حتى قد مضى حين قدم ما لم يكن يصلها حتى ركب وقتها
 يصلها ركعتين صلوة المسافر ان الوقت دخل وهو ما فر كان ينبغي ان يصلها عند ذلك
 ان صلوة فانت تصلي حتى تكملها على السلام من كانت صلوة فليقتضها كما كانت
 وتكراروا زرا رز عن ابن جعفر عليه السلام قال ينبغي ما تان كان انت صلوة السفر اذا كانت
 اعترضتها وان كانت صلوة الحضر فليقتضها في الحضر صلوة الحضر لا يقال استقرت بابل
 الوقت في ذمة فيقتضي بحسب الاستقرار قلنا لا سلم الاستقرار من الاشغال لا يتكلم
 على القول بوجوب القصر اذا سافر الوقت باق فكذا الوجوب الا ان كان اذا حضر الوقت
 باق وقول فانت بابل الوقت فخطا لا لا يطلق القوا ت الا مع فوج الوقت وكيف
 يقال فيمن سافر وقت الفريضة باق انها فانت ولو تحقق الوقت والاستقرار
 باقل الوقت لما عدل الى صلوة الحال بالثابتة فثبت ان القوا ت لا يطلق الا عند تغير
 الوقت ولا يستقر صفة الصلوة في الذمة الا على الوصف الذي فاجت عليه واجز اب
 استدلوا بمن الجهر فيقول ان يكون دخل مع سبق الوقت عن اداء الصلوة اربعا فيقتضي على
 وقتها مكان الا اذا من **مسألة** اذا فرغ المسافر الاقاة في فريضة عشرة ايام
 ولو نوى دون ذلك قصر ولو نوى قصر ما بينه وبين ثلثين يوما ثم اتم ولو صلوة واحدة وقال
 الشافعي في يوم اذ نوى اقامه اربعة ايام فسير يوم دخوله وخروجه القول عليه السلام بغير
 المسافر بعد قضاء نيك ثانيا فدل على ان الثلث في حكم السفر وقال ابو حنيفة صدك
 نجت عشرة ايام اليوم الذي يخرج فيردى ذلك عن ابن فرو بن عباس وسعيد بن
 جبيرة قالوا اذا قدمت وفي فبكت الاقاة بخمس عشرة ليلة فاجل الصلوة ولم يعرف لها حقا
 وقال احمد اذا نوى الاقاة واحدة ومشرين صلوة اتم لان التسبيح عليه السلام قصر هذه العدة بكرة
 كما ما روه عن علي عليه السلام قال تم الصلوة الذي يغير عشرة او الذي يقول افخر اليوم افخر
 فدا شرا ومن طريق اهل البيت عليه السلام ما رواه ازرا عن ابن جعفر عليه السلام
 المسافر اذا قدم ليلة قال ان دخلت القضا وانظرت لك بها مقام عشرة ايام فام الصلوة

كافاته

في يوم

ان

وان لم تدركك بها قول غذا اخرج وبعد غدا فقص ما بينك وبين شهر ومثل ذلك في سيرة
 محمد بن مسلم عليه السلام وما ذكره الشافعي لا يجزئ غير لا يقال اقامه بوضع كذا يوما شهرا
 وليس اطلاق المقام على هذه العدة باعتبار ما بل باعتبار اللبث فقد يقال اقامه بوضع كذا يوما شهرا
 يوم في بلد فلا ينوي من ولا يلزم ان يكون تلك الاقاة ثمانية السفر وقول ابن جعفر لم يوجد
 لابن عباس وابن عمر مخالفت ليس بجدي فان المخالف من الضميمة وغيره من حصل النقل
 به ظاهر وقوله اخبر جدي وقدره في البخاري عن ابن عباس اقامه بوضع عشرة ايام في السفر
 الصلوة وقال نعم اذا قاست عشرة ايام في السفر الصلوة وان ردا على ذلك التماسا وروى عن عا
 ابا قال قلت اذا وضعت الزا اتم الصلوة فعرها الاجماع مع هذا الاختلاف فصاح وجا احمد
 ضيقه لان قصر التسبيح عليه السلام هذه المدة لا يدل على نية الاقاة ونحن مع عدم نية الاقاة
 وجوب القصر في اكثر من هذه المدة ولو قالوا لا انقرا على ان التسبيح ليس حجة فلتنازع اختلاف
 الصلوة قوله لا تجد لمن رجحان القضا ولا تأكل من حساله لا يرى الاجتهاد في الاكل
 فلا يكون قوله اقامه **مسألة** لو نوى القضا ثم بدل الى القصر لم يصل على
 التمام ولو صل صلوة على التمام يستمر ان النية بخودنا لا يصير با مقاما فافعل صلوة على التمام فقد انظر
 حكم الاقاة فاعلم ان الاقاة لا تقطع السفر والنية الفعل ولو لم يصل صلوة على التمام كان حكمه يسفر
 باقيا لان المسافر لا يصير مقاما بخود الاقاة كما لو نوى الاقاة ثم رجع ويؤيد ذلك ما رواه ابو
 ولاد انما قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كنت نويت الاقاة بالمدية عشرة ايام ثم بدل الى يوم
 كما ترى قال ان كنت طمعت بها صلوة فريضة واحدة تمام فليس لك ان تقصر حتى يخرج منها
 وان كنت دخلتها على نيتك التمام فاقصر فيها فريضة واحدة تمام حتى ياكنت فانت في
 تلك الحال باختيار ان نيتك فاقوا المقام عشرة ايام وان لم تنو المقام فقص ما بينك وبين شهر
 فاذا مضى شهر فاقم الصلوة **مسألة** لو نيت المسافر ان يقصر على فريضة ثم
 منفردا وافق الشافعي وابو حنيفة واحمد على وجوب التمام بقدره او ادرك في القصر او ادا
 حوله عليه السلام لا تخافوا على نيتكم وقال الشافعي وعاصم والقصر وقال مالك ان ادرك
 ركعة اتم وان كان اقل من القصر فقلوا عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد اتمك الصلوة لما
 ان فرض المسافر التقصير فلا يريه على فرضه الاقاة من يصل في القصر من يصل في القصر
 فدمك كبر منهم والجر الذي احتجوا به من انهم عند الكف قال الحاضر لا يقصر من المسافر ويؤيد ذلك

الركعة

الى التقصير

انما يرد

التقصير

انما يرد

ما رواه الاصحاب عن حماد بن عثمان ومحمد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل
 يصلي الفجر في ركعتين يعني حيث شاء في رواية اخرى يصلي صلاته ثم يسلم
 ويجعل الاخيرتين كسجدة واحدة **مسألة** يجوز ان يجزئ من الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 سجدة واحدة في وقت الاولى والثانية واجازة الشافعي واحمد بن حنبل او منع ابو حنيفة والشافعي
 النسك قال لان المواقيت لا تثبت الا بالوقت فلا تترك سجدة واحدة وقد سبق تقرير
 هذه وجبة الى حنيفة فلو كان الاخذ بها في السجدة واحدة لكانت واحدة ولو كان ما ذكره فلو انفعها
 حكم شرعي على نماز العبد بها وقد روي عن ابن عمر بن النسيب عليه السلام كان اذا اجاز به سيرة
 جمع بين المغرب والعشاء وروى سلمان النسيب عليه السلام كان اذا عمل عليه سيرة فز
 انظر الى ذنبت العبد يجمع بينهما ويؤد في المغرب حتى يجزئها ومن الغش **مسألة**
 لو سافر على الزوال ولم يصل الا في مكان الايمان ما قصر السجدة واحدة وسقطت الا في مكان
 الزوال لم يترتب سجدة واحدة وسقطت ان يقول المسافر عقب كل فريضة بقصر فريضة
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلاثين مرة جبر الفريضة روي ذلك عن العسك
 عليه السلام قال يجب على المسافر ان يقول في كل صلاة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والحمد لله ثلاثين مرة فانه للفتنة وقد روي عليه السلام يجب ان يقول في كل صلاة

كتاب الزكاة

وهي في الزيادة والتمتع والتطهر وفي الشح بالتمتع يجب في المال يجزئ في جبرية الحساب
 ومميت بذلك لان بها يزاد الشواب ويظهر المال من حق المساكين ومودعها من الزكاة
 ووجوبها معلوم بالكتاب والسنة والاجماع فمن منها جازا لا عرف الزكاة ان كان عالما
 مستحله فهو مرتد ولو كان لا يستحق اخذت منه من غير زيادة وبه قال ابو حنيفة والشافعي والاك
 وقال الشافعي بن زمامية توخذو شطرا من القول عليه السلام من اعطاه مودعها فاجزأ ومن
 ابي فاما اخذها وشرطها لا تسأله عليه السلام ليس في المال حق سوى الزكاة وقد روي عليه السلام
 لا يجزئ الا ما يربى سبيل لا عن عيب نفس منه وجواب الصحيح من الخرفان فضلا عما هو راجح
 ونحن فلا نفر من طريق الحق لو اعتصر من الزكاة ولم يقدر عليها الا مشقة فزادها لم يملك
 بكنهه اذا لم يعلم منه بخار ووجوبها لان الشك فسق وعلى الامام ان لا يسمع القدر ما يخرج منه
 الحصاد والضرار من حواشي الغنم والكتف من الغنم لم يستحب وليس من الزكاة وقال

مشهد
 لما فرغ من الصلاة مشغوع في الزكاة تسابعا بكتاب
 المؤثر فان كثرة الخرافات التي ذكرها في هذا العلم
 حقيقا بالزكاة كقولها الصلاة او الزكاة وبها يرفع
 اخرى صدقة مقدرة ابتداء بها فلو كانت صدقة مقدرة
 انما الصدقات تدفعها راجح في الزكاة بالكتاب
 وقد روي ابو حنيفة الصدقة التي لم يمت راجح
 كل من الصدقة قد انما اصلها من الزكاة
 الزكاة لا اصل الشح كمنه زادت وهو لها
 انما اصلها من الشح كمنه زادت وهو لها
 انما اصلها من الشح كمنه زادت وهو لها

في الزكاة يجب وليس بوجوب **والزكاة** قسمان زكاة مالي وزكاة بدني **والاول** ان كانت اربعة او اكثر
 الا ان من جبت عليه وفيه مسائل **الاولى** يشترط في وجوبها التكامل فلو كانت زكاة البعدين
 على من ولا يجوزون بانها في ملكها يقال بوجبه وقال الشافعي واحمد بن حنبل في ما لم يملكه عليه السلام
 من دون ثمانية امار لا يتجر ولا يترك حتى تاكل الصدقة ولا ان من وجب العشر في زجره وجب ربع
 العشر في مال ولان الطفل يجب في مال الصدقة لا في مال غيره وقيل المتكاملات فالزكاة كذلك لئلا
 قوله عليه السلام برفع المقرض العبي حتى يبلغ وعن الجوزي حتى يملك ولان اموال الزكاة لا تمتد الى الجوزي
 والعبي فلا يجب في اموالها ولا ثمنها عدا ما يفسد او ما لا يفسد فلا يجب على من تعذر عليه و
 من يربح لا صاحب ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس في مال اليتيم زكاة وجزا
 ما سئلوا به العظمى في الرواية فقد حكى بعض اصحاب الحديث انها موقوف على عمر ومع
 الاحتمال لا يكون حجة وانما القياس على العشر فممن فيها مع ثم الفرق ان العشر يجب
 الزكاة عليه ولا يجوز الزكاة بخلاف القين وقيل انما كانت تستحب على الاطلاق لا على الصدقة
 كما قرأنا في الرواية وقد روي لا تقتصر الى نية الجاهل الزكاة ولو اخرج من اليد النظمي ماله
 اخرج منه استحبابا وعليه اجماع علماء روى ذلك سعيد السمان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ليس في مال اليتيم زكاة الا ان يجزئ به وكذا العبد في مال الجوزي والجوزي واليتيم الموصى
 المال واجل يجب ان لا يخرج من ان كان عينا وعليه الزكاة استحبابا روي ذلك منصوصا في بعض
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن اليتيم يعمل فقال اذا كان عندك مال فعتقه فلك
 الرجوع وان كنت فاسدا لال وان كان لا مال لك فعتت به فخرج للفقراء وان كنت فاسدا ولم
 يكن بيتا او كمن وليا ضمن المال والرجوع لليتيم ولا زكاة على احد ما روى سامة بن عمران عن ابي
 عبد الله عليه السلام فقلت لعل يكون عندك مال اليتيم يجزئ بعتقه فقلت فعتقه فلك زكاة قال
 لا لم يربح عليه خصلتين الفدان والزكاة في زكاة غلاتها روايتان احداهما الوجوب
 ذهب اليه الشيخان ومن تابعهما وبها ابو حنيفة والشافعي واحمد وروى ذلك زرارة
 ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر والي عبد الله عليه السلام قال ليس في مال اليتيم العيين شيء فاما الغلات
 فعتقها الصدقة وانتهى الا في الاستحباب ذهب اليه اهل الهدى وسلاما او كمن يملك
 المعاني وقامر كمال ابن الجند وروى ذلك ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في اليتيم
 زكاة وليس عليه صدقة وليس على جبه غلاته من ثمن او زرع او غنم زكاة وان كان عليه غنم

زكاة ولا عليه يستقبل حتى يركب فاذكر ذلك كاشت عليه زكاة واحدة مثل ما على غيره من
 الناس والفقير لا يوجب فيه احتياط ومعنى قوله الوجوب احتياطى دليل الاحتياط كمن
 الاحتياط ليس دليله فاذكر ان لا يشترط للماء زكاة قال الشيخان يجب في مواشى الاطفا
 الزكاة كما يجب في غلاتهم ونباتهم مما عرس الاصحى وعندي في ذلك توقف لاننا نعلم
 بدليل ذلك الاول انه لا زكاة في مواشهم على الاصل السليم عن المعارض ولما ذكرنا
 من الوجوه الدالة على عدم الوجوب على الفقير ويؤيد ذلك ايضا ما رواه احمد بن محمد بن النضر بن مفلح
 مدني عن عاصم بن حميد عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس على اليتيم زكاة وهو نعم العين وغيره
باب دامن الشيخ المجاني العتيان في ايجاب الزكاة في مواشهم وعلاسم
 وجوب الوقت في ذلك ومطالعتهما بدليل ما ذكرنا فاما لا نرى وجوب الزكاة على المجنون ثم
 لو سلمنا الوجوب في هذا المكان لكان لحياته في عينه لم يلزم مثله في المجنون فان لم يلزم جرمنا عدم
 العقل كان جرمنا بغيره لا يصح للفقير ولا يملك الفرق بين الطفل والمجنون ان الطفل يولد عاقل
 غاية محقة فجاز ان تجب الزكاة في مال لا يتأخر غاية ويجزى وليس كذلك المجنون اذا تحقق
 العرفى امكن استناد الحكم الى الفارق **باب** الحرية شرط فلا تجب الزكاة على مملوك
 اما اذا قلنا لا يملك فلا تجب لان المال المملوك في حليته زكاة وفي بعض رواياتنا يملك فاضل الفقيه
 وقال بعض اصحابنا وارسلنا في بعض هذه التقدير لزم المعبودية زكاة ذلك المال ولو لم يكن مالاً لمولاه
 يملكه قال اصحابنا لا يملك لانه مال مملوك المال بالملك كالبهيمة وبه قال ابو حنيفة وادى
 الزوايين عن ابن ابي شيبة عن ابي جعفر عليه السلام انه لا يملك لانه ادى يملك الصحيح فيملك المال كما هو قولنا
 في احدى الروايتين لا زكاة عليه لان ماله لا يملك الزكاة انا تجب في مكاتبنا ولا على مولاه لانه
 غير مكاتب وبما اضيفت لان على تقدير ان يملك يكون ماله لا زكاة اذ لا تصرف فيه كيف
 شاء فيجب عليه كما يجب على المملوك لا نرى انه يملك فزكاة على المولى والبحث في المدبر
 وادى الاول كما في الفقه ولا زكاة على مكاتب لان ما في يده ملك مولاه ولا على مولاه لا يمنع
 من التصرف فيه وقال ابو ثور يوجب عليه الزكاة ووجب ابو حنيفة عليه لان العشرة زكاة
 لا زكاة لانه لا يملك على السلام لا زكاة في مال المكاتب ولا زكاة عن التصرف فيه الا بالقسمة
 فلا يكون ملكاً ولو لم يجز استغنى المكاتب واستقبل المولى ونعمنا في مال المالك الا ان كان له
 من كان بغيره من مكاتب من كسبه بقدر حريته فان بلغ نصيباً لزمته زكاة لان ملكه كالملك

على اليتيم
 وهو شيخان دار
 تجب

نسب

فوجب الزكاة على الكافر وان لم يصح ادراكه الوجوب فلهذا وجب عليه زكاة واحدة مثل ما على غيره من
 فان ذلك بشرط بنية التوبة ولا يصح منه ولا قضاء عليه ولو استلم عليه السلام لا يملك
 فقبله ويستأنف في المال المملوك عند استلامه **باب** الملك شرط الوجوب الزكاة عليه
 اتفاق العلماء والمحققين من التصرف في المال شرط الزكاة فلا تجب في المصنوع ولا في المال
 الضائع ولا في الموروث من غائب حتى يصل الى الورثة او وكيله ولا في ما سقط في البحر
 يورث ولا في ما لم يستقبل المولى ولا في ما لم يورث لان له مال مملوك لكان لا زكاة عليه
 التصرف فيه فلا تجب فيه الزكاة كمال المكاتب وكذا في ذلك من طريق البيهقي عليه السلام
 رواه ابن ابي شيبة عن ابي جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا زكاة على مال النسي
 عنك حتى يركب في يدك وبما ذكرنا لا يملك ان الملك كمن في الوجوب المملوك
 متصرف فيه يديه او يد نائبه عزه فيجب اذا عاد اليه ان يركب من ماله واحدة وقال مالك
 ان لا يوجب التصرف ما قبل استمروا في سنة فستطو الوجوب فيها كغيره واما المكاتب
 فلا زكاة له ولا زكاة له فيكون مستحياً وان كان يورث من جده الله قال في رجل ما لوعنه غائب
 لا يقدر على اخذه قال لا زكاة عليه حتى يخرج فاذا خرج تركاه لعام واحد وان كان يورثه وهو قادر
 على اخذه فعليه الزكاة عامه من اربعين سنة **باب** الوقت من التوالت لا زكاة فيه
 ولو كثر لا يملك ناقص لا يصح التصرف فيه لغيره لا يستأجر فلا تجب فيه الزكاة ولو جئت فيه
 لو جئت في العين فخرج به عن الوقت كمن ذلك **باب** الاصل من الزكاة
 الذين تولا ان احد ما لا زكاة فيه حتى يصل الى صاحبه او يورثه ولا زكاة عليه ولا زكاة
 وابن لولاه من غيره ما يورث اصحابنا عن محمد بن علي الحنفى عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 ليس في الذين زكاة قال لا حتى يقبضه قلت ما زكاة قبضه جارية زكاة قال لا حتى يورث
 المولى في يده ولا زكاة في اثنين كذا انا باقبض فيكون كغير المملوك والاشية فيه الزكاة او كان
 تافيه من جهة صاحبه بان يكون على باذلي وموتدب من مملوكين وموتدب من مملوكين
 واحمد ثم استغنى انا وجب الشئ فخرج زكاة في حال لا زكاة على اخذه والتصرف فيه
 ككفان كولو بية وقال ابو حنيفة واحمد لا يخرج زكاة حتى يحبس في يده لان الزكاة تجب على
 وجوهها سواء كان ماله في غير متصرف بملكه الوارث لانه في يده تامر بالخطا
 استغنى من مملوك انتفعت فيه شروط الزكاة فوجب واكد ذلك ما رواه اصحابنا

الملك

وان الزكاة
 الاستغنى
 المولى من غيره ما يورث
 اصحابنا عن محمد بن علي الحنفى

والشعبة ٢

وقال بن المغيرة بن النضر والبيهقي وغيره ان الرقيق وقبل البقر العول ان يفتح بين الاضراس في الربو
وجئت الاستحباب على العمل بسنة **مسألة** ليس في الخراف اذات زكوة كالبلطح و
الباذنجان والبقول ولا في النيكال كوتق البند والباس ولا في الازر كما كالعصر والزعفران و
للمغيرة ليس يجب كالنخل والحبس لنا الاصل عدم الوجوب وسليمان بن الحارثي وداود
عن علي بن ابي اسلم قال ليس في العائمة والبقول والتوابل والزعفران زكوة ما روه عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في البتة الا من في الخرفة فوجع معاوية كتب الى رسول
صلى الله عليه واله وسلم ان في الخرف اذات وهي البقول فقال ليس فيها شيء ومن طريق
المصاحب روايات منها رواية ابى جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في الخرفة ولا في
البلطح ولا في البقول واشبهها مذكورة رواية زرارة عن ابى جعفر والى عبد الله عليه السلام قال فقا
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الخرفة كل شيء لا يكون زكوة كالبطح والبلطح
والفواكه وشبه ذلك يمكن من الغياض وشذروا على ابي عبد الله عليه السلام **مسألة**
قال الشيخ العباس كخطه والتت كاشير وقد قاله في مثل بل الفخ العباس عن ابن الخطر اذ است
نوع من الشيرة وعنه في ذلك توفيق **مسألة** وفي زكوة اموال التجارة قولان
احدهما الوجوب وبه قال الشيخ في رابحيته واحدا يروى عن حمزة قال كان النبي صلى الله
عليه واله وسلم يخرج الزكوة فاعده للبيع لان فخره بها ولم ينفذ احد الصلوات وكان اجماعا وانما يقدر
الاستحباب وبه قال الشيخ واكثر اصحاب وقال داود ومالك لا زكوة لكن ما يلقى يقول
اذا قبض ثمنها زكاهما لعدم ابي عبد الله عليه السلام حقوق كمن مضى فحقن والرفيق لنا الوجوب
منقول الاصل استبر من الحارثي ولا يثبت على الامل وسوى بقوله عليه السلام لا يكمل الا بالرسول
اذ من يلبس بنفسه وقوله عليه السلام ليس في البتة ولا في الخرفة ولا في الكسبة صدقة وقد اختلف
الزكوة عن هذه مغلطاً فحجب في غير الالة ففضل وبزيد ذلك ما روه زرارة قال
كنت فاعدا عند ابى جعفر عليه السلام فقال يا زرارة ان ابا ذر وعثمان تنازعا على جده رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان كل ما ليس ذنب او نضفة يد او رمل به وخرجه فقيه الزكوة اذا خال
عليه السلام فقال ابو زرارة ما خجروا او ذروا على بلاء زكاة فيه وانما الزكوة فيه اذا كان ركبا
كثيرا موضوعا فاذا خال ابي عبد الله عليه السلام نفسه الزكوة ما خجروا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما قال ابو ذر وجواب غير من حمزة لم يقل صدقة لفظ النبي عليه السلام فلفظ ليس

مسلمون

عن يعقوب الجوب وار عيسى بن محمد وقد وجد الخلاف في الضميمة من مذهب ابن عباس وماله
فان دعوى القنطرة وبني كاهن يكون مراد الله تعالى وبوكه ذلك رواية محمد بن مسلم قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى شاة فماتت بزيادة فقال ان كان امسك امتناعه يعني
بمس فليس عليه زكاة وان كان حبه بعد ما أمس فله الزكاة بعد ما امسك وانه
من الزيل توسع عنه الاموال بل جاء فقال اذا مال تحول فغيره كما وقد روى ازاله يصير
والرخص عليه ستر زكاة واحدة رواه الطحاوي في حديثه عليه السلام القول
في سورة الانعام والبطرك في التمسوط واللاحق والشروط اربعة الاول
النصب وليس فيما دون خمس من الابل زكاة فاذا بلغت خمس ففيها شاة من كل خمس
شاة حتى تسع عشرين وعليه عاء الاسلام وقال ابن جهم ومن تابعه فاذا بلغت خمس
وعشرين ففيها خمس شاة فاذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض واطبق الجمهور
على بنت المخاض في خمس وعشرين في الخمس شلتين ففيها بنت مخاض وفي رواية
اخرى فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها بنت مخاض وقد روى الاصبهاني ذلك
من زرارة ومحمد بن مسلم والي بصير ومجيرة الجعي والفضيل بن يسار عن ابي جعفر والي عليه
عليه السلام في كل خمس شاة حتى تبلغ خمس وعشرين فاذا بلغت ذلك ففيها
مخاض فلما انكس الزيادة على العشرين كان خمس ارب بقدره لا لا تقتل من الشاة في
الخمس زيادة ونقص في شيء من نصب الزكاة المخصوصة ويؤيد ذلك ما رواه الجمهور
عن علي عليه السلام قال في خمس وعشرين خمس شاة فان قيل قد ذكر ابن الهندي
انهم يصح عن علي عليه السلام ذلك فلما هو ان لم يوصف فقد ثبت نقله بطرق مختلفة
عن ابي البيت عليهم السلام والشهادة بالسفي فغير مقبولة ويؤيد ذلك ما روى ابو
بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وعبد الرحمن بن الحجاج عنه وزرارة عن ابي جعفر والي عليه
عليه السلام قال في خمس وعشرين خمس من الغنم وجواب ما ذكره ويحتمل ان يكون
رايا لابي بكر فان قيل روى ان النسب عليه السلام كتب لابي بكر وكتبه ابو بكر لانس فلما
لوحص ذلك لما خالفه علي عليه السلام وقد جئنا هذه النسخ عن علي عليه السلام ثم ذكر في
معاض ابرز التي نقلنا عن ابي البيت عليهم السلام واما روايته الاصحاح
فقد رواها الشيخان وابن ابي عمير واحدة وقد عجزوا عنها ولم يثبتهم الرواية

میز قمار

وَبَقَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرَةَ لَارُودُ فِي كِتَابِ
الْبُرْكَ إِلَى الْبُحْرَيْنِ فَادَّاءَ بَلَفَتْ خَمْسَ مِائَتَيْنِ

في حقه

ففي حقه لا يمانع له الا اجمع وقال صاحب الحديث لم يلق الشعي معا فاني اذا ساقطت فاذا بلغت
الشيء ما كنت ما في واحدة فمروا بانه اذا ساقطت ما في شاة حتى تبلغ اربع ما في وعلى هذا
لا يتغير الفرض من ما بين وواحدة الى اربع ما في وبه قال المشيد رحمه الله وعلم الهدى وقالوا لا
واحدة في حقه وما لك ورد في محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا زادت الفرض
ففي كل ما في شاة والا فمروا في ثمانية واحدة اربع شيئا حتى تبلغ اربع ما في فمروا في كل ما في شاة
وعلى هذا لا تزاد الفرض حتى تبلغ خمس ما في فمروا اذا بلغت اربع ما في صارت ثمانية لا يقطع فيها
وبه قال الشيخ في كتبه وكذا بعد زوى ذلك زواره ومحمد بن مسلم ويزيد والفضل
عن ابي جعفر الى عبد الله عليه السلام قال اذا بلغت الفرض مائتين وزادت واحدة ففيها
ثلاث شيئا لم يمس فيها شي حتى تبلغ ثلث ما في فمروا في ذلك فاذا زادت واحدة
ففيها خمسة حتى تبلغ اربع ما في فاذا بلغت اربع ما في في كل ما في شاة وسقط الامر الا
وليس على دون المائة بعد ذلك شيء وليس في النقص شيء وقالوا كل ما لا يحول عليه الحول
عند ربه فلا شيء عليه من الفرض حتى يخلق بكل واحد من النقص ولا يخلق باطن
النقص من الاشياء وبه قال ابو حنيفة واكثر الفقهاء وموافقه في الشافعي وقال في
الاظهار الشاة وجبت في النقص من الابل لما توفى عليه السلام ليس في الزاير من شيء
شاة ومثلي فاذا بلغت فيها بنت لاجون وماروه عن معاوية قال امرني رسول الله
عليه وآلان اخذ من البقر من كل ثنتين بنيه فاد من كل اربعين مسرا في الاخذ من بقر
ذلك شيئا ولا يغيره النقص على الفرض فيكون ما زاد وعطفا ودل على ذلك ايضا ما روي
زواره ومحمد بن مسلم وفضل ويزيد بن معاوية عن ابي جعفر الى عبد الله عليه السلام قال في زكاة
الابل ليس في النقص ولا في الكسور شيء من زكاة الزكوة ويحول الحول ولا يقطع
التمكن من الاذنين الوجوب وبه قال ابو حنيفة واهد في الشافعي وقال مالك التمكن من
الاذنين شرط في الوجوب وفي رواية الخلاصة ان لو لم يقطع المال قبل التمكين لم يضمن اذا لم
يقصد الفرض لانه عبادته يشترط في وجوبها ان كان اذنها كالصلوة لا يقطع عليه السلام
لا زكاة في كل شيء يحول عليه الحول وما بعد الفاية بجملة ما قبلها ولا زوالها عليه احوال
وممكن من الاداء وجبت عليه زكاة الاحوال وسوديل الوجوب وقياسه باطن لان
البحث ليس في وجوب التسليم بل في الاستقرار الفرضية في المال وليس ذلك مشروطا

ذلك

و

التي

و

بالحق

بالحق انما اتفقوا في مشروطها بالتمكين في ثلث المال من غير شرط ولا سبب من قبل التمكين من الاداء
لم يضمن لان ذلك واجب في عين المال لا في ذمته المالك يمكن في يده كالا ما
والا لانه في احدى الروايتين لا يسقط عنه وكذا بناء على ان الزكاة تجب في الذرة على
ما قبله ولو لم يقطع النصاب من غير شرط قبل التمكين من الاداء لم يضمن المالك ولو لم يقطع
بعضه يسقط عنه بالنسبة لغيره الثاني لو طالع الا ما لم يقطع النصاب يضمن لانه
يمكن من تسليمه الى من تجب عليه الزكاة وبه قال ابو حنيفة الثالث لا تسقط الزكاة
بموت المالك وبه قال الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة اذا وصي بها فوجبت من
الثالث وان لم يوص بها سقطت لانها عباد من شرطها اليه تسقط بموت من
هي عليه كالصوم ثم وجب في المال الفقراء فخرج عن تلك المستطابير ثم الوارث
كالوديع وجاب في حقه ان اليه مستبعدة في الافراج لاني الوجوب فلم يسقط
الخرج بجملة العقم الرابع لو كان مريض من الابل وماله عليها الحول فلا شاة في
الحق فلو لم يقطع منها شيء لم تنقص الشاة ومن اوجب الشاة في النقص الشافعي
اسقط من الشاة بقدر ما لم يقطع من الشاة ان لم يقطع بغير شرط من المالك
القسم وهو شرط في الاداء فلا تجب في المملوقه قال الخلاصة انما تجب في
المملوقه بالحوال المملوقه في الحقيق وقال ان لا يقطع فذلك لما توفى عليه السلام في سائر
الغنم الزكاة ومروى على خصاص الزكاة بالسيارة وما روي عن علي عليه السلام قال ليس
في البقر احوال صفة ومثله ما روي عن معاوية وانه لا زكاة تجب في المال الذي يقطع
شاة وزاده والعلف يستوعب النقص من طريق الاصحاب ما زواه ومحمد بن مسلم ويزيد وفضل
بن يسار وزواره عن ابي جعفر الى عبد الله عليه السلام قال ليس في المملوقه شيء انما ذلك
على السبب في الراعي قلت فاني الجنب السبب في الشاة في الخراب مخرج لوعظها
بعض الحول قال الشيخ في الخلاصة اعتبر لا غلب فمروا قال ابو حنيفة لان السبب في الصوم
ما يزدل بالعلف ليس ولا يذره اعتبر استوفى جميع الحول لما وجبت الا في القل ولان الغلب
يعتبر في سقي العلف فيعتبر في الصوم وقال الشافعي يقطع الحول بالعلف ولو ما اذا
فرض العلف وخلف لان الصوم شرطه ملك فكمما يقطع بزال المالك يقطع بزال
الصوم ولان العلف مسقط والصوم واجب فاذا اجمعها فوجب الزكاة كما لو كان معه

ي

و

ال

سقطت

[illegible]

کلیں

كل ذيق لقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم فيسقط الوجوب فيما ذكره الزكوة وما انقص من مشقة
ديارها بالاجماع والالفاظ في حرم الزكوة لقوله عليه السلام كلما ايسرت زكوة تخلص كبره وديارها
ذلك بقوله تعالى انكم اهلها لان الاجابة عن جميع المال او يحجب قوله ان يملكها
فيجب تخلوها او لا يحجب حاجتها فيجب الاصاب ان ذكرناه اشهر في النقص وانظر في العن
نحو ان العبد له اول وقال الشيخ في الخلاف قد اقول ان الرواية ان زكاة وشاري يده
الزكاة وقال في التمهيد في قوله ليس فيها دون اربعين وديارها في كل من المراد بالشي وديارها انما انظر في
بعض الكتب في كل شيء وفيه التام في حرم الزكوة ليس الرجح الا لا ذكرناه فهو في قوله
في نقصان النصاب بالجملة فيجب الزكوة ولو انقصت باجرت العادة به وجبت وبذلك
الثبت في الواجبة واما قوله ان لا تجب الزكوة وان تساوت التوازي بقصان الحمد للشيخين كما
قوله عليه السلام ليس عليك في الذهب شيء حتى يجمع عشرين مثقالا ان لا تجب في النقود
زكوة حتى يبلغ فيها عشرين مثقالا بعينها وذكرنا وقال في حاشية فقير الالفاظ فان غلبت الفضة فهو
حكم الفضة لان الفضة لا تنقطع الا بالبشر ليه وان غلب النش كانت كالفروض تغلب الفضة في
قوله ان كانت بعباء لا يغربل زكوة فيها وان كانت ازيد وعلان انما هو مبلغ نصابها وان كان يرب
من بعين ان شاء من غيرة فلهذا بقدر الواجب ولو شكك بلوغ النصاب جاز ان يتخير
فما كان له من عدم يتبرع وفيه مرسل يملكه او لا يخرج ان بلوغ النصاب شرط الواجب ولم يعلم
لشأنه عرفنا انما نصابه ولم يصح كتبها قال الشيخ في مرسل يملكه ان يتبرع
لاحتياطي الاخراج وبذلك ثبت في واحد وعدي في ذلك الوقت ان فيه اضرار المالك
ويقر بان يره فتمنع اليقين اما من بعين اومن غيرة فلهذا ويطرح المشكوك في ان لا يعلم في حال
الزكاة بركاثة **فصل** ليس في الزكوة شيء حتى يبلغ اربعة ناهية فلهذا في الامان
وكذا يعتبر في ما زاد وليس في الكسوة شيء وبذلك قال في حاشية والشرعي والزرعي والحسن البصري
وقال في واحد ما كان يجب نفاذها وان كانت بالثب بقوله عليه السلام ما توارى عن العيون
كل بعين وديارها وليس عليك شيء حتى يتم فافهم فاذا كانت فائدت تحت واما قوله في النصاب
ذلك ولا بد من ثبوت ان في قوله انما انظر في الامان النقصية في كل اجماعا ولنا في قوله عليه السلام
كل بعين وديارها وهو قوله يرب في غلب النقص وعن معادن النقصية عليه السلام في بلغ
الورق ما بين فدية خمسة واما في حاشية في بعين وديارها والدينار في الشرع فدية اربعة درهم

۴۲

وادخلوا في انفسهم فاحذر قسمة العشرة على جاز وكون رطب لان القسمة قسمة الحق وليست بمجانبة
 بشيء ربي من منع ويجوز لرجل نصيب المسكين من ربه المال خيرة ويجوز عتق رقبة نصيب
 من قسمة العشرة في وجوب رتب المال قط العشرة وان لم يستأذن الخادم ضمن او لم يضمن ومنع
 العشرة انما هي العشرة للمالك لا للمستأجر قال لا تعرف في مال العشرة نصيب على الاذن وليس
 بوجه لانت المالك مودع على حفظها فلا تصرف بالبراءة ولا يملكها الا هو او اذن له
 عن القسمة عتق جفا فان كان بقدر الواجب والآن انما نقصان وراة الفاضل ولو دفع المالك
 عن القسمة لم يجز ولو كان لو جفت بعد الواجب لا تجزى الواجب عليه ولو كان عاد
 است في شكلا والقيمة ان تقدر لو دفع القيمة التوقية جاز لهادي عتق زوجه المالك
 او اذ يعطى نصيبا الى بعض ان اختلفت جهات او اذ كانت اذ كمالا بها جاز واحد بشيء عشر
 لرب العشرة قبل ما لو غنا ثم نبت في المشتري فان كان مسكنا لا زكوة عليه وان كان
 فمينا فله ما خذ منه ولا من البايع ولو اشترا المسلم بعد ذلك لم يجز عليه ان يملكه
 كلف فيه **مسألة** ولا تجب الزكوة في الفلوات الا اذا تمت في المالك
 لاحد يتبعه مراد لا ما يتوجب عليه اتفاق العلماء ولا تنكر الزكوة فيها وعلى ذلك اتفاق العلماء
 ايضا عند الحسن البصري ولا حجة بالقرآن ولا في ذلك ما رواه زرارة وجب من زرارة
 من الى عبد الله بن مسعود قال يا رجل كان لفرس ثوبان فصدتهما فليس عليه شيء في ذلك
 يجوز ما لا يحل عليه ان يحول وهو عنه ولا نهال اموال ليست معتدة للفقراء فلا تجب فيها الزكوة
 كالتياب والالاس فمروا بها لالتجارة لمعت بما عتبتها وسبقت الحكم فيها ان
مسألة لو باع شيئا او بطلا او عتق فقيه العشرة وما سقى باق من
 او اذ في فقيه نصف العشرة النحل اشرب بغيره من غير سقي والعذى ما سقته البقرة قال ابو
 العشرى ما سقته الشاة او سميت العذى والعذى ما سقته من العذوة وحياتى العذوة
 فيها وما سقى ذلك ما سقى بالزهر فما كان في نصف العشرة كما لا بد وان
 والدولاب وما سقى بالعيش او السج او شرب بغيره من غير سقى فقيه العشرة وما سقى
 ذلك اتفاق فقهوا والاسلام فاردى معا قال جثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 ان اذ لا صاحب ما رواه زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم ان
 قال ما سقى بالزهر والدولة والى والعذوة في نصف العشرة وما سقته الشاة او السج او السج او السج او السج

غيره

ولو بقرية الف عام اذا كان عليه
 وانما عليه صدقة العشرة اذا اذ
 مرة فلا شيء عليه

ما سقت الشاة او سميت العذوة
 به اليه نصف العشرة ومن طريق

بغيره العشرة فان اجمع الامان من سب او من فقه ثمانية اربع العشرة وعيد اتفاق العلماء ولان
 كل واحد انفر ولكان له حصة فاذا اجمعوا على كل واحد منها حكمه وركب ذلك ما رواه الاصحاب
 من جامة منهم معا بن شريح عن ابى عبد الله عليه السلام قلت لانه شق بالذوالى لم يرد الماشق
 سحا فقال نصف نصف العشرة ونصف العشرة فان اجمع البقيان وكان احداهما
 كالا كذا قال ابو حنيفة واذا قلنا ان شقنا احدنا في نصف العشرة على النقصان لان كل سقي وانفر
 كان ركب فعدا لاجتماع كركبت كارب وانا لا يسقط اعتبار احدنا لانا ان سقط السقيات حان
 يشق يسقط اعتبارا اعتبارا اعتبارا لا يسقط فقيه ذلك ما رواه معاوية بن شريح عن ابى عبد الله
 قامت الارض نسق بالذوالى ثم نزل في السقية والسقين سحا في ثمين ليلة او اربعين ليلة ثم
 كسفت قبل ذلك الارض سقته ثم اصبغ في نصف العشرة **مسألة** اذا كان له
 زرعان سقى احدهما بالناضحة فلهما كما كانا لو اذنى بكل الناضح ويوزن من كل واحد منهما
 ما وجب فيه **مسألة** يخرج الارض يخرج وسطا ويوزن زكوة ما بقي اذا بلغ المسلم عليه
 فلهما وما ذكره حقه الاسلام قال ابو حنيفة العشرة في الارض الحرجية تعدل على السج لا يحسب حقه
 فخرج في أرض واحدة ولان الطريق فقه عتق ولم ينقل اهل العشرة عن العام عادل ولا جاز ولا يظان
 فله اتفاق فلا يجتمعان في الواحدة كزكوة البتة في التجارة لانا قوله عليه سقت لهما العشرة ولا نهال
 محققا مستحقين متخالفين فلهما يسقط احدهما لا فورا رواه الاصحاب عن ابى بصير ومحمد بن مسلم
 عن زرارة عن عبد الله بن مسعود قال كل أرض دفعا اليك يستيطان فليك فيهما اخرج الله منها ما في طهار
 فيه وليس على من اخرج الله منها العشرة انما العشرة عليك فيما يحصل في ركب بعد دفعا بسنة
 وما جاز الى حنفى لا يجر لان اخرج العشرة لا يجتمعان اذا كان اخرج فقيه وعقبة ونحوه شكك
 اذا كان الزرع لم يجر ولا يجتمعان في المال الواحد كزكوة البتة في التجارة فقيه ضيف
 لان التجارة وزكوة السوم كان ولا يملك المال من وجهين فليس كذلك كزكوة التجارة والزرع
 يلزم لارض والزكوة في الزرع والمستحقان متخالفان **مسألة** كزكوة الزرع بعد
 المدة كما جرة البسقي والعاره والحاقط والمباعد في حصاد وخراجه وبه قال الشافعيان وابن
 واكره الاصحاب وهو ذهب حلقه وقال في المصنوع والمخلاف على رتب المال دون الفقراء ولا
 الشافعي ذلك واذا جفت فلهما كزكوة البتة في التجارة فقيه ضيف العشرة او نصف العشرة فلهما
 الفقراء منها نصيب لغير نصيبهم من الغرض لانا ان المودع سبب زيادة المال فيكون على الجميع

تغابا

كانه يخرج من غير من اموال لشركه كذا لان زكاة مالك من دون الطرا كجفت عليه واضرار فيكون
 متفقا لقوله ولا يملككم انفسكم انفسكم لا يتناولون من اموالهم انفسهم ما يكون زكاة فاعيدوه على انفسهم
 المؤثره **باب** في ائتي الزكاة اذا كان للمالك ما يفيض بعضه عن غير
 ان يستوعب الخشب ولا يفيضه وكذا لو لم يكن مال سواء او كان له مال لا يفيضه بالدين بل يفيض النصاب المستوعب
 فعندنا لا يفيض الزكاة ايضا سواء كان مال الزكاة باطنية كالمذهب والنفقة وامتنعة التجارة او ظاهرة
 كالنعم والحرف فبها قال الشافعي في الجديده قال مالك يفيض في الباطنية وفي الظاهرة روايان
 قال ابو حنيفة يفيض اذا توجهت بالمطالبة الا في الحرف لان العشر عندنا ليس بركوة بل هو حق
 للدين لما اوجب الله تعالى وجوب الزكاة مطلقا فيسقط اعتبار الدين ولا في الشافعية
 في الزكاة بوجوبه مع الدين فوجب الزكاة كما تجب مع عدمه ولا في سعة النبي صلى الله عليه وسلم
 ياخذون الزكاة من غير مشقة من الدين ولو لم يزد من اموالهم عند واجب المأثرون باراد ان يفر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انا انزل الله فيكم من هذه الف درهم فاعيدوه عليه ولو اخرجوا من
 امرت ان اخذ الزكاة من اغنياءكم فاعيدوه على فقرائكم ومن عيدين يستغنى اموالهم على الزكاة فيكون
 فقيرا فلا تجب عليه الزكاة ولا ان الدين يحتاج الى قضاء دينه كمن كان صرف مال الى قضاء دينه او الى
 من الصدقة به والجواب عن الجزاء واحد فيما يتم بالبلوى فلا يعمل به لان اكثر الصالحين لا
 يتفكرون من الدين بل يفيضون على من همموا به وكذا ان اذ كان مستغنيا لا يفيض بقوله لا يفيض
 قوله ان اخذ الزكاة من اغنياءكم لا يدل على اختصاص الغني الا بربيل الخطاب وهو ترك
 ولان الزكاة قد يافى من يجب عليه فانه لو كان هذا لا يفيض ان نصاب لا يقوم به ما يافى به
 مثلا وقد قال عليه العمل عنده فانه تركها ويقتل الزكاة لمؤثره عيا لكونه قد يفيض النصاب من تجب
 عليه زكاة المال اذا كان النصاب لا يتم مؤثره وقد لا يدين محتاج الى قضاء دينه فلا يفيض الا اذا
 الصدقة قبل ان ينفذ ذلك قال ابو حنيفة ولا يفيض دينه على غيره فيه **باب**
 قال مالك لو ملك القضي به الدين من غير النصاب لم يفيض الوجوب سواء كانت اموال الزكاة
 من جنس الدين او من غيره كمن ماله دينه على غيره او على غيره من جنس الدين في العوض وجب الزكاة في كل
 وقال ابو حنيفة يفيض الدين الى جنسه ويسقط الزكاة ثم تجب الزكاة في العوض ان كان مستغنيا
 لا تجزأ الا طائفة فيما لا يدين يفيض جنس العوض فيكون فيها جانيبه **باب**
 لو كان لوليتان ففقد الصدقة بما فيه منها سقطت الزكاة ذلك في حق القتل ان الدين لا يفيض

في الظاهرة وقال ابو حنيفة في الباطنية

لم يملكوا

فلو زار

انما كان

احدثها الفدية بمنع والاخر لا يمنع ويخرج حصة درهم ويتصدق بباية وقال محمد بن الحسن بن محمد بن
 درهم من كل باية درهمان ونصف ويتصدق بسبعة وسعين درهمين ونصف ثلث ان الله تعالى على
 فلا يملك ما **باب** لو ملك ما يدين وقال عليه العمل قد يدين بها فان **باب** في حق النصاب
 الزكاة صح وان لم يفيض حصته الفدية وانما قال في قوله ان احد ما كان فله وانما في تقع الحصة عن
 الغرض والباقي على النصف لان الزكاة تقدر الى بيته فلا يفيض من دونها **باب** في حق النصاب
 الفدية ومن بها الفدية زكاة الفرض انما يدين في يد حوله او في يد غيره في زكاة الفرض في كل
 سقوط الزكاة لا يزال ممنوع منه وانما ليس بركوة الزكاة في ايضا وهو الاصل لان مال يملك قابلا
 التقدير في كل شيء يجرى المال الفاضل به في كل واحد **باب** لو مات رجل ودينه على غيره
 باقية من مال الميت لم يملكها الورثة فان مات بعد بلوغه فحقها حق الوجوب المستحق فيها حق
 الدين والزكاة وان ماتت بعد موته لم تجب الزكاة لان الوجوب سقط عن موته ولم يملكها الورثة
 فلا تجب عليه الزكاة واختلف اصحاب الشافعي في حق الفاضل بما قلناه فذهب من اوجب الزكاة على الورثة
 بناء على ان الورثة يملك الزكاة ويعلق بها الدين فعلق الدين بالدين فيكون المقر للورثة
 وجب الزكاة فيها كما لو كان له مال من مال غيره وصيته يوصي بها او دين فلا يكون للورثة نصيب
 الا بعد قضاء الدين **باب** لا تسقط الزكاة بمرور المال كذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 تسقط ولا تجب الا ان يوصي بها لانها عبادة فتسقط بالموت كالصدقة والعقود لان الزكاة
 حق لا ادعى فلا تسقط بالموت كالدين ولا ديني فذهب فاضله لقوله عليه السلام من
 ادى الحق يرضى القليل **باب** في زكاة **باب** يشترط في حق النصاب ان
 يطلب برسم المال او بزيادة او بكون قيمة نصابها مساويا لها بالوجوب او الله بامتنع
 العمل لغيره فحق العمل بزيادة او بكونه زكاة لا زكاة في مال حتى يحول عليه العمل بمرور من احي
 ما وادى محمد بن مسلم بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا زكاة عن الرجل يرضع عنده الاموال فيعمل بها
 قال اذا اعمل عليها العمل فليس فيها زكاة **باب** لو كان عند ما يمتنع نصاب فزاد في مالها
 العمل وجبت الزكاة عند تمام العمل في الاصل ولم تجب في الزيادة وقال الشافعي في ما يمتنع واخذ
 الجميع لان حل الفانية محل الاصل لان الفانية محل العمل عليها العمل فلا تجب فيها الزكاة وقولهم
 حل الفانية محل الاصل دعوى مجردة عن حجة ولو فاسد على التام ومنعنا الاصل كما منع الفرع
 كذا الرابع **باب** في زكاة بعد العمل بزيادة ومنها ادلى وكذا الموضي عليها نصف حل وقيمة نصابها

النصاب

على

الجميع يوافقون كل ما في دينهم من عبادات ومما عسى ان يكون من عبادات في عبادة في صدقة الخيل والاراء الا
عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قالوا وضع امير المؤمنين علي الخيل الفائق اقرارا على كل من
في كل عام ويامرين على البراءة في دنيا رايهم التماس خيرا ارجح لا خصاصا به لا تفصيل فقل
رواية عمر بن البراءة في المفضل اولى **مسألة** ما يخرج من الارض من الغلات الاربع
فيه الزكاة ان كان محلا او موزونا ومشتهرا في بيع الغناب لغيره على ما ليس فيها دون خمسة اوقية
صدقة كذا قد اخرج وهو العشر اذا لم يكن كذا ونصف العشر ومما والمجشنة اختلاف
وافاقا في الغلات الاربع اربع اشياء في وقت وجوب لا تجب الزكاة في الحيوان
حتى يربل عليها الحول ومما يعني بها في ملكه عشرة عشر شهرا ثم يربل ان في عشرة اشياء في ملكه
يكون الشرايط موجودة في كل واحد من الغناب وامكان الصرف والسوم في الماشية
كونها داهية او في الاغنام وقد سلف بيان ذلك وعدة توجب دفعها على الفور
قال الشافعي واحدا من ذلك في قوله لا يخرج من الارض ما يطالب بها لان الارض مطلق فلا يخص
زنا كما لا يخص مكانا ان المستحق مطالب بشاير الحال فيجب التخييل كما هو في رواية الخليل
ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد لها موضعا فلا يبيعها
فولها ضمن حتى يبيعها وكذا الرعي اذا لم يرفع ما اوصى اليه جفودا من وجه الزكاة قال في قوله
ووجد لها موضعا فلا يبيعها ثم يملك كذا فاما ما في قوله لا يخرج من الارض ما يطالب بها لان الارض مطلق فلا يخص
الزكاة معونة وارفاق فلا يخص شيئا غيرها لملك ولا يخرج الا ما يتبع من تسليطه لو روي ذلك
عنه خوف الضرر في الزكاة كذلك ويجوز له ان يبيعها كما يجوز له ان يبيعها فان لم يستطع
ازال ملك على لان رولا في الاخراج فيكون له ولا يراعيه فيكون ولا ان الزكاة تجب في العين والموين
على حفظها في مكان امنها على افرادها ولان دفع القيمة في مكان اقرارا ولا لا من ضمن افرادها لم يمتنع
التصرف في الغناب فكان اضار به ويؤيد ذلك ما رواه ابو يوسف بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام
عبد الله عليه السلام قال اذا حال الحول فخرجها عن ملكك ولا تخطها بشيئا واعطها كذا
ويؤيد ذلك ايضا ما روي عن عتبة بن ابي ربيعة في حديثه مستحقا ولا يضمن لو كفت وهو دليل
على جواز افرادها بالمال بغير تضييع الغناب الى شهرين فغيره روايات بالجزء منها رواية
ما رواه عثمان بن عبيد الله عليه السلام قلت زكوة الخيل على شرا فيبيع ان جسد منها شيئا
مما كان يبيع من يسلط في حال اذا حال الحول فخرجها من ملكك ولا تخطها بشيئا واعطها

وعلى البراءة

مكتوبا

قال لا يخرج من الارض ما يطالب بها لان الارض مطلق فلا يخص زنا كما لا يخص مكانا ان المستحق مطالب بشاير الحال فيجب التخييل كما هو في رواية الخليل

يكون

كيف شئت قلت وانما كلفتها واشتباها يستقيم له ذلك قال نعم وعنه لا يشترط ان
انما يسع للعذر مع العذر لا يتقدم ان خير وقت بل يكون موقوف على زوال العذر لان مع زواله
يكون ما رواه التميمي والمستحق مطالبة فلا يخرج ان خير وقت ذلك ايضا رواه عبد الله بن
عن ابي عبد الله عليه السلام في الزكاة يخرج زكوة فيبيعها ويبيع بعضه ليس بها الا ان يبيعها
بين اول وآخر ثلثة اشهر قال لا بأس ولو اقرضها ما كان التمسك به من وقد سلف تحقيقه
لا يخرج ليقدم الزكاة قبل وقت الوجوب وهو المشهور ولا يجب ان يبيعها قبل وقتها
واش في رواية محمد بن ابراهيم بن ابي ان العباس سال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة فخص لوزن
عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخرج من الارض ما يطالب بها لان الارض مطلق فلا يخص
للعام وفي رواية ان التمسك بصدقة العباس ولا يخرج الا في نية بيعه على وجهه كبيع الزين المولى لان
الكفا لا تؤدي قبل الحشد للحصول سببها وهو ليس فالزكاة كذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال لا تؤدي الزكاة قبل عدل الحول ولان عدل الحول شرط الوجوب فلا يخرج من الارض ما يطالب بها لان الارض مطلق فلا يخص
تقدم قبل الغناب ولان العبادات الموقوفة لا تقدم على اوقافها كزكاة كذلك ويؤيد ذلك
ما رواه الاحباب عن عمار بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل عذره بالخلا في زكوة او في
نصف السنة قال لا ولكن حتى يحل الحول لا يبيعها الا ان يبيعها في السنة او في ثلثها او في ثلثها
الزكاة ولا يبيعهم رمضان الا في شهره الا قضاء وكل غير يبيعها في ثلثها او في ثلثها او في ثلثها
لا في جعفر بن الزبير عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل عذره بالخلا في زكاة او في ثلثها او في ثلثها
منها رواه عمار بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل عذره بالخلا في زكاة او في ثلثها او في ثلثها
شهر رمضان قال لا بأس والرواية الاولى شهر والحمد لله رب العالمين
على ان التقدم على سبيل القرض لا زكاة في حقه وشهد قال ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
عن الصادقين عليه السلام في تقديمه شهرين قبل محلهما واما ثلثه شهر واربعة اشهر عذري في ذلك
واستدل الشافعي بما رواه ابي عبد الله عليه السلام في حديثه مستحقا ولا يضمن لو كفت وهو دليل
على جواز افرادها بالمال بغير تضييع الغناب الى شهرين فغيره روايات بالجزء منها رواية
ما رواه عثمان بن عبيد الله عليه السلام قلت زكوة الخيل على شرا فيبيع ان جسد منها شيئا
مما كان يبيع من يسلط في حال اذا حال الحول فخرجها من ملكك ولا تخطها بشيئا واعطها

على م

10

انتاجی لاہور

السيني

الماء

• 1552

عبارۂ

926.

[illegible]

ملفوظ

عن أبي عبد الله عليه السلام

مملوكا يباع فاشترى بها فاعتقه هل يجوز ذلك قال نعم لا يبيع خري من المكاتب لا يبيع
 سهم الرقاب الا اذا كان مملوكا يورثه في كتابته واهل بيته قبل حلول الفهم الا يشبه فهو مملوك لا يبيع
 المكاتب ان صرفه كمنه عليه فقه وقه موقوفه وان صرفه في غيره ذلك قال الشيخ لا يبيع سوا غير
 نفسه او ابراء المولى او تطلق عليه منقطع وفيها ذكره اشكاله والوجه ان دفع اليه يصرف في الكفا
 ارجح بالخلاف لان المكاتب بحرية في صرف الزكوة في الاصناف **مسألة** والغايبون
 هم المدينون في غير مصيبة ولا خلافة جواز صرفها الى من يراه انما هو انفق في المعصية ثم
 عنده ولست في قولنا ان انقصا عنه غرازا باب المعصية فيمن جازها ويورثه ذلك ما روي عن
 الرضا عليه السلام قال يقضي ما عليه من سهم الفارس اذا كان انفق في طاعة الله فزوجه وان كان
 انفق في معصية الله فلا شيء له على الامام ولا ان الزكوة موعونة وارفاق على وجه القربة وموينا في نصا
 وقين المعصية جازع توبته ان يبيع من سهم الفارس وان كان في المعصية ولو اعطى من سهم الفارس لم
 يمنع منه ولو جعل فيما لا انفق قال في النهاية لا يقضي عنه وبها كان مكسبه روية محمد بن
 سليمان عن رجل من اهل الجيرة يعني ابا حمزة عن الرضا عليه السلام قلت فلو ان اهل الفقه
 غطوا هذه المعصية قال يبيع في ما فيه رده عليه وهو ما غرو الوجه من اهل طاعة لان اهل الفقه
 المسلم على العمل لان تتبع مصاريف الاموال في فلاح الفقه في الزكوة على اعتباره والرد اليه
 البسطة لا يبيع بها ويشترط فيه في المكاتب الا بان ولي اشتراها العدا لغيره في حقيقته ولا يبيع
 مع الغنى ولست في قولنا انما هو عليه السلام لا يحمل البعد والغنى وقوله عليه السلام ترد في فقرتهم
 واهل بيته رويته فان صرفه في موضع فلا يجزى وان صرفه في غيره واستبعد فلا فقه المالك
 وبه قال الشيخ في وقال الشيخ لا يبيع لانه ملكه بالقبض فلا يملكه عليه قلنا ملكه يصرفه في وجهه
 فلا يسوغ له فيه ولو قضى ربه من ماله او من غيره لم يكره اخذ عوضه من الزكوة لغواست مصرفها في غيره
 ان يقضي الدين عن الحق ان يخاص به عليه المولى ويقضي الدين عن حجب فقضت ماله عند قوله
 تحت العود ولا ان النصا موصوفت النصيب لانيك الدين وكذا لو كان الدين على ميت يقضي
 فيه وقال احمد وجما عمن يجوز ولا يقضي لان الفارس مولى الميت ولا يمكن دفع اليه والفارس ليس
 بفارس فلا يرفع اليه لانه الفارس اخذ فقهه لم يوصي له بالقبض عنه ولا يبيع لان الشرع يملك
 الفارس ويورثه ما ذكرناه ما رواه عبد الرحمن بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام ما سأل عن رجل
 عارف توفي وترك له مائة قد اقبل به ولم يكن بنفسه ولا ماله يعرف بالبيد مال يقضي عنه الزكوة

الالف

الف الف والالفان قال نعم **مسألة** وقد اختلفت في بيع السيل المذكور في آية
 فقال الشيخ المراءى بما جاء به في قال الشيخ في ابي حنيفة ما كلفه ابو يوسف لا في اطلاق السيل
 الى الجاهل جعل عليه وقال احمد ومحمد بن الحسن لم يصر في موعنة الحاج ما روي ان رجلا بعل بيرة في السيل
 فامر بالنسي عليه السلام ان يحمل عليه الحاج وقال في الجسودا واخلاص تفضل في المرأة وهو الحاج
 وقضا الدين عن الحق الميت وبناء القضا على جميع سبل الخير والمصالح وهو الوجه ان السيل
 الطلق فاذا اضعفت على الله سبحانه كان عبارة عن كل ما يكون رغبة الى الثواب ولا علم
 ان عند احد يقضى في الجهاد ويورثه ما ذكرناه ما رواه علي بن ابراهيم في كتاب التقدير عن العالم
 محمد بن سلام قال في سبل الله يوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما يلقون فموتوا من دون
 لهم ويجوز ان يورث في سبل الله ويورثه من الجهاد فموتوا من دونهم ان يكون اهل بيتك لم يورث
 من المصالح لا يورث من كذا موعنة في الجهاد **مسألة** هل يشترط في الفارس الفقير قال الشيخ لا ولا
 الشئ في وقال ابو حنيفة يشترط الفقير عليه السلام مرست ان اخذ القصد من غنيا فموت ما
 في فقره انما هو تعالى وفي سبل الله ونحو على طاعة وقماره من النسي عليه السلام ما رواه
 اهل البيت في النسي لا الشئ ولا الشئ ولا كرس جلتهم **مسألة** الفارس وما ذكره من الجهاد
 يقضي خصما صها بالفقراء لان ما ذكره ينقص من السيل في ميعط وان كان غنيا في بلدة قادرا
 على الاستدانة في سفره **مسألة** وابن السيل لم يقطع به ولو كان غنيا في بلدة وق
 ولو كان سفره ما مصيبة فبئس **مسألة** قال الشيخ ابن السيل لم يقطع به
 لا الشئ سفره ما كلفه وقال الشيخ في ابي حنيفة كلاهما من آية غلبا باطلاق اللفظ وبه
 قال ابن الجبيرة وما ذهب اليه الشيخ هو الظاهر من حديثنا واذن ذلك ما روي عن العالم عليه السلام
 قال ابن السيل ما كان الطريق يكون في السفر في طاعة الله فيقطع سهم وينسب اليه ما كان من ايام
 الى اولها من مال القصد قامت **مسألة** قال الشيخ والمشي سفره من بلدة ان كان فقيرا قال
 من سهم الفقراء لا من سهم اهل السيل **مسألة** قال ان كان سفره طاعة اعطى وان كان مصيبة
 وان كان مباحا فموت ما يعطى كما لظاهره ومن لقون لنا عموم الآية **مسألة** يبيع في القصد كفاية
 الى بلدة مع حاجته وقصره لفقته فان صرفه في ذلك فقهه وقه موقوفه وان صرفه في غيره ماله يرجع له
 الشيخ في قال في الاخلاص لا يرجع لان الاستحقاق لا يسبب سفره فلا يملك عليه في غير الوجه
 مستقدا فادفع الى القصد الا عاثة اقصدت على قصد الفارس فووصل بلدة وبه تفضل صاحبنا في آية

من بلدة

ووقع كاتما الزكاة لا ترفع مكانة البهائم لما يتحقق به بقره ونفقة المعسر ولو الممسر فصار ما ترفع اليه
عائدا عليها لنقد مكانة كالمستحق على رقيقها ورواها لنا ان فقير لا يجب نفقته عليها لما لا يرفع
اليه لعدم الالة وقبيلهم الزوج على الزوجة باطل لان الزوجة يجب لها النفقة وليس كذلك
الزوج وقوله لا يرفع بغيره لا يرفع لان هذا المقتضى من الاستعانة يمنع صرف الزكاة كما لا يرفع ذلك
في صاحب الدين اذا اوقع في ماله ليصير ميسرا انفس لو كان في ماله من لا يجب
نفقته كالمعتكف الاجنبي جاز لا نفق عليه من تركه ومنه احذر لا يستغنى بها عن عمل موهبة
وليس ما جعل يرفعها لا يرفع من ليعمل ليعمل الاية باجتها بصيغ فانما لا يرفع ان هذا القدر من
الاشغال يمنع صرف الزكاة وكل من يخرج هذه المنفق يعطى من الزكاة ما كان للمنفقة او تحتها
الوصف انما لا يرفع من يشهد ونسب او او على صدقة غير المشي محمد على
المشايخ وعلى ذلك اجماع علماء الاسلام والعقل النسبي عليه السلام الصدقة موهبة على ما في
وقوله عليه السلام الصدقة وساخ الناس فلا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
منها رواه محمد بن مسلم وزاد عن ابي جعفر وصح الى عبد الله عليه السلام قال لا تخرج من يد المجدد
على الصدقة وال الصدقة وساخ الناس فلا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
وبه قال ابو يوسف فيما على عندنا طبق اليه قوله على المنع قال ان لا يصح حكمة زكاة
لمن تصانف اليه فلا يكون جوا شمس ما من بها فلا تكون زكاة تخرجها فلا تخرج على من يدرك
قال سالت عن الصدقة التي حرمت على بني اسرائيل ما هي قال الزكاة قلت فممن صدقة لمنهم على
قال نعم ومنهم من لا يخرج عنه عليه السلام قلت فممن لا يخرج عنه عليه السلام قلت فممن لا يخرج عنه عليه السلام
على بعض وشكروا زكاة الصدقة عليه السلام قلت لا يخرج عنه عليه السلام قلت لا يخرج عنه عليه السلام
وعن الشافعي واحمد واثان احمدهما المنع العموم قوله لا كل لنا الصدقة في الاتفاق على جواز الزكاة
عليهم فان قلت صدقة قوم مؤمنين وقد قال عليه السلام كل مؤمن صدقة ما وينا واما ما يرفع ذلك
ذلك ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن جعفر بن ابراهيم المشي عن ابي عبد الله عليه السلام قلت فممن لا يخرج عنه
بسنه في شتم فقال انما تلك الصدقة الواجبة على الناس فلا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
ولو كان كذلك لما يستلزم ان يخرجوا الى مكة هذا المبدأ عاقبتها صدقة النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج عنه
على النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج عنه ولا يخرج عنه ولا يخرج عنه ولا يخرج عنه ولا يخرج عنه ولا يخرج عنه
التحريم لما روي ان كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة قال لا في هذه الهدية ساقطة فلا اكملها

الذوق

ان يكون صدقة وقوله عليه السلام لا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
يستخرج من المال وبه يروي ذلك صدقة بغير فرق قوم بين ما يخرج على سبيل الصدقة
الضعيف طلبا لا جرم بين ما خرجت القوا به بالزكاة به كالتعريض والهدية الواجبة الذين يرفعون
الزكاة ومن ولد عبد المطلب وهو اليوم بنو ابي طالب والعباس بن الحرث وابي اسيد بن عمار
يا بني عبد المطلب ان الصدقة لا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
جعفر بن محمد بن عبد السلام ان الصدقة لا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
في ماله من لا يجب نفقته لا ورواها لنا ان فقير لا يجب نفقته عليها لما لا يرفع
نوم به قال المبيد في الرب لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
مسلا من غير من يراهم من طريق الامام صاحب رواية ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو
كان عدل ما خلع به شئ ولا يقبل صدقة من ان الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعة منهم ولا يرفع من
لهم جرم ما ذكره من المخرج ليعطى العموم وقوله عليه السلام لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
فأمره ويحكم ان يراهم ما شئ واحد في الشرائع المودعة او العجوة والنصرة ومع الاحتمال يسطر الامام
به واما خيرة الامام صاحب فاحذر واحد وهو ما ذكرنا في حق من يقوم القرآن **الاحكام** قال علماءنا اذا
منع لنا شيئا من النجس قلت لهم الصدقة وبه قال الاصطلاح من اصحابنا في واطبقوا في
على المنع لانهم منعوا شراها وتعلقوا ورقتا من تناول الا يصح فالتعني موجود مع المنع لان
المنع انما هو لا يستحقها ثم باوفاها لمن لم يعد كل لهم ان فروا به ذلك ما رواه ابو عبد الله بن ابي
عبد الله عليه السلام قال اعطوا من الزكاة بني اسرائيل من ارادة فاشعل لهم وانما تحرم على النبي
محل صدقة عليه وعلى الامام الذي يكون جده وعلى ابيته قال الشيخ في التذليل لم يرد وال ابو
زيد ويحكم ان يكون ارادة على الفزورة واستثنى النبي الالة لا تخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
الزكاة وغيرهم قد يفسر وقد يفسر الجشعة مواليم وان الزكاة على المبرأ من اوجاست التبرج
فقد قال بعض المحمديين ان ما يرفع صدقة سفره من الصدقة فانما انما لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
الصدقة في التمسك بعلوم الالة ومن لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
الافراد ما خرجوا كما كانت لمة او باطنه قال ابو جعفر لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية
ولدت نبي قولا ان احد ما قال لقوله لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية

اختياره

انما لا يخرج من يد المجدد وال محمد من طريق الامام صاحب رواية

واستشهاد القبول والرد

بل

يعطى كل سبب نعيان لوجود المقضي لذلك النقص القسم الثاني في زكاة الفطر
وهي واجبة فرض وبراءة ثلثي واحد وقال ابو حنيفة واجبة وليست فرضا وقال داود
وول على الوجوب قوله تعالى قد افترضنا تركه وذكر ايسر رخصتي وفي تفسيره ان البيت المراد
بما الفطرة ومنه من سجد من البيت وعن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
الفطرة على المسلمين من الرنث وطنة للبكين واستباح الى حنيفة من اطلاق الفرض بها لا وجوب
لان لا دلالة عليها فطرية موكدة وانما هي اربعة اداء من وجوب عليه على البالغ
العقل اكل الغنم اما اشتراط البلوغ فعليه على اجمع وبراءة من حنيفة وقال الباقر يجب
في مال اليتيم ويخرجها عنه الولي لا في مال غيره من الغنم حتى يبلغ وطأه سقوط الحكم ولا ليس
محررا فلا يتولاه اطلاقا في الامار اليه وادعى صاحب على ان يصير من ابي عبد الله عليه السلام قال ليس
في مال اليتيم زكاة وليس عليه حتى يدرك فاذا ادرك كان عليه مثل على غيره من ذلك بين ما رواه
محمد بن القاسم بن الفضل قال ثبت الى ابن الحسن عليه السلام ما رواه عن ابي بصير في زكاة الفطرة
من ايتام قال لا زكاة في مال اليتيم وكذا الجدة ليس عليه كل مال الفضل قال
عداؤنا لا يجب ان يملكه وبراءة من ابو حنيفة واكثر اهل العلم قال داود وجب على العبد ان لا
قال له وجوبها مشروط بالعتق ولا يجب على فقير وموعدة صاحب على ان لا يبيع حتى اذنت الزكاة
وقال ان في حجب من فضل من مؤنته مؤنة هي له ليعوم ولياها صاع ومثلها قال ابن حنيفة
عليه السلام اذ اصدقه الفطرة فيكتم فتملكه واما فقير لم ير وانه عليه اكثر مما اهل لنا قوله عليه
قال لا صدقة الا من طهر غني لا يقال يصراف هذا الى زكاة المال لا نقول موعدة من الظلمة لا تقدر
فلا يصار اليه من طرق الاصحاب رواه ابي حنيفة من فروقه عن ابي عبد الله عليه السلام
قلت في المحتاج صدقة الفطر قال لا ورواه علي بن ابي عبد الله عليه السلام من رجل ياخذ من الزكاة
عليه فطرة قال لا وان الزكاة خير للفقير ومواساة لغيره حيث عليه ان اقرار به ونصية شاف
ثبتت هذا الذي يوجب عليه وجوبها على كان كبره حيث تقدم باوده وادى فليست بمسألة او زيادة
صالح او يكون بيده ما هو معه لا تفاق ما يورثه رعا له وقال ابن حنيفة ان يملك نصا بركانيا
او يملكه الميسر ان يملك ما يجب فيه زكاة المال وقال ابو حنيفة ان يملك ما في درهم او ما
قيمة نصا برك غير كبره واثا وشاب صاحب جسمه وادى قال لان زكاة المال تجب عليه ولا
الا على الغني فتمت زكاة الفطرة له وجوب الكفاية يمنع من اخذها فوجب عليه رد على ذلك قوله

الفطرة طهارة

الفطرة

بالأثر

عشر

او صنفه

ابن عبد الله

مترادف

الى حنيفة انه عليه السلام من عقلت لا تعلق عليه ومن عقلت عليه لا تعلق له وما ذكره الشيخ لا اوفت حجة
ولا قاطن قدما ولا صاحب فبان كان قوله على اجمع براء حنيفة فقد بينا ضعفه وبالحذافا لفظا له
من ايتام قال لا يبيع حتى اذنت فبان على اجمع وبالحذافا لفظا له من عقلت النقص الزكاة من العتق
رواه في اتفاق الامامية على قوله لا ريب انه وجه لو اجمع بان من ملك النصاب يجب الزكاة
بالاجماع من غير ذلك فان من ملك النصاب ولا يملكه مؤنة رعا له يورث ان ياخذ الزكاة واداه
الزكاة فوجب عليه الفطرة لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام في روايات عدة منها رواه ابي حنيفة
بن فريته ومروية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الرجل ياخذ من الزكاة عليه صدقة الفطر قال
لا واداه اية الفطر من ابي عبد الله عليه السلام قلت اعلم ان قبل الزكاة زكاة فقال ايه من قبل الزكاة
المال فان عليه زكاة الفطرة وليس عليه ما قبل زكاة وليس على من قبل الفطرة فطرة فقول على ان
لا يبيع من المسكن للفقير من المسكن زكاة المال **مسألة** ويجب الفطرة على الكافر
كمن لا يبيع منها داؤما اما الوجوب فلا شك في ذلك فيجب عليه ما يجب
من المسلم وقد ذكر ذلك في ابو حنيفة واحدا لا لا ليس من اهل السنة والزكاة طهارة وتلقا
الطهارة كمن يتقدم اسلاما كما نقول هو في طلب العبادات ومن شرطها النية وقد كان يمكنه
تقدمها بغير امره بها ولا يبيع منه اخرجها لانها عبادة تقتضي النية ولو فاتت وقتها لم يجب
عليه قضاء لقوله عليه السلام الاسلام يجب قبل **مسألة** لو كان للكافر جيرة مسلم كيف
اخرج الفطرة عنه وعلى من احدث زكاة الاخراج عنه لا من اهل الطهارة فوجب ان يؤدى هذه الزكاة
لأن ان الفطرة عبادة تقتضي النية ولا يخرج من الكافر ولا لا يكلف الفطرة عن نفسه لما يبيع
فان لم يملكه من غيره وقوله العبد المسلم من اهل الطهارة فلا كفاية فنية فلا يجب عليه الفطرة ولو اقر
وتجوز من مولا فلا كفاية لا ينفصل في ملكه عن ذكر كفايته ما يجب فيه الزكاة على ما يمنع من بقا
المسلم في الكافر ويجوز على بيعه كمن هذا على تقدم اسلامه في كفره من الشهر ثم يملك المال
ولم يبيع **مسألة** ويجب ان يخرج الفطرة من نفسه من يولد من صغير وكبير
وذكر واثق ورجل وعبده ولو كان كافرا وبراءة من ابو حنيفة وقال ثقيلى واحمد ويشترط في الاسلام
لقوله عليه السلام من اسلم من اهل البيت ولا زكاة طهارة للقيام وليس الكافر من اهل الطهارة وتلقا
قوله عليه السلام اذ اعان كل رجل وجده صغيرا وكبيره يورثي او صغيرا او رجلا لا يقال قد
في هذا الحديث بانهم لا يورثونه لان نقول ليس ذلك طهارة لا زكاة قد روي عن بعض اهل البيت

الطهارة

سلم

يبدو

النقل

الخطبة: ٢٢٢

تتمتع الر
وجوبه

والاجابة الرابع اذ اطلقنا رجيتا مستقط عنهما فطنتا اذا اقال المالك وحى في العدة لانها باقية
ولطنتها ايضا لم يرد في **الحبس** قال الشيخ رحمه الله المودة الموصلة اذ اذ كانت تحت مفسر او تحت ملك
او اولا تحت مملوك او مفسر فالعظة على الزوج فاذا كان لا يملك شيئا لم يرد في العدة لانها باقية
لا يجب عليه العظة ولا يلزم من الزوجه واولا المولى الا لا تملكه ولا دليل عليه وثالث حتى توفى ان اصبحت
عيبا ان يخرج عن نفسها وعلى المولى عن امته وذكر الشيخ جدي لانها صارت من عيال الزوج
ونفقتها عليه فاذا كان فقيرا لم يجب عليه فطنتها ولو قلنا يجب عليها لانها من بيعه ان تركي
والشرا المعتمد موهوم فيها وانما يستقط عنها زوجها على الزوج فاذا لم يجب عليه وجبت عيلا كما
قربا وكما هي مولى الا لا تقاتل الخلف اذا اذ عتبت امرأة الزكوة عن نفسها باذن زوجها او اذ
عنها وان لم يذون لم يخرج عنها ولش فحق قولنا احدنا لا يخرج ولو كان باذنها لا تملكه الا لا يخرج
ونما قطع من الزوجه ما ذكره الشيخ حسن لا اذا اذ اذن لها كان كالخروج لها كما لو امرها باذواد المدين
عن اولئك **والفق** الاول الصغير فطنت على امه اذ اذ كان مفسرا لا من عيلا عليه
قال الشافعي واذا لم ينفك عن ابنته او جدتها لان الصغير ولا يركن الصغير موهوم اذ كانت نفقته
فانه فطنت على امه لا من عيلا كما قيل الشيخ رحمه الله ولو قيل لا يجب على امه فطنت لانها لم ينفك
ولا من يجب ان ينفك ولا في نفسه لا بل على من يبيعها فانها لو لم تملكه فطنت فطنت ان
كان فطنت فطنته فطنته على نفسه وان كان فقيرا فطنته فطنته على امه وكذا القول في الوالد
والوالدة والجد والجدوة لقوله عليه السلام على الصغير والكبير والذكر والامه من قومون وولد الوالد كمنه
حكم الوالد لنفسه وقد مضى **والمتبرع** بالبيع لا تملكه العدة مثل ان يبيع من شيئا
او شيئا او شيئا موهوم بل المالك وهو في حاله وعليه اتفاق عفا فاما وقال اكثرهم صلى
احسن من قبله والحق الجمهور على خلاف ان موهوم ليست واجبة فطنته فطنته كما لو لم يملكه
قوله عليه السلام اذ اصبحت العدة عن قومون وداري عن اقال البيت في روايت منها رواه
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من نفقت الى عيلا كل من يرويه
فعليك ان تودي العدة عنه ما روى عنه عليه السلام عن امه قال قال الله في العدة على كل
صغير وكبير بر او جدي عن كل من ينفك وقوله من نفقت لا تملكها كما لو لم يملكه على ما لا يملك
القبول وهي لا تملكها بل هي لا تملكها كانت اوله لا تملكها على اطلاق اللفظ ويؤيد ذلك
ما رواه عن يزيد بن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله في كل من نفقت عنه العدة من امرأه

موضوع

الحمد لله

[illegible]

انما غنم من شئ فان نذبه قال فاك ان الله للرسول وما كان للرسول فقولنا ما قبل است
 لو كان متعنا اكثر من متعنا او قل كيف يصنع قال ذلك الى الامام اريدت رسول الله
 كيف صنع فاك ان يطلى على ما يرى كذلك الامام **فصل في الجحش من الكفا**
 والمعادن معروف من الغنم ويزن على اربعين ذراعاً في مصر فمرف الزكوات ان ان
 ذلك غنمته في كل تحت عموم الآية وكذا الآية التي يجب فيها كسب الغنم في كل
فصل في الجحش من الكفا ولا يكمل الجحش من بلده مع وجود المستحق ويجوز مع عدمه لا توصل الى
 الحق المستحقه ولا يعتبر في البيعة الفقير قال في المبسوط لا يجوز الا في ولا في غير الفقير لكن فيها
 براسه مكان داخل تحت قسم الفقير او في كل القول باعتبار ان الجحش كسبه ومساخره جحش
 المالك خاصة ولا يبرهن على قدر الكفاية فاذا كان غنياً فقد استغنى بالغنم الباطنة
 ولا يبرهن الفقير في السبل وتعتبر حاجته سفره والجحش فيه جحش كسبه في باب الزكوة وقد
 يعتبر الا في اقله ليلاً يساوي كفاية على كفاية وفيه اعتبار في الزكوة ولا يبرهن كفاية على كفاية
 يوزن بالوزن وقد سلف بحقه في كتاب الزكوة ولا تعتبر المعدلة لا في جحش ذلك القربة
 فلا يشترط زيادة ومطعم من حق البلد ولا يتبع الا باحد دفعة للشقة ولا يبرهن الجحش
 في الاغفال من جحش نخل وحقل واهل الزيادة ومنه ان قد ونعتي به ما يحش بالامام من ذلك
 كل ارض انجلا ما اكلوا من غير قال او باءاها او لم يكن لها اهل لقوله تعالى كما باءا الله على
 رسولهم فما وجنته عليهم خيل ولا ركاب وفي رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا تغال ما كان من ارض لم يكن فيها من هراقة قوم صولوا ادا غطوا ابايهم وما كان من
 غربة او بطون او دية نهدا كسب الغني ولا تغال لله وللرسول وما كان للرسول بصلوة جحش
 رسول الله معه وعن الحلبي عن ابي عبد الله كسب الغني من الاغفال فقال ما كان من ارضين لهما
 قال الشيطان روي عن ابي جابر والامام من الاغفال وقيل المراد ما كان من ارض الجحش
 كلاهما الاطلاق وعلى مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن ابي الجحش الاقل قال ولله
 الجبال ويطون الارضية والاجاد والاراضي ضعيف من الاغفال صفاء بالملك وقطاعهم
 معنى ذلك اذا تحت ارض من اهل الجحش فاك ان يجتص به ملكه ما ليس بنصيب
 من مسلم يكون للامام كما كان للشبي عليه السلام وييل على ذلك مضافاً الى ما نقل

لا بد منه تسليم الحق مع مطالب المستحق في غير ذلك
 لعدم انما بالناظر في القدرة

من سيرة النبي عليه السلام ما رواه سعد بن حمزة قال سالت عن الاغفال فقال كل ارض قرية
 او شئ يكون للملك فهو خاص للامام ليس للفايس فيه سهم وفي رواية او دين القرية من ارض
 على اسلام قال تطلق للملك كلها للامام ليس للناس فيها شئ ومن الاغفال ما يصفه من الغنم
 كالغرس الجوز والكمثرية والراية والشوب الفاخر ما لم يجحف بالغنم منها عالم كان
 الشبي عليه السلام وفيه ذلك من طريق الاصحاب ما رواه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن صفو الغنم قال لا تغال الا ما يجره الزود والملك الغارة والشبي
 والدمع وقيل ان قسم الغنم في كل الجوز مثل ذلك عتبه لئلا يختص به عليه السلام بذلك
 كان لئلا يتبعه ان كسبه وقبيلة جوشهم ومعاوجه قد قسم فوجب ان يكون ذلك في مقام
 معارضة ذلك الزود من قبل الغنم من اهل البيت عليهم السلام ومن الاغفال ما
 مره لا وارث وقيل ان بيت اهل امير المؤمنين عليه السلام قد روي ذلك كماله من غنم عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يوت ولا وارث له ولا مولى له قال يعز اهل هذا البيت من الاغفال
 الجحش يجوز ان يكون للكلين غنم شافعي بالتخصيص وعند ابي حنيفة بالجملة وسياق الجحش
 في ذلك كتاب الميراث ستوفي ان شاء الله ولا فرق ان يكون الميراث مستحق او وصياً
 قال شيخنا ان المعادن للامام خاصة فان كان يريه ان يكون في الارض المحقة يمكن ان يكون
 في ارض لا يجتص بالامام فالوجه ان لا يجتص به لانها اموال مباحة تستحق سببها والا فواج
 لها ان يشحن بطلان بطلان اطلاقه وقال الشيخ رحمه الله كسب الغنم فيها الجحش ان كان
 يريه له حصوله كما قال في المعادن خلاصة ما اذا كان يريه انهما من الكسب والغنم
 مستغاة بحق تراعى فيها هو راسه فكم لئن لا يجتص ذلك ما ذكره بل في كل ما يجتص ويقتطع
 كما لو يجتص من غير ذلك **فصل في الجحش** قال الشافعي اذا غفل قوم من دون اذن
 الامام فغنموا فالغنم للامام وقال الشافعي في غنمته من اذن له وقال ابو حنيفة من لم يمس لانه
 اكتساب مبلغ من فريضة كان لا حظ له في الاغتصاب ولا حشر قولين وقول ثلث
 لا شئ لهم فيه لانهم حصان بغير علم ولا يكون المحصية وسياق الى الفايضة وما ذكره الاصحاب رما
 عتوا فيه على رواية العباس الرازي عن رجل ساءه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا
 قوم غير اذن الامام فغنموا كانت الغنم كلها للامام وان غزوا بامرهم كان للامام الجحش ويض
 القولين يستسلف من غنمهم من الكسب رما لعل من غنمهم او احد يجمع لعله يجمع اياها ما يتس

فرد

وكان

قال هو بالخيار الى ان يزول الشك فان زالت فانه
نوى الصوم

فمنها زواله ما لم يجرى بعد اتمامه من ابي ابراهيم عليه السلام قلت ومن حمل الله عليه صاعقه فصبح وهو
يؤتى الصوم فمهد له في حفظه وصحح وسلا يؤتى الصوم فمهد له في حفظه فقال يا ابا عبد الله
وعن عبد الرحمن بن ابي نجر قال سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصبح ولم
يطعم ولا يشرب وهو نوى صوما وكان عليه يوم من شهر رمضان ان لا يطعم ذلك اليوم
وقد فاقب حاد النهار قال نعم لان يومه وقته من شهر رمضان وانما قدرناه نصف النهار
لان الصوم الواجب يجب ان يأتي من اول النهار وبنيته تقوم مقام الايمان بمن اوله وقدره
ان من صام قبل الزوال حبس له يومه كزوي ذلك حاشا من ساء له ان يجرى بعد الله عليه السلام
قلت الرجل يصبح ولا يؤتى الصوم فاذا اتى النهار حدثت له راحة في الصوم فقال ان مؤتى
قبل الزوال حبس له يومه وايد ذلك ما رواه احمد والبخاري والطبراني عن ابي عبد الله عليه السلام
عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان يريد ان يقضيها حتى يؤتى الصيام عليه وان كان يؤتى
الا فطار فيقصر سئل ان كان يؤتى الا فطار فيقصر ان يؤتى الصوم بعد ما زالت الشمس فقال لا
ولا في وقتها الصيام انما هو روايتان اصحهما جواز تركه في الزوال
وبه قال ابو حنيفة وقال محمد بن ابي بكر بن عبد الزوال وقال مالك لا يجزى حتى يؤتى من الليل
وقال الشافعي يجزى قبل الزوال وبعد الزوال روايتان احدهما ان لا يؤتى من الليل لم يصح منقطع
العبادة فاشبه ما ذكره من الزوال لما رواه ابو بصير عن النبي عليه السلام ورواه الاصحاح
عن علي عليه السلام قال كان يفضل علي ان يؤتى الصوم عند كبره في وقتها كان عند كبره او اقام
والله واليه الا قرى رواه احمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل يصبح لا يؤتى
الصوم فاذا اتى النهار حدثت له راحة في الصوم فقال ان مؤتى الصوم قبل ان يزول الشمس
حبس له يومه وان فوات الزوال حبس لمن اوقت الذي يؤتى وهو لا على جواز الصوم
بعد الزوال وقال الشافعي في الغلظة لم يحرم به نقضا وبما كان له عدم التصريح في الزوال فقال
ويحتمل ذلك ان يجزى بعد الزوال من الزمان ما لم يكن صومه لان ان يكون انما يلزم له انما يلزم
وهل تشرى ان يشرى اليوم الى اداءه يكون صومه من حين يؤتى فيه روايتان احدهما ما رواه احمد
بن سالم التيمي وكذا ما رواه القوي لا تسلم على الله الى ما قبل ان ياتيها فيكون من حين يؤتى فيه
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان بدا ان يصوم بعد ما ارتفع النهار فليقصر
بحسب لمن استأجره من نوى فيها ورواه الى ما قبل ان ياتيها فيكون من حين يؤتى فيه

ثم انقضى

من حين يؤتى مجازع افطاره قبل الزوال ولا تجزى الا الى ما قبل ان ياتيها فيكون من حين يؤتى فيه
لعمري انما لا تجزى الا حتى يتبين كذا كذا لا يحسن الا من خطه الا من انقضى
قال الشيخ لو يؤتى قبل الغلال صوم لم يشتر ان ياتي فيه الا بعد ان وضى له الصيام وهو ان يؤتى
كان ذاكره لانه من تجديدها ومعهناه قال في النهاية والجل وقال في الخلاصة انما يصح ان ياتي فيه
خاصة ان يتقدم على الشهر يوم وايام ولم يذكر مستندنا وعلل ذلك كون المقارن غير مستند ولا جاز ان يتم
من اوله الصوم وان تقبها اليوم والاصل والشرب والجماع جازان يتقدم على ذلك لليد بزمان
المقارب كاليومين والثلاثة والحجة ضعيفة لان تقديره في اوله الصوم يستغنى عن قوله عليه السلام
من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام رواه لان ايضا جاز قبل الفجر بحيث يكون طلوعه عند احوال اليه
فينتهي وليس كذلك المتقدم الايام ولان اليه متقدم اليوم اتصال افواهها لا يزال وليس
كذلك ما قبله **سنة** قال الشافعي انما جاز في احدى من اول شهر رمضان خاصة في
لشركه ولا في غيره لا بمن كل يوم به قال مالك لا يجزى من زواله الا من لا يبيت فيه اليه
كل يوم لان كل يوم جاز منفردة عن الآخر لا يفتى بفساد ما قبله ولا بما بعده فصار كمن لم يبيت
لما ان عبادة واحدة حرمته وتخرج منه معنى واحد هو الخطر فصار كمن لم يبيت واحدة واهل انما يصح
لا يفتى على امره لانه يفتى بفساد كل من هو التمدد في يده على ذلك الاجماع وكذا الشيخ ابو بصير
رحمهما ولا يفتى بانه لكل يوم في ليلة لانه لا يتم اذ عيا من الاجماع
بحسب صوم الشافعي من شعبان اذا لم ير الغلال بيته الله سبحانه على ان من شعبان فان
انقضى الغلال انقضى من رمضان فيكون مؤتى مع ذلك الاحتياط لرمضان فيحرم فيه ما لم يكن
شهر رمضان ولو كان من غيرته لم يحسد وقال المصنف انما يحسب من الشك في الغلال لا يصح
وارتفع الحوائج وكبره لا مع ذلك الا لمن كان صاعقه قبله قال الشافعي كبره افراد الصوم فيته
ان من من شعبان وان يصوم احتياطا لرمضان ولا يكرهه متصلا بما قبله او مواقفا له ذلك
اليوم نحو رعية السلام لا يتقدموا الشهر يوم ولا يومين الا بان يوافق ذلك صوما كان يصوم
احد كما قال احمد ان كان صوما كره وان كان غلما لم يكره وان صام نحو رمضان كره وقال في الغلظة
ان صام تطوعا لم يكره وان صام احتياطا لم يفتى كره واحتجوا بما رواه عن ابن مسعود وان افطر
يوما من رمضان حبس الى ان يؤتى فيه وليس فيه ورود عن النبي عليه السلام انه قال
من صام يوم الشك فقد صام ابا القاسم لما روى عن علي عليه السلام انه قال لان الصوم

ومضات من

۴۰۰

ಮೈಲಿ

دولت آباد

[illegible]

آید

زیب

—

نامنی

اوصىنا بوجوبه في العترة فكان غيبا له وبذلك داره اوسلم الجعفي قال سمعت النبي يقول اذا تم
 غلبنا وكنت بشا فذل لنا الله وجعلنا غبارا فان ذلك رافضش الاكل والشرب الكفاج وبذره
 الرد فيه ما ضعف لانا لانهم القائل ليس الجبار كالكل والشرب ولا كالتاج والحق والبر
من اجنب وقوله الجبار على الجارية من غير ضرورة حتى يبلغ النحر فيه رواه ابن حبان
 انه يخطو به قال ابو يزيد قد روى ذلك عبد الحميد عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام في رجل
 اجنب في شهر رمضان بالليل ثم نكح النكاح حتى اصبح قال يتيق رتبة او يصوم شهرين متتابعين
 او يطعم ستين مسكينا وبهذا الحديث مما لا انكشافا ولا اخرى رواية جيب الخشعي عن ابى جيب
 عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يفرغ من الصلاة
 حتى يطلع الفجر ويشتبهون به فيكون في الجحيم قال ابو جيب في شهر رمضان حتى يطلع الفجر
 فلا يصوم يومه لان حديث الجارية ضايف للصوم فلا يصح منه رواية ذلك بطلان من الرواية
 ولما روى الخشعي في رجل نكح في شهر رمضان ثم يتيقظ ثم ينام حتى يصبح قال يوم صومه يقضي
 لغيره حتى اصبح وصومه ذلك اليوم عليه قضاءه وعليه كراهة لما يستند به روى من ان
 عبد الله عليه السلام في الرجل ينجس في شهر رمضان ثم يتيقظ ثم ينام حتى يصبح قال يوم صومه يقضي
 يومه اخر وان لم يتيقظ حتى يصبح اتم صومه وجاهز له مثل روى محمد بن مسلم عنه عليه السلام
 ان ينجس في شهر رمضان دون غيره من الصيام ثم لم ينجس في شهر رمضان ثم لم ينجس في شهر رمضان
 عليه السلام فعله واقره صومه وقال ابو نعيم وقال عمه المدي لا يفسد به قال الجعفي
 راجع الاول ان ياره اوصى بن بريس عن ابى بصير قال سمعت ابى عبد الله عليه السلام يقول انك
 تفتش الصوم ولا تفتش الصلاة قلت بلى قال ليس حيث تذهب انما ذلك الكذب في الله وعلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى الانبياء من بعدهم حتى سمعته قال سالت عن رجل كذب في
 رمضان فقال قراظا وعليه قضاءه وصومه يقضي صومه وصومه اذا تفتت او عاذا ولا واما الفقرة
 واما لا يفتن في الشهر الا في ما تفتت مما جمعت العلماء على خلافه وهو نقص الصوم
 وانما يفتن في الشهر بن عيسى وساقه فانما واقعيان من ان المسبوق غير مولى والظن قاله
 غير اريد ان تركه في الرواية التي لا يوجب تركها في الاخر من مع وجوبها من
 الاصحى بانه من الرواية ان يكون صومه وعمرى لا يجامع بها **مسألة** وفي الرواية ان
 قولان احدهما في الصوم وسواه في ما لا يوجب كبره وسواه في علم الله

الحق

عوفي وعنه وول

وبقال بكت واحد وطلب الما قول على خلاف القولين **مسألة** في قول الجعفي لا يوجب قضاءه
 كفاية وحسن وجب على الصوم بروايات منها رواية محمد بن مسلم قال سمعت ابى بصير
 يقول لا يغير الضيق ما صنع الا اجنب ارجو خيال الاكل والشرب كذا قاله في الرواية
 الجعفي عن ابى عبد الله عليه السلام قال انما لا يوجب قضاءه ولا يوجب رفس
 لا يرسن الصيام ولا المحرم راسا لما روى عن العلاء عن محمد بن مسلم قال انما لا يوجب
 اذ قد روى الرواية استمع كذا في الحديث عن العلاء عن محمد بن مسلم قال انما لا يوجب
 يجب به قضاءه ولا كفارة فمارواه يحيى بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام صائم
 في الحائض اذا طهرت فبعضها ذلك اليوم قال ليس عليه قضاء ولا يعود حتى يكون ان يكون الوجوب في الصوم
 الاحتياط للصوم فان التمسك في الغلب لا يشك ان يصل الحائض الى جوفه فيجوز وان لم يجد
 قضاءه ولا كفارة لانها لا يوجب فلفظ **مسألة** وفي الصوم دفع الكلب
 ثروته من الكلب من حماره من السوط او بالصلح وبقال الشافعي وابو حنيفة لا يصل الى الدماغ
 وقد قال النبي في رجل يمسك الكلب في الدماغ فيكون في النار ان كان ميتا وليس الاستثناء
 انه لقوت من وصول الحمار الى الدماغ فكل اوى ذلك يحرم ويفسد الصوم ومنه الشيخ الطوسي
 رحمه الله من دفع الكلب وتعلق به في الدماغ فيكون في النار ان كان ميتا وليس الاستثناء
 من سبق الى الحمار وعلى الاصحى ذلك على الكرامة وان لا يفسد الصوم وقال الشيخ ليس
 في الاظهار ان السوط يوجب الكفاية وانما ورثت حمارا كرامة وبهذا القول هو اصواب
 لان السوط لا يوجب الى الحمار فلو نقص الصوم باكل السليم من الحمار وقوله يصل الى الدماغ
 قلنا نفوسه وجوز ذلك ثم لم يسلنا وصار الى الدماغ امننا ان الكلب يفسد الصوم ولو كان
 اذ جوف قلنا اشركنا الا ان السوط لا يفتن في الشهر الا في ما تفتت مما جمعت العلماء على خلافه وهو نقص الصوم
 وعلى الفقرة وجوبه لا يوجب ان يتركها من الشهر عن النبي عن العلاء عن محمد بن مسلم قال انما لا يوجب
 ان النبي كان وصولا الى الدماغ لم لا يجوز ان يكون عذرة مجاوزة الحلق فان يخرج الى الدماغ
 الحق في ذلك ان كان سببا الى الحلق اسبق من سببه الى الدماغ هذا مع تسليم الجعفي فانما
 يستشبهه برويه فانما روى في حديث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 السوط فصار وكذا القول في الكلب فلو تحقق مقتضى شيء من اجزاء الحلق عدا فخره بطل
 في مقتضى لا يوجب الصوم لانما مع العلم فلا يوجب كرامة روى في الحديث المراءى قال

توفي وعنه وول

توضیح فرمایید
الانتم

والله اعلم بالصواب

[illegible]

عن

يفكر الكثير في وجوب القضاء فيما يجب القضاء بالاحكام دون الكفاية وهو اختيار الشيخ في الكفاية
 انما هو في وجوب القضاء ولا كفارة وسواء اختياره في المدي انما التزم بقدر ما وجد في القضاء في رواية
 وجوب القضاء ولا كفارة او اجماعا في معنى الأصل فيسلك من المعارض وقد روي ذلك على
 بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن الرضا عليه السلام ان يسئله عن الكفاية في قوله تعالى
 فقال لا بأس ولا كفارة لا يصلح في المعصية ولا في غيرها فلا بد من كفارة في كل شيء
 الا في كل واحد من ذلك على ما ليس في الجحيم الذي ليس بالزنا في الأصل المقتضى على ذلك
 واحتجوا به من المعصية لا في الاستسقاء في القضاء وقد بينا ضعفه في كتابنا على ما لو سلمنا
 النوع من الاحتجاج لم يرد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا احتمال ان يكون هو انما يكون القوم من نفسه بل في
 شعيرة لا يربطها به الا ما كان في الاوقات **مسألة** في كفارة بغير التكفير في كفارة بغير التكفير
 كفارة بغير رمضان وسواء في كل ما كان في الاوقات في ذلك واحد وقال ابو حنيفة لا كفارة
 عقوبة على كفارة بغير رمضان قبل استيفائها فقد اختلفوا في ذلك فافقوا على ان كفارة بغير رمضان
 ان كل يوم عبادة منفردة عن الاخرى لا يخل بطلان ما سبق ولا يلحق بغيره فيجب ان يكون
 السببين فيهما ولا في كفارة بغيره على ان السبب في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 لان الحكمين على التخييل في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 الصوم ولو ذكر منه الوفا في يوم الواحد في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 والا ففقد روي عن الرضا عليه السلام ان كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وقال ابن الجوزي من معانيه ان كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 قياسا على ذلك في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وان وجب الامساك لا في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وقال احمد في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 فخره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وجوبه في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 خلاصه احتمال لا يكون في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره

انما هو

في كفارة بغيره

عرفت في عهد الاسلام وان افقد الصبيان عرفان ما عرفه فان عاد قتل في الله قتل في الله
 وسيا في حقيقة كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وكفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وعشرين سوطا روي ذلك في الحديث عن اخيه بن جعفر عن الرضا عليه السلام ان يسئله عن الكفاية في قوله تعالى
 في كل يوم عبادة منفردة عن الاخرى لا يخل بطلان ما سبق ولا يلحق بغيره فيجب ان يكون
 السببين فيهما ولا في كفارة بغيره على ان السبب في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 لان الحكمين على التخييل في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 الصوم ولو ذكر منه الوفا في يوم الواحد في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 والا ففقد روي عن الرضا عليه السلام ان كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وقال ابن الجوزي من معانيه ان كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 قياسا على ذلك في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وان وجب الامساك لا في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وقال احمد في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 فخره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 وجوبه في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره
 خلاصه احتمال لا يكون في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره في كفارة بغيره

ان كان كفارة بغيره

في كفارة بغيره

في كفارة بغيره

في كفارة بغيره

في كفارة بغيره

وقد صرح في القصة والقيام فيها لكل يوم من ظهور هذه الاخبار واشتهارها وسلاصتها عن الحاضر
بحسب العلم بها وتلك الامور في وجوب القضاء يسقط ما ثبت من انفسار وقت القضاء فيما بين
رمضانين الا ان يتركها في اوج القدر على القضاء في سنة حنيئة في وقت ولا يسقط بقدر وقت
ولو خرج في جهتها وخرج على القضاء وانقضت كذا هذا في مسيحيتنا في الايام لا يرضى بها الصيام ثم قرئ
في حق الوقت ما لم يكن من معذور او لزمه القضاء لا يستقر في ذلك في سنة بالشرط ان يكون في ذلك
وعلى ذلك اجماع العلماء ومن روايات اهل البيت عليهم السلام روايات منها روايات في الضبح
عن ابي عبد الله قال ان كان صوم في ما بين ذلك ولم يقضه حتى ادرك رمضان اخذ فان عليه ان يصوم
ان يطول كل يوم مسكنا وان ادرك رمضان قبل ان يفسد عليه الا قضاء من صبح وان تبايع الارض عليه ان يطول
عن كل يوم مسكنا **مسألة** في كل يوم لا يحكم بالارض فاما كلام الشيخ في الحلات لا كل ما كان
ارض وغيره فاما كونه في اشكال لا يختص بالارض **مسألة** ولو سافر في الارض لم يثبت
القضاء فيكون ان قضى في مكان مستحب وبه قال الشافعي وقال قاه طاه يطعم عنه وفي الاصل عدمه انما
يسلم من المعارض ولا يبرأ بالانفراد فانه ولو يرى زمانا يمكن فيه من القضاء فثبت ولا يثبت في غير ذلك
في ذمته القضاء ويقوم به الوالي وقال الشافعي يطعم عنه ولا يصام به قال مالك وقال ابو حنيفة يطعمه
او صمى وقال محمد بن ابي بكر ان الصوم من اصابه من غير الطعم عنه لان الصوم يستقر في ذمته بالمكن
منه فلا يسقط بغيره كالتدين وجوب على وليه القيام بالصوم الواجب منه ما روي طرود في عايشة بخاري
عليه السلام انه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه ومن ابى عن ابى جابر قال جابر بن عبد الله قال
قال يا رسول الله اني مات وعليه صوم صومته في نفسي منها قال لو كان على امك دين كنت
قاضيها عنها فقال نعم قال فدين الله حق ان يقضى وفي رواية جات امرأة من اخبار اهل البيت رواها
منها رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يدرك شهر رمضان ومعه بعض
قبل ان يبرأ قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبرأ وهو يثبت في ان يقضى وما رواه ابان بن عثمان
عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صام الرجل رمضان فمضى من مريض حتى مات لم يثبت
شيء وان مضى ثم مات صام عنه وليه **مسألة** يقضى من الميت كبره وله الذكر رافعا
من صيام مريض وغيره مما يمكن من القضاء ولم يقضه ومعه من سبب الشيخ وقال ابان بن عثمان في الاثني
قصدت عنه وذهب اليه الشيخ الطبري في الميت قد روي ذلك مما رواه عن عثمان بن ذكوان
ابي عبد الله عليه السلام قال يقضى من اولى الناس به قلت فان كان اولى النفس بامرأة قال لا

الاصول في رواية محمد بن يحيى عن محمد قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وعليه قضاء من شهر
رمضان عشرة ايام واوليان له يقضون عنه جميعا فحق يقضى عنه اكبر وليس عليه شيء ايام ولا في
بين نصفه والاصل برائة ذمة الزمان اما حصل الاتفاق عليه وهو ما ذهب اليه الشيخ من ان
الشيعة بالاولى اكبر **مسألة** قال الشيخ لو كان في من الذكور وكان له شتم يجب عليه من القضاء
وكان الواجب الله من مال من كل يوم من ذمة وقال في علم الهدى في الانتصار يقضى عنه من
كل يوم من ذمة من طهره فان لم يكن له مال صام عنه وليه وان كان له وليان فأكبرهما فاشيخ يقضى من الصوم
على الصدقة وعلم الهدى يملكس والذي ذهب اليه علم الهدى وسواك روي رواه ابو مريم عن ابي
عبد الله عليه السلام قال اذا صام الرجل رمضان ولم يزل مريضا حتى يموت ليس عليه شيء وان
مضى ثم مرض حتى يموت وكان له مال يصدق عنه فان لم يكن له مال صدقه عنه وليه واكثر من الشافعي
الصدقة من الميت وزم انه لم يثبت الى القول بما يثبت وليس كما لا صوابا مع وجود الروايات
الغريبة المشهورة ونحوها من اصحاب وعرضي الله جميع الامامية علم الهدى على ذكره فلا
اقبل من ان يكون ذلك فاما جهنم فدعوى المتأخرين فحق لم يثبت اليه شيء **مسألة** روي
قال الشيخ ان كان له اوليان في من واحد قضوا بالخصص او بقوم بعضهم يسقط عن الاخرين
وبه قال ابو جعفر بن بابويه واكثرنا في ذلك وزعم سقوط القضاء ما لم يكن اكرطيا ان النفس
على الاكبر من شدة المشايين وليس كذلك وقال الشيخ رحمه الله كل صوم كان واجبا على
الارض باحد الا سببا بالكون جبر فقامت وكان متمكنا من قضاء غيره فانه يقضى عنه وانما يصام
عنه ما ذكره رتبة الصواب وعليه دل ظاهر الروايات وقال ايضا وكلم الماروة في ذلك
مكر الرجل صوموا ما يمتنعوا في ايام حضيها وجب القضاء عليها فان لم تقض وما ثبت وجب على ثبوتها
القضاء عنها اذا عوطت فيه او يقضى عنها على جنازة وقال في النهاية من وجب عليه صوم
متصا بمين فلم يصم وبات قضى الوالي شرا وتصدق عن شهر **مسألة** المسافر لا يطعم
في سفره على جهل بالاداء احترازا فاما ما قد يصبغ منها الصوم وجب على القضاء فان تركه في القدرة
ومات قضى عنه ولو مات في سفره في القضاء فمضى قال في الحلات لا يقضى عنه لا في سفر
في ذمة ولا يقضى الا ما كان مستقرا ومعنى المستقر ان يقضى زمانا يمكن فيه من القضاء ويثبت في
في التذمة يقضى عنه ولو مات في السفر حججا براءة منه وروى عنه من ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يسافر في شهر رمضان فيموت قال يقضى عنه وليه وان عاشت امرأة في رمضان

في رواية محمد بن يحيى

وفي رواية ابان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
فان لم يكن له مال فقام عنه وليه
فدعوى المتأخرين محقة

في ذمة

الاصول

الاستقامه

المطلقة

حقه لا فاضل عليه فيكون له ما في حق الله تعالى
 يجوز صوماً مستقراً أو متتابعاً في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 التشرية المستمرة في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 عليها فلا يخرج من وجوبها في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 في صوم العيد أو في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 رجلاً خطأ في شراكم قال لعنه الله عليه وعنه ربيعة وصيام شهرين متتابعين
 من شهر محرم قلت في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 ما دونه فما لعنه الله عليه وعنه ربيعة وصيام شهرين متتابعين
 على أربعين يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 وإذا لم يشر في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 على أنه من شهر رمضان وقد سلف ما فيه منقوع وصوم نذر المحبوبة
 المحبوبة الغلانية صام وأصله ويقع الشكر على تيسره لا الزجر عنها لقوله عليه السلام لا نذر إلا نية
 أريد به وجبته وصوم القصد لا فيه مشروط في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 فممنوع عنه ولا يلزم له الصوم في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 القوم في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 أنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 ولعل هذا أولى وهو الواجب سفره ما يستثنى وقد مر في ذلك **الحكم في الصوم**
سباب الصوم من طعن الصيام في الصوم في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 أو لقوله عاريف لقوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ولو صام لم
 يجز له لأن قاله يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 أو يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 أن كان حاله ما لم يزم الصوم ولو كان حاله ما لم يزم الصوم ولو كان حاله ما لم يزم الصوم
 على عدم من وجب الصيام في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً
 عار وعباد الرحمن بن أبي عبد الله بن أبي حمزة في السفر فقال إن كان فله أن يترك الصوم في كل يوم من عشرين يوماً أو عشرين يوماً

في شهر رمضان يوم الاثنين

۲۰
اوامطعامتیز میسکتام

نبي عن ذلك **فصل القضاء** وان لم يكن فيه فلا شيء عليه **الفصل في الشروط المعبرة في قصر الصلوة** معتبرة
في الاقطار وشروط الاقطار بتعيين الزمان الليل وفي قولنا ان اقصاها اعتبارا بحدود
قبل الزوال ولا اعتبار بالوقت ولو خرج بعد الزوال اتموه قال المفيد رحمه الله ابو الصلاح الكليني
وروي ذلك الكليني عن ابى عبد الله عليه السلام سئل عن رجل خرج من بيته وسوى في السفر
قال ان خرج قبل ان يتنصف النهار فليقطع وليقص ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم
صومه ويصلي روي محمد بن مسلم عنه عليه السلام الا فليقطع ولو خرج قبل الغروب روي قال
الهمداني روي ذلك عبد الله بن محمد عن عبد الله بن ابي ابي الهمداني في الرجل يخرج في شهر رمضان
قال يقطع وان خرج قبل ان يغيب الشمس فليقطع وانما قوله تعالى انما هو الصيام الى الليل وهو على الاطلاق
ولا يلزم ذلك علينا لان من يتنصف الليل يكون صوما مشروطا في نية ولا في الزمان في الليل لا في النهار
فلا يكون صومه تاما ولو قيل يلزم على ذلك لو لم يخرج ان يقضيه الزمان ذلك فانه صام من غير
نية الا ان يكون بعد نية قبل الزوال ويروي ذلك عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
روايات منها رويته رقا بن موسى عن ابى عبد الله في الرجل يرضح في السفر في شهر رمضان
حين يصبح قال يتم صومه بذلك وروي علي بن يقطين عن ابى الحسن موسى بن عمار عن ابى عبد الله
يسافر في شهر رمضان فيقطع في منزله قال اذا حدثت نفسك في الليل بالسفر فاطروا في صوم من منزله
وان لم يحدثت نفسك في الليل ثم بدا لك في السفر من يومه فليتم صومه وعن ابى بصير قال اذا خرجت
بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فاقم الصلوة واقتد بمن شهر رمضان واجبره من روي الكليني
انها معلقة فمحل العمل في الصوم من الليل والاطلاق لا ينافي في الصريح وانما رويته عبد الله بن علي بن عيسى
عبد الله بن كبر وهو ضعيف ومع ذلك يروى عنه على عبد الله بن علي ولا يخفى في قوله وعلى التقدير
فلا يخصص بالتقصير في الصلوة والصوم حتى يحضر طيرة اذ ان البلد الذي كان متما في رايه في تقصيره
جذرا وعلى ذلك مما رواه وقد ذكرنا في كتاب الصلوة تحقيق ذلك **الفصل في الاجرة الشريفة**
والشيخ اذا اخرج من الصوم تصدق على كل يوم بعد من طعام وسر اختيار الشيخ في كونه قال المفيد
وعلم الهمداني وكثير من اصحابنا لا يكره ان مع العجز وكيفية ان مع القدرة اذا اشق الصيام في
مثل القولين لان عدم القدرة سبب سقوط التكليف فلا يلزم القدرة لسهولة الصوم والقول
تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ودل على ذلك ايضا قوله تعالى وعلى الذين يظنون انهم
طعام يمسكون لما روي عن ابى جاسر قال الشيخ اكبر يعلم من كل يوم مسكيا وعن ابى بصير

والتقديرات

قال

قال ابن ابي عمير اكبر في الصوم حرام رمضان عليه من كل يوم من حرج وروي ان انما ضعف من الصوم
حاجا قبل وفاته فظنوا انهم من طريق ابي الليث عليه السلام روايت منها روي الحسن بن ابي عبد
عليه السلام قال سئل عن رجل كبر في ضعف من صوم شهر رمضان فقال يتصدق بما يجزيه من طعام
مسكين محل يوم واحد **فصل في عتق العبد** قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى
والجوز بكيرة التي تضعف من الصيام في شهر رمضان قال يتصدق كل يوم بمائة من خطية وفي رواية محمد
بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام يتصدق عن كل يوم بدين وسوم حول على الاستحسان وبجواب
ما حج بالمند رحمه الله انما لا يسلم ان التكليف بالصوم غير متحقق في مسكين الجوف في كل الجوف
مع سقوطه بل يجب التمسك بالدين كما ذكره في جرد التفصيل الذي ذكره لا يجوز لان الاجابة بذلك
مطلقة وكان كما يجب حمله على اطلاق **فصل في الاطعمة** في شهر رمضان
برافعتي انما اصدق في شهر رمضان من الصوم وقوله ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
يقول الشيخ كبر الذي به لعلنا لا نخرج عليها ان يظن ان شهر رمضان ويتصدق كل واحد منها
في كل يوم بمائة من طعام ولا قضاء عليها فان لم يقدر ما فلا شيء عليها واما ان اتفق البرقي في لا يرضح فيه
زال فيبقى كغيره من الاراض ثم لا يجزأ من الشرايب وقد روي ذلك عن ابي جاسر عن ابى عبد الله
عليه السلام في الرجل يصيبه العطش حتى يجاف على نفسه قال يشرب بقدر ما يسك ريقه ولا يقصر
حتى يروى **فصل في الاطعمة** والمريض القليل اللبن لهما الا يطرا ويتصدقان لكل يوم
بعد ويتصدقان به قال الشيخ وقال الشيخ ان خافا على انفسهما افطرا وقصا ولا كفارة لانهما
افطرا في الصوم حكما كما لم يرض وان خافا على الولد فلها الاطعمة وعليهما القضاء وفي الكفارة ثلثة
اقوال اصحابنا اوجب القول على الذين يطيقون قدره طعام مسكين وقال ابن عباس بسختة
الاية وثبتت الرخصة في الشيخ اكبر والجوز الحامل والمرضع ولان الله الذي يرضي موا على
القصر والولد سقط وجوب الصوم لانه حرج واقره جماعة من العلماء ويتصدقان جردا لاطلاهما
الاطلاق وكان الصوم بوجبه ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
الحامل المتقربة المرضع القليلة اللبن لا تخرج عليها ان تظن ان شهر رمضان لانها تطيقان الصوم
وعليهما ان يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بتمطير من طعام وعليهما قضاء كل يوم ما افطرا فيه
ما ذكره في حق من التفصيل لا وجبه مع وجوب الاجابة في المطلقة **فصل في الصوم** في شهر رمضان
لا يجب بالشرع ويجوز ابطاله ولا يجب قضاؤه ولا فطره وبه قال الشيخ وقال ابو حنيفة

ان يفتي مناسكها فيكون من الاول فيقصد **لا** المتبقي اصل فيما صدقه **تخرج** قال الشيخ
ما انت بعد الاحكام المستقر من الاجرة ولا شيء منها وان ما انت قبل ان يدخل يوم تردد في الاجرة
قائمة قال يستحقها لان الاجرة وقعت على الحال التي لم يفعل منها شيئا وانه قال يستحق من الاجرة
بقدر ما عمل ويستحقها منه ما بقي لا سيما استخراجه عن افعال الحج يستخرج على فعل المبدأ فقال هذا قوي
س ما في النسيب بالفتح الذي وقعت الاجرة عليه من النسيب ان يستخرج منه ما
اذا كان او مفرقا فلا يصل الى غيره وسو كمن علق بين رباب وقال الشيخ اذا استأجره لافراد جمع
جاء لانه عدل في الفضل ولو قرع جائزا لكان لافراد زيادة ولو عدل مسك بارواه او لم يصرح
في جعله على رجل واحد لم يجمع عند غيره زائد ان يجمع بالجزء الذي قال في ما قال في العتق وانما
قال ان الاجرة تارة ولو كانت حاصلا لكانت تارة واحدة وما ذكر من الرد اية محمولة على منعه والقبض
بالاجرة من الاول من تعدل لهما ولو كان ذلك كالمعطوق به وقال شيخنا في ان عمل من الاجرة
وان لم يعلم كاستئجار الاجرة للابن والابن لم يطله من الاجرة ومن فقه الاجرة
بقدر ما قال في العتق قال في الذي يفسد به حصة او اقله من الاجرة والشيخان يكون متبرعا فاشترى
ذلك الشيء كونه من المذهب منه نسيب ولا يملكه الا في حاله او في حاله او في حاله او في حاله
التي بعد المذهب يستخرج من الاجرة لا يستحق الاجرة لانه معلوم من تعدده كان كالمعطوق به
س ولو استأجره على طريق فعدل في غيره او في افعال اخرى او لا في افعال
بالمقصود الاجرة فيكون مجزا ولا اثر لطريق في الحج ويستحق كمال الاجرة لانه لم يكن بمقصود لو كان له
فرض فخلق بطريق مخصوص بشرط السفر فما فعل في غيره من الحج واداء الفدية ويرجع عليه من الاجرة شيئا والطلاق
يرد على ان العدول عن الطريق المعين لا اثر له في الحج ما رواه جرجير بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لو استأجره عليه السلام من رجل على رجل حجة فخرج من مكة فخرج من البصرة قال لا بأس
وقال الشيخ لا يرجع عليه لانه لا دليل عليه ليس بجيد فاما فيما الدليل **س**
ولا يستتبع النسيب الا مع الاول بمعنى انه استأجره غيره لم ينفذ الاجرة ثم لو استعان بغيره
في الحج من المذهب استأجره غيره ولم يستحق الحج اجرة ولا المذهب لانه لا دلالة له في ضمن من
ما في من الرضا عليه السلام قلت لما فعل في الرجل الحج فنفذ فيها الى غيره قال لا بأس فحيثما
ومع من عيسى واما في نسيبك لا يصل باسفره بخصه من الرضا عليه السلام فان تفرقه في
فكان الرضا عليه السلام ويكن ان كل عمل اذا علم من تعدد استأجره الاول الاول او لا يحصل انما جاز

لأنه فافرو لم يبع وكذا لو استأجره لغيره ففروا
الزاد ولو استأجره

ملحق

ملحق من وجوب الفدية على من ينفذ **س** لا يجوز لاجل ان يوفى بغيره بل لا ينفذ
في السنة التي استأجر فيها لان حله صارت مستحقة لاول ما يوفى به من الاجرة ولا يجوز له ان يوفى
ملحقه ان يوفى به **س** قال الشيخان واذا حصة الاجرة من بعض الطريق كان
عليه فنفذ في كل من الطريق التي يوفى فيها الحج الا ان ينفذ العتق ولا اذا وجب عليه فاقول
يرجع عليه بالمثل فصار له ما اذنتها الا ان ينفذ العتق ولا اذا وجب عليه فاقول ان العقد ثلثا والثلثا
الحج في زمان معين ولم يتناول غيره فلا تجب على المبتدئ ان يوفى به ثم لا ينفذ الموردين المبتدئ
ذلك جاز **س** لا يطلعت من عام ينفذ من الطواف لانه عبادة متعلق بالبدن
فلا يصح النيابة فيه مع ان كان غائبا جاز في كل ركعة واداء عبادة الرحمن بن ابي عمران
عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل يطوف من الركنين وحدهما فكيف قال لا
يكفي بطول من الركنين وهو فاضل قلت انك قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان رقيقا لا
يستطيع الطهارة ولو هو استسك حليفه ان كان مكنته من الطهارة فلا يملك ان يطاف
به وليس الطواف بقدم شرط بل طواف الركبة كطواف الماشي وذكر ان النسيب عليه السلام
يعتق من امره لا فرق بين ان يكون اعلى من اداء فدية او لا في ذلك ما رواه جرجير بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
ابيه قال قلت زوجه في شق المحل الذي في جانب دارها وفي جانبها وطفت بها طواف
الغزيرة وادعت به لنفسه ثم عرفت ذلك على ابي عبد الله عليه السلام فقال تدبره عكس ما
من ليس قادرا على الطهارة كالمكيطون والمنسوب على فداها يطاف عنه بعد من الطهارة
وهو كل ذلك ما رواه جرجير بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال المصطفى والخفي عليه السلام
عن دينا طواف عنه في رواية معوية بن عمار قال انك تترك كل ركعة من ركعاتك وطوافك عنه و
يطاف عنه من كل الركعات يعني المصطفى والمكيطون من الطهارة فلو فعلت نسيب وطوافك به كان
كل منها طواف وان كان كل ركعة من النسيب فغيبته وقال لا بأس فحيثما جازها ويجوز عن ابي عبد الله
قال في قصد الطواف حاصل لكل واحد منهما وقد سلف من النقل ما يورد ذلك ولو خرج من بيت
تبرعا برى البيت لان الحج لا يقع فيه النيابة ولا تفترق الى المسئلة الى العوض فافروا فخرج
دليل على ذلك ما رواه جرجير بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لو ان رجلا مات وطوافك
جوازا لم ينج عنه بعض ركعاته فافروا عنه فقال انما عليه على ان لا ينفذ شيئا من ركعاته على ابي عبد الله
عليه السلام رجلا فقال لا رسول الله ان الى مات ولو حج بغيره الاسلام فقال حج عنه فان ذلك كحج

تارة وعنه
ثم دور
ثم دور

والمتن من مصنفه

الكل

منه

بعضه

لم تقع اليه التي اذا فقدت من اليد وقال الشافعي فيمنعه عنه دون المستاجر لانه لم يقع منها فترفع عنه لا دوني
المستجير بالاوام كمنه في صفة روي باقا والشافعي في صفة من ان غلبت من ان المستاجر في المستاجر او
قال ان ذي الجوارح في نفسه ومنها في تجزئ عنه حتى في ثواب الجوارح ان كان لا يسقط منها الغرض
ولو استاجرته في نفسه لم تكن له الاجارة في نفسه في نفسه وفي قوله من المستاجر في حرة وشره روي
يدل على قوله من المستاجر روي عن ابى حنيفة والشافعي في حرة المستاجر في حرة وشره روي
بروي عن حنيفة قال في من صاحب المال **مسألة** لو قال رجل عني او غيره كذا قال الشافعي في الكفاية
يكون صحيحا وقال الشافعي في الاجارة باطلة وشره في المستاجر في حرة وشره روي
وكون له اجارة المشرك كذا قال الشافعي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
ولو استاجرته في نفسه لم تكن له الاجارة في نفسه في نفسه وفي قوله من المستاجر في حرة وشره روي
لا يفسد ولا يفسد الا في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لما جازا وكذا في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
عن ابى حنيفة روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لان الشافعي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
فلا يقع العبد في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
فقدت الجوارح في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
على الدين في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
التي ليست بقدوم دين الله لولا عليه السلام ودين الله في حرة وشره روي في حرة وشره روي
اول فوجب عليه ان يتركها **مسألة** يكره ان يتركها في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لا يكره ان يتركها في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
او يتركها في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
ولرجل في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
ولم يصح حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
واستاجرته في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي

عن نفسه

غيره

فانظر

فاخذوا في التمسك به عند قال الشافعي لم يقع من احد ما سوا كان المستاجر في حرة وشره روي في حرة وشره روي
جاء روي عن ابى حنيفة في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
يتم ما يطل قال الشافعي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لا يصح اجارة لغيره في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
بالهدي ولا لغيره في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
مسألة اذا قال رجل عني او غيره كذا قال الشافعي في الكفاية
يكون صحيحا وقال الشافعي في الاجارة باطلة وشره في المستاجر في حرة وشره روي
وكون له اجارة المشرك كذا قال الشافعي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
ولو استاجرته في نفسه لم تكن له الاجارة في نفسه في نفسه وفي قوله من المستاجر في حرة وشره روي
لا يفسد ولا يفسد الا في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لما جازا وكذا في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
عن ابى حنيفة روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لان الشافعي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
فلا يقع العبد في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
فقدت الجوارح في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
على الدين في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
التي ليست بقدوم دين الله لولا عليه السلام ودين الله في حرة وشره روي في حرة وشره روي
اول فوجب عليه ان يتركها **مسألة** يكره ان يتركها في حرة وشره روي في حرة وشره روي
لا يكره ان يتركها في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
او يتركها في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
ولرجل في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
ولم يصح حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي
واستاجرته في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي في حرة وشره روي

الموقف

في حرة وشره روي

او يتركها في حرة وشره روي

وشره روي في حرة وشره روي

او يتركها في حرة وشره روي

الموقف

تاریخ ۱۳۰۲

وہابی

وَمِنْ حَاشِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْهَدْيُ غَنَمًا مُتَلَدَةً
قَالَ بَشْرٌ

نقطة في النهاية والمبدأ والمنظم

لکھنؤ تعین علی ۱۲۰۲

قال لا انما طواف الشمام

المصادر

[illegible]

عن

تاریخ

یبلغ

فقد مر

عادون انهم كان تجازوه علماء المذاهب
 حذروا كان ناسيا لوعاها والاوريد
 الفلك عادان كعبه وان تعد ارحم
 من موضعه ولو فعل بانه خرج الى البيت
 وان تعد قال اني فعلت مع العذر
 بجمركه من الجاهل
 الا انهم لا يجازون الجاهل

الحمد لله

این کتاب را بر نشی هفتاد و نینار هدیه کردم
که انشاء الله کتب فوق بخشد خالق یکتا
بر ساعت خوش خوانده شود

تتميز هذه الفاتحة بكونها من المعجزات
من معجزات الشيخ أبو الحسن
الشهيد بمحقق طاب ثراه

فنی